جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

# أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل(2007-2014)

إعداد
زين حسام الدين طوقان

إشراف
أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2015م

# أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل (2007-2014)

إعداد

زين حسام الدين طوقان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 9 /8 /2015م، وأجيزت.

| أعضاء لجنة المناقشة | | التوقيع |
|---|---|---|
| 1. أ. د. عبد الستار قاسم | / مشرفاً ورئيساً | |
| 2. د. سمير عوض | / ممتحناً خارجياً | |
| 3. د. حسن ايوب | / ممتحناً داخلياً | |
| 4. د. رائد نعيرات | / ممتحناً داخلياً | |

# الإهداء

إلى من علمني الإصرار على النجاح والمثابرة أبي وأمي، إلى إخوتي وأختي، إلى كل إنسان حالم ويطمح بتعلم المزيد، إلى كل من تخطى الصعاب ليجلس في صفوف العلم،إلى كل من بحث عن العلم وعلمه.

# الشكر والتقدير

أتوجه بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم مشرفاً ومعلماً، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي جميعاً في قسم التخطيط والتنمية السياسية على ما بذلوه من جهد لتخريج أشخاص أكفاء، وإلى أعضاء لجنة المناقشة، وإلى جامعة النجاح الوطنية التي أتاحت لنا الفرصة لدراسة هذا التخصص على يد أساتذة أكفاء، فأخذنا منهم العلم ونقلناه لمن يبحث عنه.

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

# أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل (2007-2014)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أيجزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أوبحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's name:** اسم الطالبة: زين حسام الدين ابراهيم طوقان

**Signature:** التوقيع: زين طوقان

**Date:** التاريخ: 9.8.2015

# فهرس المحتويات


| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| | الإهداء | ج |
| | الشكر والتقدير | د |
| | الإقرار | هـ |
| | فهرس المحتويات | و |
| | الملخص | ح |
| | **الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها** | **1** |
| 1.1 | مقدمة الدراسة | 2 |
| 2.1 | مشكلة الدراسة | 3 |
| 3.1 | أسئلة الدراسة | 4 |
| 4.1 | فرضيات الدراسة | 5 |
| 5.1 | أهمية الدراسة | 5 |
| 6.1 | أهداف الدراسة | 6 |
| 7.1 | منهجية الدراسة | 7 |
| 8.1 | حدود الدراسة | 7 |
| 9.1 | الدراسات السابقة | 8 |
| 10.1 | فصول الدراسة | 13 |
| | **الفصل الثاني: اصطلاحات الدراسة والمفاهيم ذات العلاقة** | **14** |
| 2.1 | المقدمة | 15 |
| 2.2 | مفهوم وفوائد التخطيط | 15 |
| 3.2 | مراحل إعداد الخطة الاقتصادية | 16 |
| 4.2 | خطوات وعناصر العملية التخطيطية | 17 |
| 5.2 | نشأة وتطور التخطيط التنموي | 19 |
| 6.2 | العوامل التي قد تؤدي إلى الإخفاق في تنفيذ الخطة | 21 |
| 7.2 | مفهوم وسمات التخطيط التنموي | 22 |
| 1.7.2 | أنواع التخطيط التنموي | 27 |
| | **الفصل الثالث: الربط الجدلي بين التنمية وآلية التخطيط والأهداف التنموية** | **30** |

| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.3 | المقدمة | 31 |
| 2.3 | العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الفلسطينية | 31 |
| 3.3 | تحديات واجهت خطط التنمية الفلسطينية | 35 |
| 1.3.3 | الاحتلال والتنمية الفلسطينية | 37 |
| 4.3 | العلاقة بين المساعدات الخارجية والتنمية الفلسطينية | 41 |
| 5.3 | دور الفساد في عملية التنمية | 46 |
| 6.3 | دور التخطيط الفلسطيني في إحداث التنمية | 52 |
| 1.6.3 | الاقتصاد والتعليم | 61 |
| 7.3 | تحقيق الترابط والتكامل في الخطة التنموية الفلسطينية | 63 |
| | **الفصل الرابع: العلاقة بين خطط التنمية الفلسطينية وخطط التشغيل وخلق فرص العمل** | **65** |
| 1.4 | المقدمة | 66 |
| 2.4 | انتشار البطالة المزمنة | 67 |
| 3.4 | فوضى التعيين | 69 |
| 4.4 | خطط التنمية الفلسطينية | 70 |
| 1.4.4 | قطاع التنمية الاقتصادية | 78 |
| 2.4.4 | قطاع التنمية الاجتماعية | 84 |
| 3.4.4 | قطاع الحكم | 92 |
| 5.4 | الإنجاز لم يكن بقدر التوقعات | 94 |
| | **النتائج والتوصيات** | **98** |
| | **قائمة المصادر والمراجع** | **102** |
| | **Abstract** | **b** |

**أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل (2007-2014)**

**إعداد**

**زين حسام الدين طوقان**

**إشراف**

**أ. د. عبد الستار قاسم**

## الملخص

تتناول الدراسة أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل منذ عام 2007 وهو العام الذي بدأت فيه خطط التنمية الفلسطينية بصورة حقيقية وفعلية. ومعرفة مدى الأهمية التي توليها خطط التنمية للتشغيل في القطاعات المختلفة، وتبيان تطور العلاقة التاريخية بين خطط التنمية الفلسطينية وخطط التشغيل وخلق فرص عمل من خلال الحديث عن السياسات الاقتصادية والتنمية من حيث(التوظيف، الاستثمار والتنمية، القطاع العام والقطاع الخاص)، ودور التمويل الدولي في توفير مقومات النجاح لعملية التنمية الفلسطينية، وإبراز التحديات التي تواجه خطط التنمية الفلسطينية، خاصة المتعلق منها بممارسات الاحتلال الإسرائيلي من حصار وإغلاق، بالإضافة إلى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وصغر حجم سوق العمل الفلسطينية، وقطاع خاص فلسطيني ضعيف. افترضت الدراسة أن خطط التشغيل التي تسعى لخلق فرص عمل، جزء من خطط التنمية الفلسطينية للتخلص من مشكلة البطالة في ظل تزايد أعداد العاطلين عن العمل سنوياً، لذلك نفترض أن هناك علاقة طردية، بين خطط التنمية الفلسطينية، وخطط التشغيل وخلق فرص عمل. نفترض أن للتشغيل دوراً مهماً في القطاعات المختلفة لخطط التنمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، لمعالجة الفرضيات التي انطلقت منها، والإجابة عن الأسئلة التي طرحتها. في وصف وتحليل علاقة خطط التنمية الفلسطينية بخطط التشغيل وخلق فرص عمل، بالإضافة للمنهج التاريخي، من خلال تتبع المراحل التاريخية لخطط التنمية الفلسطينية منذ عام 2007 حتى عام 2014.

احتوت الدراسة على خطط التنمية المختلفة وقطاعاتها، حيث كانت هذه الخطط مجـــزأة ومقيدة بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن خطط التنمية الفلسطينية كانـــت مؤقتـــة وضعيفة وضعت لمنع كارثة اجتماعية واقتصادية. كما أوصت الدراسة بعدم ارتبـــاط الوضـــع الفلسطيني بالعوامل الخارجية، وخاصة في النواحي المالية لأن ذلك يشكل مصدر قلق لصـــانع القرار الفلسطيني. وتعزيز قدرات المجتمع الفلسطيني الذاتية، وتفعيل وتطوير الطاقات ليصـــبح قادراً على تحقيق الأهداف الوطنية. التنمية تستدعي التعاون بين كافة فئات وشرائح المجتمـــع، وبين القطاعين العام والخاص من أجل الحصول على جهد تنموي مثمر قادر وفاعل. ويجب أن تتم متابعة تنفيذ الخطة لمعرفة ما تم إنجازه وإدخال تعديلات على عملية التخطيط المستقبلية مع التركيز على قطاع خلق فرص عمل، لتكون خطط التنمية الفلسطينية تكمل بعضها بعضاً وتكون ذات كفاءة وفاعلية.

# الفصل الأول

# مقدمة الدراسة ومنهجيتها

# الفصل الأول

# مقدمة الدراسة ومنهجيتها

## 1.1 مقدمة الدراسة

منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تم العمل على تطوير خطط للتنمية وخطط للتشغيل، فخطط التنمية الفلسطينية ذات أهمية تكاملية كبيرة، فالتنمية الاقتصادية والإدارية والمالية باعتبارها من الأولويات في برامج الحكومة، إذ لا بد من التغلب على كافة المعوقات التي تحول دون تنمية المجتمع الفلسطيني وبناء الدولة التي تنعكس بفائدة وإيجابية على المواطن الفلسطيني، رغبةً في توفير حياة كريمة قائمة على الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي، فالعمل على تطوير وتنفيذ هذه الخطط أمر في غاية الأهمية، فالتنمية لن تكون حقيقية إذا لم يصاحبها تحسين في نوعية الحياة.

وبحسب مسح أجراه مركز دراسات التنمية أن هناك 30% من الخريجين يتوقعون صعوبات كبيرة في الحصول على عمل، بينما لا توجد أي توقعات لدى40% منهم في الحصول على عمل.[1]

هناك واقع فلسطيني صعب في ظل الحصار الشامل الذي يشل حياة الفلسطينيين، إضافةً للخلافات الفلسطينية الداخلية وما نتج عنها من تمزق وتدهور، وكون فلسطين من البلدان النامية معتمدة في النواحي الاقتصادية على المساعدات الخارجية، مما أوجد البطالة المقنعة التي تبقي الفلسطينيين معتمدين على غيرهم مستهلكين غير منتجين، نظراً لهذا الحال فسياسات التنمية والتشغيل في فلسطين تتأثر بعوامل عديدة منها الداخلية والخارجية.

[1] موناغان، ليزا: **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2010. ص31. (تم إنجاز هذا البحث ضمن مشروع مستقبل الشباب بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي ضمن مشروع التعليم العالي وبدعم من البنك الدولي والإتحاد الأوروبي). عن Interview, PEDEX, Augest2009

وفي ظل وجود مجتمعٍ فتيَ كمجتمعنا الذي هو بحاجة لدعمه وتقويته، لا بد من بذل جهود أكبر في مجال التشغيل وخلق فرص العمل، وبما أن طبيعة سوق العمل ديناميكية ومعقدة وتتكون من أصحاب عمل وعاملين مختلفين في المهارات والفرص والأجور، وعدم القدرة على المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، جاءت خطط التنمية الفلسطينية للمساعدة على النهوض وحل مشاكل المجتمع، فالتنمية مسؤولية تقع على عاتق الجميع من أفراد ومؤسسات، لأن التنمية لها مردود مادي ومعنوي لأفراد المجتمع.

كما تشير الإحصائيات إلى أن سوق العمل سيشهد في السنوات القادمة تدفقاً أكثر من حيث عدد الداخلين من الذكور والإناث حيث بلغ عدد السكان المقدر في فلسطين 4.42 مليون نسمة منتصف عام 2013، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى حوالي 5.37 مليون نسمة في منتصف عام 2020، كما يتوقع أن يصل عددهم منتصف عام 2025 إلى 6.06 مليون نسمة. وتشير التقديرات بأن الأعداد التي دخلت سوق العمل – الأفراد 15 سنة فأكثر– منتصف عام 2013 حوالي 2.65 مليون نسمة منهم 1.34 مليون ذكر و1.31 مليون أنثى، في حين من المتوقع أن يبلغ عددهم في منتصف عام 2020 حوالي 3.31 مليون نسمة منهم 1.68 مليون ذكر و1.63 مليون أنثى. وعددهم سيبلغ حوالي 3.83 مليون نسمة عام 2025 منهم 1.94 مليون ذكر و1.89 مليون أنثى.[1]

### 2.1 مشكلة الدراسة

وجدت خطط التنمية الفلسطينية لحل مشاكل المجتمع والرقي بالإنسان مادياً ومعنوياً الذي هو العمود الفقري في المجتمع، ويتم ذلك من خلال التشغيل وخلق فرص العمل الذي يعتبر أساسياً في عملية التنمية.

[1] الحج محمد، أسماء وقرارية، حاتم: **مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني**، ورقة سياسية– رقم (6). معهد الصحة العامة والمجتمعية. جامعة بيرزيت. تشرين ثاني. 2013. ص2. عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2013. **تقديرات منقحة مبنية على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**. رام الله، فلسطين. 2007.

وتكمن مشكلة الدراسة في مدى العلاقة والترابط بين خطط التنمية الفلسطينية وخطط التشغيل، وقدرة خطط التنمية على حل المشاكل التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، لا سيما مشكلة البطالة وخلق فرص عمل، الناتجة عن عدم التوازن المزمن في سوق العمل الفلسطيني بين العرض والطلب على الأيدي العاملة. في ظل تزايد عدد الداخلين الجدد لسوق العمل في كل عام مع وجود بطالة، ومدى قدرة هذه الخطط على خلق فرص عمل.

فالتخطيط أمرٌ لا بد منه في ظل هذا الواقع الصعب الذي نعيشه وذلك من خلال الاعتماد على التخطيط التنموي، ففكرة التخطيط قديمة حديثة تتطور بتطور نواحي الحياة المختلفة، وذلك بوضع الخطط وتنفيذها وتقيمها وصولاً للأهداف المنشودة.

**3.1 أسئلة الدراسة**

ستعمل هذه الدراسة على الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل خطط التشغيل من أولويات خطط التنمية الفلسطينية؟
2. هل خطط التنمية وخطط التشغيل الفلسطينية تؤديان إلى خلق فرص عمل، وما مدى العلاقة والترابط بينهما؟
3. هل عملت خطط التنمية الفلسطينية على تطوير مهارات الباحثين عن عمل، من أجل التشغيل وسهولة الحصول على عمل؟ هل قامت بوضع خطة لتمكين الخريجين الجدد؟
4. ما هي المشكلات أو المعوقات التي واجهت خطط التنمية الفلسطينية وهل نجحت هذه الخطط في ظل هذه العوائق؟
5. هل نجحت خطط التنمية وخطط التشغيل في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها،لا سيما في مجال خلق فرص عمل؟
6. ما مدى ملائمة واستجابة خطط التشغيل الفلسطينية لسوق العمل الفلسطيني؟وما هو دور المؤسسات الشريكة في هذه الخطط؟ وما هو دور قطاع التعليم من حيث المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل؟

7. ما هي التغيرات التي أحدثتها هذه الخطط؟ وهل استطاعت أن تطور قدرة القطاع العام على تطبيقها وتنفيذها؟

### 4.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية هي أن خطط التشغيل التي تسعى لخلق فرص عمل، جزء من خطط التنمية الفلسطينية، ومن منطلق الحرص على إحداث تنمية في مجتمعنا الفلسطيني، وجذب بيئة مناسبة للعمل للتخلص من مشكلة البطالة في ظل تزايد أعداد العاطلين عن العمل سنوياً، مما يشكل عبئاً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذلك فإن الدراسة ستقوم على الفرضيات التالية:

1. خطط التنمية الفلسطينية لم تحرز النجاح المتوقع لتشغيل أعداد متزايدة من الناس.
2. هناك ترابط طردي كلما زاد التشغيل نجحت التنمية.
3. تطوير خطط التشغيل تؤدي إلى زيادة الداخلين لسوق العمل.

### 5.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية عملية التنمية والتطوير لمجتمعنا الفلسطيني بمختلف جوانبه الحياتية وهي مسؤولية تقع على عاتق كل فرد منا، فقد وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية خططاً للتنمية بهدف حل المشكلات التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، من خلال توضيح علاقة وتوافق خطط التنمية الفلسطينية بخطط التشغيل في ظل التزايد المزمن للعاطلين عن العمل، وضمن سعيها المتواصل لتوفير حياه أفضل لأفراد المجتمع ولتحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق رفاهيتهم، ومعرفة مدى أداء السياسات التنموية، ومعرفة دور الوزارات ذات العلاقة في خطط التنمية الفلسطينية وخطط التشغيل، والوقوف على بعض المحطات التاريخية لخطط التنمية الفلسطينية منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة للفترة الزمنية التي تضمنتها الدراسة.

لتعزيز الصمود وضمان انسجام السياسات والخطط، وتعزيز التقدم والازدهار الوطني، وإزالة العوائق المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني لإنقاذ الواقع المتأزم ومنع انفجار اجتماعي، وزيادة الاعتماد على الذات للتخلص من المساعدات الخارجية وبناء اقتصاد قوي. حيث تعد خطط التنمية الفلسطينية بعداً مكملاً وأساسياً لخطط التشغيل باعتبار أن التشغيل وخلق فرص عمل يعبر عن المظهر الحضاري للدولة داخلياً وخارجياً.

### 6.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق العديد من الأهداف ذات العلاقة بموضوع الدراسة منها:

1. توضيح العديد من المفاهيم المرتبطة بمشكلة الدراسة، كتوضيح مفهومي التنمية والتشغيل والعلاقة بين خطط التنمية وخطط التشغيل، والمفاهيم ذات العلاقة بالمشكلة مثل الفقر وكيفية الحد منه لإحداث التنمية، ومعرفة مدى الأهمية التي توليها خطط التنمية للتشغيل في القطاعات المختلفة في ظل وجود عوائق داخلية وخارجية تتمثل في ضعف الاقتصاد الفلسطيني وهشاشته، واعتماده على المساعدات الخارجية وتزايد أعداد الداخلين لسوق العمل، فجاءت خطط التنمية لإرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، لا سيما في مجال التشغيل للتقليل من البطالة وخلق فرص عمل، وإقامة التوازن بين جانبي العرض والطلب.

2. إظهار تبيان وتطور العلاقة التاريخية بين خطط التنمية الفلسطينية وخطط التشغيل وخلق فرص عمل من خلال الحديث عن السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية من حيث(التوظيف، الاستثمار والتنمية، القطاع العام والقطاع الخاص)، والتعرف على خطط التنمية الفلسطينية والعوامل المؤثرة فيها. ومعرفة دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء المجتمع الفلسطيني وتمكين الإنسان، سودور التمويل الدولي في بناء المجتمع الفلسطيني، ومدى مساهمته في توفير مقومات النجاح لعملية التنمية الفلسطينية، والمساهمة في عملية التمكين التي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل تشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية لبناء الدولة، ومعرفة مدى ملاءمة سياسات التنمية في فلسطين وهدف تشغيل العمالة فيها.

3. لتسليط الضوء على علاقة خطط التنمية الفلسطينية بخطط التشغيل وخلق فرص عمل ومدى توافق هذه الخطط مع بعضها عن طريق معرفة دور الوزارات، فوزارة التخطـيط كونهـا الوزارة ذات العلاقة بموضوع التخطيط، ودور وزارة التعليم العالي في هذه الخطط من أجل العمل على المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومعرفة دور وزارة العمل في مجال التشغيل وخلق فرص عمل وكيف ساهمت في الحد من مشكلة البطالة. و التطـرق إلى القطاعات المختلفة الواردة في خطط التنمية الفلسطينية وعلاقتها بالتشغيل وخلق فـرص عمل.

4. النتائج والتوصيات التي سيتم وضعها في نهاية الدراسة، من أجل التركيز على دور عمليـة التنمية في فلسطين واهتمامها بخطط التشغيل، لما لها من أهمية في دعم الإنسان الفلسـطيني ومجتمعه، ولاسيما في مجال خلق فرص عمل لتحسين نوعية الحياة.

### 7.1 منهجية الدراسة

ستستخدم الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي في وصف وتحليل علاقة خطـط التنميـة الفلسطينية بخطط التشغيل وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى المنهج الكيفي، أما المصادر الأولية، فاعتمدت تقارير ودراسات تم الحصول عليها من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسـطينية، أمـا المصادر الثانوية فتكونت من الأدبيات المطبوعة والمنشورات المتوافرة. كما ستستخدم الباحثـة المنهج التاريخي: حيث ستشير الدراسة التي سيقوم بها الباحث إلى التطورات التاريخية لخطـط التنمية الفلسطينية، بالإضافة للفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة.

### 8.1 حدود الدراسة

**الحدود الزمانية**

تمتد حدود الدراسة الزمانية من 2007 م حتى عام 2014 لأن هذه المرحلة تمثل بداية خطط التنمية الفلسطينية الحقيقية. لأنه منذ عام 1994م حتى عام 2000 كانت السلطة الوطنيـة الفلسطينية وليدة، وتهتم بالبنية التحتية وإزالة التشوهات التي قام بها الاحتلال خلال الانتفاضـة

الأولى. أما منذ عام 2000 م حتى عـــام 2004 م،الانتفاضـــة الفلســـطينية الثانيـــة،(انتفاضـــة الأقصى). ومنذ عام 2005 م حتى عام 2006 م، بإجراء الانتخابات الفلسطينية وفـــوز حركـــة حماس بالانتخابات التشريعية وحدوث الانقسام الفلسطيني بين أكبر فصيلين (فتح وحماس)، ومنذ عام 2007 م بدأت خطط التنمية الفلسطينية تأخذ اهتمام أكبر ووجود أقوى.

**الحدود المكانية**

الضفة الغربية وقطاع غزة.

**الحدود الموضوعية**

ستقوم الباحثة من خلال هذه الدراسة بمعرفة علاقة خطط التنمية الفلسطينية مـــن عـــام 2007 حتى عام 2014 بخطط التشغيل وخلق فرص عمل.

**9.1 الدراسات السابقة**

الدراسات في موضوع التنمية كثيرة ومتنوعة، بالإضافة إلى الدراسات فـــي التشـــغيل والبطالة أيضاً عديدة ومتنوعة وضمن فترات مختلفة، ولكن الدراسات التي تجمع العلاقة بـــين خطط التنمية الفلسطينية وخطط التشغيل وخلق فرص عمل تكاد تكون نادرة، على الرغم مـــن أهمية موضوع التنمية والتشغيل في فلسطين وحساسيته واعتماد المجتمع عليه، ومن المواضيع ذات العلاقة بموضوع الدراسة ما يلي:

**أولاً: دراسة بعنوان "التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل".[1]**

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من العام 1994 وهو العام الذي بدأت فيـــه الســـلطة الوطنية الفلسطينية حتى عام 2012، وتبحث هذه الورقة في سياســـات التنميـــة فـــي فلســـطين وعلاقتها بإيجاد فرص العمل، فالنمو الاقتصادي الحقيقي هو القادر على رفع مستوى المعيشـــة،

[1] الزرو، صلاح: ***التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل*، عُمـــران للعلـــوم الاجتماعيـــة والإنسانية**، فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2– المجلد الأول– خريف 2012.

وتحاول معرفة مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على أداء السياسات التنموية، فالتنمية في فلسطين "أسيرة" ومحاصرة، فخطط التنمية منذ قيام السلطة لم تكن مستدامة بل كانت تؤدي لنمو جزئي، وتخلص هذه الدراسة أنه من أجل إحداث تنمية لا بد من الخروج من القيود السياسية والاقتصادية التي فرضتها علينا بعض الاتفاقيات. كما تعد هذه الدراسة قراءة موضوعية لجهود التنمية الفلسطينية، وعلاقتها بالتشغيل وخلق فرص عمل، وهي قراءة من داخل السلطة الوطنية الفلسطينية.

تميزت هذه الدراسة أنها تطرقت إلى خطط التنمية الفلسطينية وعلاقتها بالتشغيل وخلق فرص عمل، كما تحدثت عن خطط التنمية الفلسطينية الثلاث (2005-2007)، وخطة (2008-2010)، وخطة (2011-2013). وتطرق الكاتب في هذه الدراسة إلى وجهتي نظر في التنمية الفلسطينية، الأولى لا تؤمن بالتنمية بوجود الاحتلال، أما الثانية تؤمن بإمكان حدوث تنمية في فلسطين رغم الاحتلال. كما تضمنت هذه الدراسة تقييماً عاماً لخطط التنمية الفلسطينية.

يفضل أن تحتوي هذه الدراسة على برنامج أو خطوط عريضة لخطة يمكن تطبيقها على أرض الواقع للتقليل من معدلات البطالة المتزايدة، بما أن هذه الدراسة قدمت من داخل السلطة آنذاك، ولدى الكاتب خبرة ومعلومات متراكمة خلال عمله أكثر من عقد من الزمن مع السلطة في الوزارة المسؤولة عن الإشراف على قطاع التشغيل.

**ثانياً: كتاب بعنوان: "تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة"[1]**

وقد تطرقت هذه الدراسة إلى الاقتصاد والتشغيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وارتفاع معدلات البطالة والفقر، تحدث هذا الكتاب عن اتفاقيات أوسلو في عدم تحقيقها للنمو الاقتصادي السريع والمستدام المرجو منها، ثم تطرق إلى نظام إغلاق صارم فرضته إسرائيل عقب الانتفاضة الثانية عام 2000، وأجبرت من خلاله الاقتصاد الفلسطيني على الانحدار، وانتخاب

[1] موناغان، ليزا: **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2010.

حماس في كانون الثاني2006 في انتخابات المجلس التشريعي وحصار قطاع غزة، مما يبرز "ظاهرة الاحتواء غير المتماثل"على حد تعبير الكتاب.

وناقش الكتاب كذلك كيف يحصل الخريجون على وظائف وربطه بإصلاح قطاع التعليم وجعل التعليم أكثر صلة بسوق العمل، وربط الاقتصاد بالتعليم، وأشار لدور الوزارات المعنية بالتخطيط لسوق العمل. كما دعا الكاتب إلى ضرورة " تنشيط خدمات التوجيه المهني داخل قطاع التعليم" .

تبين أن الكاتب تطرق إلى نقطة مهمة حيث ربط توجه الطالب بعمله في المستقبل أي أنه يجب أن يكون هناك تفكير مسبق بالعمل أو الوظيفة التي سوف يشغلها في المستقبل قبل التوجه للتعليم الجامعي أو المهني، لأن طرح هذا الموضوع سيقلل من إقبال الطلاب على دراسة نفس التخصص، وتكدس أعداد العاطلين عن العمل، وتكرار التخصصات.

**ثالثاً: دراسة بعنوان "دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية"[1]**

تركز هذه الدراسة على توضيح أهمية دور وسائل الإعلام الفلسطينية ودعمها لعملية التنمية، وأثر ذلك في تعزيز ثقافة التنمية في المجتمع الفلسطيني، ومدى توافق مفهوم التنمية الشامل مع خطط التنمية الفلسطينية وبرامجها. وقد تطرقت هذه الدراسة إلى خطط وبرامج التنمية الفلسطينية وأهم الإصدارات الخاصة في مجال التنمية، والتنمية والمجتمع الفلسطيني من حيث أهم التطورات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، والمبادرات التنموية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. كما تناولت الدراسة الحديث عن وزارة التخطيط الفلسطينية.

ترى الباحثة أن تسليط الضوء على التنمية من خلال الإعلام فكرة ذات توجه إيجابي وجاد على طريق التنمية، لأن الإعلام يلعب الدور الكبير في تغيير وجهة النظر ويجذب الانتباه خاصة في المواضيع التي تهم كافة شرائح المجتمع، إلا أن هذه الدراسة ركزت على جانب

[1] أبو السعيد، أحمد ولبد، عماد سعيد: ***دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**– العدد السادس عشر– حزيران 2009.

تنموي دون آخر، حيث لم توضح كيفية التركيز على تنمية الجانب الاقتصادي في وسائل الإعلام، لأن لقمة العيش الأساس وركيزة لأي عملية تنموية.

**رابعاً: دراسة بعنوان: "الاقتصاد الفلسطيني إستراتيجيات البقاء والتنمية الإنسانية"[1]**

تناولت واقع الاقتصاد الفلسطيني وإستراتيجية البقاء، وتحليل أهم مؤشرات الناتج المحلي والناتج القومي والاستثمار، ثم أسباب ضعف هياكل الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال وضعف القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، ثم تطور مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو، ثم السلطة الوطنية الفلسطينية وإستراتيجية البقاء.

وتناولت تخلف المؤسسات وتزايد الضغوط المالية، نظراً لضعف الإيرادات العامة خاصة الإيرادات الضريبية فقد ضعف الإنفاق المرافق العامة وعدم زيادة الإيرادات العامة. وتناولت أيضاً إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتجاهل الحاجة إلى تخطيط طويل الأجل وتنمية متواصلة. وتحدث عن إنجازات اقتصادية للبقاء التي تحوي برنامج للتشغيل. وشملت الدراسة كمؤشرات التنمية الإنسانية للاقتصاد الفلسطيني خاصة في مجالات الصحة والتعليم وقوة العمل الفلسطينية.

كما أشارت الدراسة إلى أهمية التنمية الإنسانية كونها عنصر حيوي لتحقيق التنمية وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وخلق ظروف للتعاون بين القطاعين العام والخاص والتركيز على العلوم المعلوماتية. وتحدثت الدراسة عن نظرة نحو المستقبل وتهيئة مناخ جيد لذلك منها وجود مزايا التراث الحضاري والموقع الجغرافي لصناعة السياحة، إضافة للحديث عن الاستثمار الخاص باتجاه المساكن.

يتبين أن هذه الدراسة لم تغطي الحديث عن القطاع الخاص بشكلٍ كافٍ من خلال الاحتكارات التي يقوم بها، وتغليبه للمصلحة الخاصة على العامة مما يشكل معوقاً للتنمية

---

[1] زين الدين، صلاح: **الاقتصاد الفلسطيني استراتيجيات البقاء والتنمية الإنسانية**. المؤتمر السنوي السابع لكلية الحقوق – جامعة المنصورة، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: **القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته على الأراضي المحتلة**، في الفترة من 5– 6 ابريل 2003.

ويضعف القطاع الانتاجي. كما تناولت الدراسة مواضيع التعليم والصحة وقوة العمل، وتحدثت عن الفقر ولم تتطرق إلى موضوع التشغيل وخلق فرص عمل. وحين تحدث عن النواقص في التنمية الإنسانية المتمثلة في ( نقص الحرية، نقص تمكين المرأة، ونقص المعرفة) لم يذكر أن الحاجة لخلق فرص عمل هي من نواقص التنمية أيضاً بل وأهمها.

**خامساً: "تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار"[1]**، دائرة السياسات الاقتصادية.

تناول التقرير تقريراً مفصلاً عن الفقر في فلسطين مستنداً في تحليله إلى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المدعمة لهذه الظاهرة، وعلاقة الفقر بحجم الأسرة، وسوق العمل، وبرامج الدعم الحكومي في التخفيف من هذه الظاهرة، كما تناولت الدراسة برنامج مساعدات البطالة والتشغيل، وصندوق الرعاية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي. وصندوق التشغيل والحماية الاجتماعية لمواجهة مشاكل البطالة والفقر، من خلال تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري، واستحداث مشاريع مختلفة للانتاج والخدمات لتوفير فرص عمل. وقد خرج التقرير بالعديد من النتائج والتوصيات منها ضرورة العمل على برامج لخلق فرص العمل في فلسطين للتخفيف من حدة الفقر، مع التركيز على المناطق الأكثر فقراً، وتبني سياسة واضحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية و تفعيل القطاع الزراعي وتنميته، وذلك لأن هذا القطاع يستهدف على الأغلب الفقراء، وتطويره يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر بينهم. والاعتماد على برامج تكرس فكرة الاعتماد على الذات والحد من الفقر كالتشغيل الذاتي والإقراض الصغير وتحقيق مفهوم التنمية بها.

تطرقت الدراسة إلى برامج مساعدات البطالة والتشغيل حيث كانت مؤقتة ولفترة محدودة ولم تقدم حلاً. أما بمناسبة اليوم العالمي للفقر يجب أن يتم التطرق في هذه الدراسة إلى الحد من الفقر ومواجهته عن طريق وضع خطة وتنفيذها لخلق فرص عمل، أو برنامج لحل مشكلة

[1] بمناسبة اليوم العالمي للفقر في تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار"، الموقع الإلكتروني: http://www.pecdar.ps/userfiles/file/The%20poverty%20in%20Palestine.pdf

العاطلين عن العمل. من المستحسن مناقشة العوامل التي تؤدي إلى الفقر والحد منها وأبرزها الفساد إذ يجب التخلص منه لأنه يؤدي إلى الفقر، ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويقضي على النسيج الاجتماعي المعزز للتنمية.

### 10.1 فصول الدراسة

تتقسم هذه الدراسة إلى أربع فصول وخاتمة فيها:

**الفصل الأول:** يحتوي على مقدمة الدراسة ومنهجيتها التي تشمل تحديد مشكلة الدراسة، ثم أسئلة الدراسة والفرضيات، وأهمية الدراسة وأهداف الدراسة والمنهج العلمي وحدود الدراسة (الزمانية، المكانية، التاريخية، الموضوعية)، الدراسات السابقة وتحديد الفصول.

**الفصل الثاني:** يتناول الإطار النظري والمفاهيمي من مصطلحات الدراسة والمفاهيم ذات العلاقة بالتخطيط وأنواع التخطيط، وسمات وفوائد التخطيط، خطوات وعناصر العملية التخطيطية. والتطورات التاريخية لمفهوم التخطيط، ومفاهيم أخرى ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

**الفصل الثالث:** الربط الجدلي بين التنمية وآلية التخطيط والأهداف التنموية، زيادة فعالية التنمية من حيث آلية التخطيط الفلسطيني وتحقيق الترابط والتكامل في الخطة التنموية الفلسطينية، ودور المساعدات الخارجية، كما تطرقت الدراسة إلى معوقات خطط التنمية الفلسطينية، إضافةً لدور التخطيط في التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

**الفصل الرابع:** يتناول هذا الموضوع العلاقة بين خطط التنمية الفلسطينية وخطط التشغيل، وخلق فرص العمل. بالإضافة لدور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة بالموضوع من (وزارة التخطيط، وزارة العمل، وغيرها من الوزارات ذات العلاقة)، ومعرفة مدى أهمية ووجود التشغيل وخلق فرص عمل بالقطاعات المختلفة لخطط التنمية. والنتائج والتوصيات لموضوع الدراسة.

# الفصل الثانـي

# اصطلاحات الدراسة والمفاهيم ذات العلاقة

# الفصل الثاني

# اصطلاحات الدراسة والمفاهيم ذات العلاقة

## 1.2 المقدمة

ظهر التخطيط منذ القدم ولكنه تطور عبر الزمن، وبرزت الحاجة لتفعيله، من تخطيط اقتصادي إلى هيمنة القطاع العام عن طريق خطط للتنمية وتوجيه القطاع الخاص صوب الأهداف، فظهرت الحاجة للتخطيط للموارد المادية والبشرية ورفع مستوى المعيشة، وإحداث التغيير المرغوب في المجتمع وتحقيق العدالة. فتعددت وتنوعت مفاهيم التخطيط بتعدد وتنوع الفلاسفة والمفكرين عبر العصور، وبرزت أنواع عديدة منه بسبب شمولية عملية التخطيط، وظهرت سماته ومميزاته.

كما تعتمد الدول على أسلوب التخطيط لتحقيق إنجازات في مختلف المجالات، وقد استخدم التخطيط ولاسيما التخطيط التنموي لمعالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر، ووجود الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المشكلات التي تسعى الدولة لوضع خطط لحلها، فاستطاعت الدول باختلاف أنظمتها أن تحقق التنمية. وقد استخدم التخطيط التنموي في العصور التاريخية المختلفة، وبالتحديد إلى عصر أفلاطون الذي أشار لعملية التخطيط من خلال جمهوريته الفاضلة، فالتخطيط فكرة قديمة تعود في جذورها إلى أيام الإغريق.

## 2.2 مفهوم وفوائد التخطيط

تعريف التخطيط: التخطيط هو عمل يسبق التنفيذ دائماً، والعملية التي من خلالها يحدد المدراء أهدافهم ويرسمون الطريق لتحقيقها، والإطار العام الذي يحدد الأنشطة والأعمال الواجب القيام بها وتنفيذها لتحقيق الأهداف.[1]

[1] الطاهر، علاء فرج: **التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى. الأردن- عمان: دار الراية للنشر والتوزيع. 2011م/ 1432هـ. ص15

تسعى عملية التخطيط لتحقيق هدف أو أهداف متفق عليها مسبقاً، ولا تقتصر على إقليم أو مكان معين وفي فترة زمنية محددة، كما تسعى لإحداث تغيير داخل المجتمع، وتهتم بضبط ومتابعة هذا التغيير لكي يبقى تغييراً حسب الأهداف. إذن فالتخطيط أسلوب علمي منظم لمجموعة من الإجراءات المرحلية المتسلسلة[1].

لقد عرف التخطيط بالكثير من التعريفات فقد عرفه Hussy, 1982:3 بأنه "جزء مهم من الإدارة وعنصر حيوي من عناصرها، لأنه يعبر عن إدراك المستقبل وتهيئة مستلزمات التعامل معه" فهو يواكب مراحل تطور الإدارة ويجسد الآفاق الفكرية والفلسفية لها. [2]

تعتبر عملية التخطيط من العمليات الهامة، فالتخطيط هو الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف ويجعل الإنسان يعرف ما يريد القيام به، وما هي الوسائل الضرورية، لذلك له العديد من فوائد، حيث يساعد التخطيط على تحديد الأهداف المنشودة، وتحديد الإمكانات المادية والبشرية لإنجاح الأهداف، والتنسيق بين الأعمال وخلق التعاون والتفاهم بين العاملين، وتحقيق الاستقرار بين أفراد المجتمع. كما يؤدي للاستثمار الأفضل للموارد المادية والبشرية، وإقرار اقتصاد في الوقت المناسب من خلال تنمية مهارات المديرين، ضمن ما يقومون به من وضع الخطة. [3]

### 3.2 مراحل إعداد الخطة الاقتصادية

يوجد مراحل لبناء وإعداد الخطة الاقتصادية وتشمل:

1. دراسة الموارد والإمكانات من حيث كميتها ونوعيتها، التي يمكن أن تتوفر في الاقتصاد خلال فترة الخطة، والتعرف على الموارد الطبيعية، ودراسة الهيكل الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية، والأسعار والأجور والدخول، والصادرات والواردات.[4]

---

[1] غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، الطبعة الأولى. عمان– الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع. 1998م–1419هـ، ص22

[2] بني حمدان، خالد محمد ووائل محمد إدريس: **الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، منهج معاصر**. الطبعة العربية، عمان/الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007م، ص6.

[3] الطاهر، علاء فرج: **التخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص17

[4] المرجع السابق، ص18

2. إعداد الإطار الأولي للخطة تتضمن ترجمة الأهداف العامة للخطة، وتعيين احتياجات الخطة من القوى العاملة والمستلزمات الأخرى الضرورية للخطة، واستعمال أدوات فنية توضع بها الخطة.[1]مع المقترحات والتعديلات عليه من الجهات الأدنى إلى الجهات الأعلى، وصولاً إلى الهيئة المركزية للتخطيط، لوضع الإطار النهائي وإجراء اختبار مبدئي للخطة وإرساله للجهات الأدنى لإبداء رأيها عن الخطة بصيغتها النهائية، ثم عمل إصدار للخطة بعد إجراء التعديلات الضرورية فيها من خلال قانون تصدر به الخطة. [2]

**4.2 خطوات وعناصر العملية التخطيطية**

تتلخص خطوات العملية التخطيطية ب **وضع الخطة**، حيث يحتاج وضع الخطة توفير البيانات الإحصائية الضرورية، وتواجد الكوادر الفنية المتخصصة، والتنبؤ بالوضع الاقتصادي في المستقبل. كما يتطلب التخطيط أن يكون كل هدف من أهداف الخطة معبراً عنه بمقادير رقمية كمية قابلة للتحقيق والمتابعة وتقويم الأداء، مصحوبة بسياسات وخطوات عملية، وبالوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، حتى لا تبقى مجرد تنبؤات تأشيرية، ومن ثم وضع بذور الخطة لبقاء عملية التخطيط مستمرة.[3]

وتقوم بتلك المهمة الجهة المسؤولة عن التخطيط في الدولة، ولا تملك تطبيق أو تنفيذ الخطة.

عدم المبالغة في تحديد الأهداف كماً أو كيفاً، لأن كبر أعدد الأهداف يجعل احتمال عدم التناسق بينهم كبيراً، أما من حيث الكيف فيجب عدم المبالغة في تحديد الهدف نفسه أي بمعنى أن لا يكون معدل النمو المستهدف يفوق معدل النمو المحقق فعلاً. [4] ثم **إقرار الخطة**

---

[1] الطاهر، علاء فرج: **التخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص18 ص19

[2] المرجع السابق، ص19

[3] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة، 1425ه/ 2005م، ص26. عن مسعود، مجيد. مرجع سابق، ص15

[4] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص26 ص27

توافق السلطة السياسية العليا في الدولة على الخطة وتقرها، مع القيام ببعض التحسينات التي يجب أن تكون صغيرة وهامشية إن وجدت، فالخطة وحدة واحدة متماسكة، وأي تعديل على جزء من أجزائها إنما يقود إلى الإخلال بوحدة وتماسك الخطة، مما يتطلب إعادة وضعها. فالجهة المسئولة عن التخطيط في الدولة يجب أن تكون على تواصل مستمر بالسلطات التشريعية، والتنفيذية في مرحلة وضع الخطة، مما يمكنها من أخذ اقتراحاتهم في الأهمية عند تحضيرها، وبمجرد أن تقر الحكومة الخطة يصبح تنفيذها من مسؤولية الدولة، ويصبح لها قوة القانون. [1]

**ثم خطوة تنفيذ الخطة،** يقصد بتنفيذ الخطة مجموعة الأدوات والوسائل السياسية والإجرائية، التي تنفذ فعاليات الخطة لإنجاز الأهداف، وتقع على الحكومة مسؤولية تنفيذ الخطة، إبان هذه الفترة يكون هناك تواصل مستمر بين الأجهزة الحكومية المنفذة للخطة والجهة المسئولة عن التخطيط. ويحتاج تنفيذ الخطة بشكل جيد وضع معايير كافية لمعرفة مدى تحقيق الأهداف إبان وضع الخطة.[2] **ثم خطوة متابعة تنفيذ الخطة** تتطلب هذه المرحلة إعداد تقارير ربع سنوية، أو نصف سنوية، أو سنوية بشكل دوري لمعرفة العقبات التي ظهرت، والأخطاء التي حصلت عند عملية التنفيذ لتجنبها فيما بعد، بالإضافة لمتابعة تنفيذ الخطة بكل مكوناتها من خلال الجهات المسؤولة عن التنفيذ، مع وجود مجموعة من المتخصصين تقوم بتصحيح الانحرافات لمعرفة سلبيات ونواحي القصور في الخطة.[3]

أما عناصر عملية التخطيط تتلخص في **الأهداف:** الغايات الرئيسية التي تسعى الخطة لإنجازها، وتختلف باختلاف نوعية ومدى الخطة، وتهتم بالنتائج المراد تحقيقها، ويجب تحديد الأهداف على أساس الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، من خلال التعرف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الموجود. ويجب أن تتصف الأهداف بالواقعية والقدرة على تطبيقها، من خلال توافقها مع موارد وقدرات الدولة سواء كانت بشرية، مادية، طبيعية. [4]

---

[1] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص27

[2] المرجع السابق، ص27

[3] المرجع السابق، ص27 ص28

[4] المرجع السابق، ص29

**السياسات:** التعليمات والخطوات التي ينبغي إتباعها عند تنفيذ الخطة، ويجب أن لا تتعارض مع السياسة العامة للدولة، حيث تكون مأخوذة من الأهداف العامة. **الإجراءات:** وهي الخطوات التفصيلية ويمكن إتباعها أثناء تنفيذ الخطة، وفق خط سير عمل محدد، وضمن ترتيب زمني ومنطقي. **القواعد:** هي التعليمات والأنظمة واللوائح التي تبين المسموح والممنوع من السلوك أثناء تنفيذ الخطة، فهي متصلة بالإجراءات، من حيث إنها لا تحتاج ترتيباً زمنياً للأعمال[1] . **الاستراتيجيات:** حسن استثمار موارد وقدرات الدولة، وإخضاع المشكلات ومواجهة التغيرات التي تحدث، لتحقيق أهداف الدولة العامة. **الميزانيات التقديرية:** أولاً النفقات وتعتبر أساس الخطة، وتشكل قائمة تقديرية للنتائج المتوقعة بشكل رقمي. **البرامج والمشروعات:** تعتبر البرامج مزيج من الإجراءات وترتكز إلى الميزانية التقديرية، ويكون الهدف الرئيسي لها الوصول للأهداف المحددة. المشروع هو النتيجة النهائية لعملية التخطيط للقطاع، وتعد المشاريع جزءاً مستقلاً ضمن برنامج، كما أنه ترجمة حقيقية للأهداف المطلوب تحقيقها. [2]

حيث يقصد بالبرنامج إدارة مجموعة من المشاريع لتحقيق الاستفادة من ترابطها.

### 5.2 نشأة وتطور التخطيط التنموي

برزت فكرة التخطيط التنموي في كتابات بعض المفكرين والفلاسفة، وتعود إلى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وقد كان المفكرون الغربيون يعتبرون أسلوب التخطيط منافٍ للحرية الاقتصادية التي ترتكز على أسلوب السوق الحرة، بسبب حاجة التخطيط إلى مركزية في الإدارة، وسيطرة القطاع العام على الموارد الاقتصادية في المجتمع، ولكن هذه النظرة للتخطيط اختلفت مع حدوث التطورات الاقتصادية والسياسية في أوروبا [3]

---

[1] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق ، ص30

[2] المرجع السابق، ص30

[3] المرجع السابق، ص21 عن (بلول، مختار محمد: **التخطيط الاقتصادي**. الطبعة الأولى. جدة: تهامة للتوزيع والنشر، 1408هـ، ص32).

كما استخدم التخطيط في معظم مجالات الحياة وخصوصاً العسكرية، إلى أن برزت فكرة التخطيط الاقتصادية في مطلع القرن العشرين، حيث استخدمه أول مرَة الاقتصادي النرويجي كريستيان شونهيدر عام 1910.[1]

لقد اتبعت ألمانيا أسلوب التخطيط الاقتصادي أبان الحرب العالمية الأولى، كوسيلة للمواءمة بين الاقتصاد الوطني ومقتنيات المجهود الحربي، وقد اتبعها في ذلك بريطانيا وبقية الدول المتحاربة، على الرغم من انتهاء العمل بهذا الأسلوب بتوقف الحرب. واجهت الدول الغربية خلال الثلاثينات الميلادية من القرن التاسع عشر حالة ركود وكساد اقتصادي شديد، أبرزت اختلافات المجتمع الرأسمالي الغربي وأدت إلى تبني فكرة التخطيط الاقتصادي للتخلص من هذه التناقضات، وهو ما سمي فيما بعد مصطلح "التخطيط التصحيحي أو التقويمي".[2]

حصل التخطيط الاقتصادي على بعداً تطبيقياً كبيراً في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين، وذلك عندما وضع الاتحاد السوفيتي خطة خمسية للتنمية الاقتصادية، من أجل التغيير من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصادي الصناعي المتطوَر. ومع ظهور الأزمة الاقتصادية الدولية عام 1929 طبقت الكثير من دول أوروبا التخطيط الاقتصادي، للتخلص من أسباب ونتائج هذه الأزمة، خصوصاً بعد أن شجَع الكثير من الاقتصاديين مثل البريطاني "جون مينارد كينز" على ذلك.[3]

بدأت أهمية التخطيط الاقتصادي بالظهور بشكل أكبر خلال الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار الدول التي دمرتها الحرب، وإنعاش اقتصاداتها حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية اشترطت أن تُحدث الدول الأوروبية تخطيطاً شاملاً لعملية الإنعاش المستهدفة، بحيث تشمل كل قطاعات اقتصادها القومي لمنح معوناتها الاقتصادية وفقاً لمشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي

---

[1] غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق، ص19 عن M.L. Seth: Theory and practice of economic planning, New Delhi, 1977, p.33.

[2] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص21

[3] غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق، ص19

الأوروبي.[1]أُقيمت في الدول الرأسمالية المتقدمة هيئات خاصة لتنظيم الاقتصاد، عن طريق استعمالها الأدوات الاقتصادية المتوفرة لديها للمحافظة على العلاقات الرأسمالية، وأصبحت جزءاً من الجهاز الإداري في تلك الدول، كمجلس الإنماء القومي في بريطانيا، ولجنة التخطيط العام في فرنسا، وغيرها، أما بعض الدول الحديثة الاستقلال مثل آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وغيرها أخذت بفكرة التخطيط الاقتصادي للتغلب على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة للحصول على تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة.[2]

إن تطبيق النظام الاقتصادي الحر في دول أوروبا الغربية أظهر مشكلات اقتصادية واجتماعية، منها فشل النظام في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل وأفضل للموارد الاقتصادية، مما أدى لدفع الكثير من حكومات هذه البلدان إلى إعداد وتنفيذ ومتابعة النشاطات، والمشاريع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للتخلص من هذه المشكلات ومضاعفاتها، وتحقيق الأمن النفسي والمادي لكل أفراد المجتمع. لقد كان لتدخل الحكومات في الجوانب الاقتصادية، وجوانب الحياة المتنوعة الأخرى أثر كبير في ظهور مفهوم التخطيط التنموي كمفهوم أكثر اتساعاً من التخطيط الاقتصادي. [3]كما يمكن تعريف التخطيط الاقتصادي بأنه "إعداد وتنفيذ برنامج عمل للمستقبل، يستهدف استخدام موارد المجتمع لمواجهة الحاجات الاجتماعية بأفضل طريقة ممكنة". [4]

### 6.2 العوامل التي قد تؤدي إلى الإخفاق في تنفيذ الخطة

هناك العديد من الأمور تظهر عند عملية تنفيذ الخطة تؤدي إلى إعاقة وحدوث مشاكل عند التنفيذ، ربما تكون عوامل تتعلق بالخطة نفسها أو عوامل أخرى خارجية، ومن هذه العوامل:

---

[1] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص22

[2] المرجع السابق، ص22

[3] غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق، ص20

[4] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص23. عن زردق، أحمد عبد الرحيم. **التخطيط الاقتصادي– النظرية والأساليب**. الطبعة الثالثة. القاهرة: جامعة الزقازيق، 2000م، ص30

**عدم واقعية الخطة:** يجب أن تكون الخطة قائمة على أساس الواقعية للمجتمع، وتكون الغايات متناسبة مع الوضع الراهن، ربما تحتوي الخطة أهدافاً مستحيلة التحقيق في نطاق الإمكانات المتوفرة مما يؤدي إلى الفشل في تحقيق أهداف الخطة. أما العامل الثاني هو الاهتمام بالجانب المادي دون جانب الخطة العيني: يجب أن لا تكون الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الأهداف الاستثمارية للخطة، أكبر من الجهود المبذولة في كمية الإنتاج في الخطة. والعامل الثالث المعوقات الإدارية والتنظيمية: التي تؤدي إلى التأخير في اتخاذ القرارات أو الإجراءات، المطلوبة لتنفيذ المشروعات المشتملة في الخطة. بالإضافة إلى عدم القيام بالدراسات التحضيرية الكافية، مما يؤدي إلى عدم إمكانية تنفيذ المشروعات وفق أهداف الخطة. [1]

## 7.2 مفهوم وسمات التخطيط التنموي

يعتبر التخطيط التنموي خياراً إستراتيجياً للدول النامية، لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة، وتنمية القوى البشرية، وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية من خلال إنشاء البنية الأساسية، للبدء بالتنمية، الأمر الذي يحتاج أبان المراحل المبكرة للتنمية قيام القطاع الحكومي بالدور الريادي، لعدم إتمام نضج القطاع الخاص خلال هذه المراحل، إضافة إلى عدم إمكانية الارتكاز على آليات السوق للوصول لأهداف التنمية، مما يشكل مبرراً منطقياً للارتكاز على التخطيط التوجيهي والخطط التشغيلية، لضمان التزام الجهات الحكومية بتنفيذ سياسات وبرامج معينة للوصول لأهداف خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[2]

التخطيط كمفهوم عام، جهد منظم للنهوض وإنجاز أهداف معينة في فترة زمنية محددة. وهو كما عرفه فريدمان طريقة تفكير لتطبيق أحسن الوسائل المعرفية، من أجل توجيه عملية التغيير الحالية بغرض تحقيق أهداف متفق عليها.[3]

---

[1] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص25

[2] المرجع السابق، ص22، ص23

[3] غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق، 21ص عن Seth,1977,p.43

أما كمفهوم اقتصادي فيعرف التخطيط على أنه مجموعة من النشاطات المتواصلة، التي تم وضعها وتنفيذها لحل مشكلات اقتصادية محددة.[1]

وهناك تعريفات أخرى عديدة للتخطيط منها: "التخطيط هو الأسلوب العلمي المقصود به إتباع أحسن الطرق والأساليب لاستخدام وتنمية الموارد البشرية والمادية عن طريق تغيير اتجاهات الكم والكيف الموجودة والمتاحة في الدولة".[2]

في حين يفضل آخرون تعريف التخطيط باعتباره "نوع من تدخل الدولة لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقبلي لضمان اتجاه وقيمة المتغيرات الاقتصادية العامة"[3].

أما بالنسبة لمفهوم التنمية والنمو الاقتصادي، حيث أن التنمية هي التغيرات الهيكلية من اجتماعية واقتصادية وسياسية وتنظيمية وفكرية، التي تحصل في المجتمع بأبعاده المتنوعة، من أجل توفير حياة كريمة لكل أفراد المجتمع. في حين يعنى بالنمو الاقتصادي زيادة نسبة النمو في الدخل القومي، الفردي الحقيقي عبر الزمن. [4]

إن تعريف مصطلح "التخطيط التنموي" عبارة عن تجميع لكل من مفهومي التخطيط والتنمية.[5]

خلاصة القول أن الدولة والمؤسسات وحتى الأفراد عندما يقومون بعملية التخطيط فإنهم يهدفون بشكل أساسي إلى إحداث عملية تطوير شاملة وحقيقية، وليس لمجرد إحداث نوع من أنوع التغيير.

---

[1] غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق، ص21. عن J. Glasson: An introduction to regional Planning, London, 1983, p. 12.

[2] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص23. عن (فهمي، محمد سيد. **التخطيط العلمي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1965م، ص75

[3] المرجع السابق، ص23. عن (قنديل، عبد الفتاح. **اقتصاديات التخطيط**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1982م، ص23)

[4] المرجع السابق، ص23 ص24. عن الحبيب، فايز إبراهيم. **مبادئ الاقتصاد الكلي**. الطبعة الرابعة. الرياض، 1421هـ، ص (478، 480)

[5] المرجع السابق، ص36

وأما كمفهوم تنموي فقد عرفه جونر ميردال علـــى أنـــه، برنـــامج يبـــين إســـتراتيجية وإجراءات تدخل الدولة، على المستوى الوطني، إلى جانـــب قـــوى الســـوق لتطـــوير النظـــام الاجتماعي. [1]

التعريف الأكثر شمولاً تعريف واترسون للتخطيط التنموي "مجموعـــة جهـــود واعيـــة ومستمرة تبذل من قبل حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتغلب علـــى جميع الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تقف عائقاً في وجه تحقيق هذا الهدف".[2]

وللتمييز بين مفهوم التخطيط التنموي ومفاهيم السياســـة التنمويـــة والإدارة التنمويـــة، فالتخطيط عملية فنية تقوم على أسس معرفية لإنجاز أهداف معروفة مسبقاً، أما السياسة التنموية تشكل مجموع الأدوات التي تستعمل لتحقيق التغيير، فهي المدخل إلى عملية التخطـــيط. أمـــا الإدارة فتمثل مجموع الأساليب التي يتم من خلالها تنفيذ السياسة التنموية.فالعمليـــات الـــثلاث: التخطيط والسياسة والإدارة، هي عمليات متماسكة ومتكاملة، لذلك يصعب التفريق بينها أحياناً ويحصل الدمج بينها كمفاهيم في أحيان أخرى.[3]

كما تشكل عملية التخطيط الخطوة الأولى على طريقة التنمية، عملية التخطـــيط تحتـــاج لعدد كبير من المعلومات والبيانات والإحصاءات، وتحتاج لإطار مؤسسي يتمثل فـــي وحـــدات المتابعة والتقييم وهيئات التخطيط، إلى جانب الكثير من المجموعات الفنيـــة المتخصصـــة ذات المستويات المرجعية المختلفة.[4]حيث يرى المشتغلين في قطاعـــات التنميـــة أن نجـــاح عمليـــة التخطيط يرتبط بمجموعة من الميزات أهمها: الترابط والتناسق والشمول والاستدامة، والتوازن والمرونة والواقعية.[5]

---

[1] غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق، ص21 عن 4Seth,1977,p.4

[2] المرجع السابق، ص21. عـــن D.Conyers: Rural regional Planning –towards an operational theory, wales, 1985, p.6.

[3] المرجع السابق، ص22

[4] المرجع السابق، ص23

[5] المرجع السابق، ص23، عن سيد عيسى: **التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية**، الرياض، بدون تاريخ، ص7.

إن الخطوة الأولى على طريق التنمية هي عملية التخطيط وتتمثل فعالياتها في عدد من الخطوات المتتابعة والمتماسكة من خلال، عمل الدراسات المسحية والتفصيلية للموارد البشـــرية والطبيعية، وتحديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة. رسم السياسة التنمويـــة بشـــكل واضح، وتحضير الإطار العام للخطة بتحويل المشكلات إلى أهداف قابلـــة للقيـــاس ومحـــددة لتحقيقها، ورصد الموازنات الضرورية لتنفيذ البرامج والمشاريع. استصدار وإقـــرار قـــانون الخطة من قبل الدولة رسمياً، وتحديد هيئات التخطيط المسؤولة عن تنفيـــذ ومتابعـــة الخطـــة، ومراجعتها بشكل مفصل وأخير.[1]

وترى الباحثة أن الدولة تتعامل مع عملية التخطيط التنموي كجهد فكري وأسلوب علمي منظم، تهدف من خلاله إلى وضع أهداف محددة لتحسين مستوى معيشة الأفراد في المجتمـــع، يشمل قطاعاً أو قطاعات خلال فترة زمنية محددة. بحيث تستطيع الدولة أن توفر تكامل الجوانب المادية والمعنوية مراعية بذلك البيئة الداخلية والخارجية والظروف والمتغيرات.

كما تؤكد أهمية التخطيط التنموي بالنسبة للدول النامية وجود ارتباط وثيق بين أهـــداف هذا النوع من التخطيط وتوجهات الفكر التنموي، لمعالجة المشاكل المشتركة لهذه الدول، مثـــل: تنمية الموارد البشرية، وقضايا تنويع القاعدة الاقتصادية ومقاومة البطالة والتضخم والتطـــوير التقني، مما أدى إلى تقوية هذه العلاقة إمكانية الاتكال على التخطيط التنموي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، والمركزي دون الإعراض عن فلسفة الاقتصاد الحر، عن طريق تهيئة الفرص الاستثمارية للمبادرات الفردية بالقدر المناسب للـــدور المتزايـــد للقطاع الخاص في المسيرة التنموية.[2] فمن أهم مزايا التخطيط التنموي القدرة على التكامل مع " التخطيط التأشيري" سواء من حيث الأهداف والأسس الاستراتيجيه، أو المبادرات المرجوة مـــن القطاعين الحكومي والخاص. أي أن الخطة التي يتم إعدادها في إطار التخطيط التنموي تعتمد على انسجام سياسات القطاعين الحكومي والخاص انطلاقاً من الخلط بين التخطـــيط التـــوجيهي

[1] غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق، ص22، ص23.

[2] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص37.

والتخطيط التأشيري. حيث يعني التخطيط التأشيري أن تنفيذ الخطة يكون بالترغيب، "غير ملزم" من خلال اقتراح أهداف معينة، كما يهدف لتطور القطاع الخاص[1].

وهذا يحتاج الاهتمام بالاعتبارات الآتية:

1. تقدير الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص بناء على بيانات ومعلومات ومؤشرات وجودية ودقيقة، في إطار الدراسات الداعمة للخطة، من خلال عمل مسوحات ميدانية للأنشطة المتنوعة للقطاع الخاص، لتقدير حجم استثمارات القطاع الخاص التي تتكامل مع استثمارات القطاع الحكومي في تمويل إجمالي الاستثمارات المعنية بالخطة.[2]

2. بسبب كثرة الاتكال على التخطيط التأشيري لا بد من المشاركة الفعلية للقطاع الخاص وتكثيف آليات الاتصال به من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات، بتفعيل مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص في المراحل المختلفة لإعداد وتنفيذ ومتابعة خطة التنمية، لتقدير ما يخصه من معدلات النمو المقصودة، وحصته في استثمارات الخطة، إضافة إلى السياسات المتعلقة بأنشطته الخدمية. [3]كماسيبقى الدور الرائد للقطاع الحكومي من إشراف ورقابة وقيادة من خلال السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ الأنشطة المتصلة بالبنية الأساسية التي تتصف بقلة الربحية التجارية وارتفاع الربحية الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة لرفع درجة المعيشة، وتحسين نوعية حياة المواطنين، كالتعليم والصحة والإسكان، فهذه التطورات تؤثر على "منهجية التخطيط التنموي". [4] حيث أصبح الايمان بالتخطيط حجر الأساس بالنسبة لجميع الدول على اختلاف قيمها ومبادئها لحل مشاكل الانسان المتنوعة والمتطورة، وتحديد مستقبله في إطار الموارد المتاحة.[5]

---

[1] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص31، ص37

[2] المرجع السابق، ص37 ص38

[3] المرجع السابق، ص38

[4] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص39

[5] حلاوة، جمال و صالح، علي: **مدخل الى علم التنمية**، الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار الشروق للتوزيع، 2009. ص94، ص95.

### 1.7.2 أنواع التخطيط التنموي

يمكن تفريق أنواع كثيرة من التخطيط التنموي وفقاً للمعيار المستخدم، أو وفقاً لدرجة المركزية أو الشمولية، أو البعد الجغرافي، الخ. وفيما يلي بعض هذه التصنيفات:

**أولاً: تصنيف التخطيط حسب درجة الشمول**

1. **التخطيط القومي الشامل:** يشمل التخطيط القومي جميع أنحاء الدولة لإنجاز أهداف التنمية للقطاعات المتعددة من زراعية، صناعية، خدمية، اجتماعية، الخ. بالإضافة لرفع مستوى معيشة المواطنين، ليحقق الانسجام بين مختلف القطاعات، ويتطلب احتياجات وبيانات على المستوى الوطني. ويولي هذا النوع من التخطيط الاهتمام بالإجماليات أي ما له علاقة بمعدل النمو العام، والقوى العاملة ومقدار الاستثمار الوطني، وغيرها.[1]

2. **التخطيط القطاعي:** يهدف التخطيط القطاعي الوصول للتنمية بواسطة التغيير الهيكلي للاقتصاد على أساس قطاعي، تتمثل صفوة هذه التغييرات في تنمية القطاعات الاقتصادية وتحضير الخطط القطاعية لتكون بالمجمل الخطة الوطنية الشاملة. [2]

3. **التخطيط الإقليمي:** يهدف التخطيط الإقليمي لتنمية منطقة معينة داخل الدولة، في ظل خطة وطنية شاملة بهدف إحداث التوازن في معدلات التنمية بين أنحاء الدولة المختلفة، ويعد هذا التخطيط صورة من صور اللامركزية في التخطيط على الصعيد الجغرافي.[3]

**ثانياً: تصنيف التخطيط حسب البعد الزمني**

هناك ثلاثة أنواع للتخطيط وفق البعد الزمني منها طويل ومتوسط وقصير الأجل، وليس من المهم أن يكون للدولة خطط من هذه الأنواع الثلاثة في الوقت نفسه. **التخطيط طويل الأجل:** يستخدم التخطيط طويل الأجل للأهداف التي يتطلب إنجازها فترة زمنية تستمر إلى عشر سنوات

---

[1] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص32

[2] المرجع السابق ص32

[3] المرجع السابق، ص32

أو أكثر، ومن الصعب وضع أهداف مفصلة لها، وتتميز الخطة طويلة الأجل بأن أهدافها لها صفة العمومية، فهي لا تحتوي على درجة التفصيل الموجودة في الخطط المتوسطة أو القصيرة الأجل، فالخطط قصيرة ومتوسطة الأجل يجب اعتبارها أنها حلقات مترابطة تتم بمضمون إطار الخطة طويلة الأجل، وتهدف إلى إنجاز الأهداف الواردة بها.[1] **التخطيط متوسط الأجل:** يتراوح بين ثلاث وسبع سنوات، تعد الخطة متوسطة الأجل واحدة من الحلقات التي تساهم في إنجاز أهداف الخطة طويلة الأجل، وتحتوي بيانات تفصيلية وهي أكثر تفصيلاً، وتستخدم بعض الدول الخطط الرباعية أو الخمسية أو الستية.. الخ. فالبعد الزمني للخطة يجب ألا يكون طويلاً، مما يصعَب التكهن بالمتغيرات المتعددة في الاقتصاد القومي، وألا يكون قصيراً بحيث لا يغطي فترة كافية لإقامة مشروعات الخطة الأساسية.[2] **التخطيط قصير الأجل:** يتراوح بين ستة شهور وسنتين، فالخطة القصيرة الأجل إحدى الحلقات المترابطة التي تتمثل في عدد من الخطط السنوية، وتمتاز بدرجة أكبر من التفصيل بالنظر إلى الخطط المتوسطة الأجل، وتهدف إلى إنجاز أهداف الخطة متوسطة الأجل. وتستند الدولة إلى خطط قصيرة الأجل لاعتبارين: يتمثل النوع الأول بوجود ظروف داخلية أو خارجية لا تسمح للدولة أن تخطط بشكل واضح إلا خلال فترة زمنية قصيرة، فوضع خطة طويلة الأجل أو حتى متوسطة الأجل في ظروف تتميز بدرجة كبيرة من عدم الثبات وعدم الاتضاح إنما يعني أن الخطط الموضوعة خطط غير واقعية. أما النوع الثاني من الاعتبارات فيتمثل في الحاجة إلى تقسيم الخطة متوسطة الأجل إلى خطط سنوية حتى تنفذ بسهولة، وتسمى في أغلب الأحيان بالخطة التنفيذية.[3]

**ثالثاً: التخطيط حسب الإطار ويندرج تحته كل من**

**التخطيط العام:** يضع هذا النوع من التخطيط الخطوط العريضة للتنمية المستقبلية من خلال وضع بنود إرشادية نظرية عامة، كما يهتم بالقضايا الإنسانية.

---

[1] المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مرجع سابق، ص32 ص33

[2] المرجع السابق ، ص33

[3] المرجع السابق، ص34

**التخطيط التفصيلي:** يهتم بالجزئيات والتفاصيل، ولا يقتصر على النواحي النظرية بل يتجـــاوز ذلك للنواحي التطبيقية. مثلاً يركز التخطيط العام على زيادة الإنتاج كخـــط عـــريض، ويهـــتم التخطيط التفصيلي بكيفية إنجاز هذه الأهداف على أرض الواقع [1].

[1] غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، مرجع سابق، ص24

# الفصل الثالث

# الربط الجدلي بين التنمية وآلية التخطيط والأهداف التنموية

## الفصل الثالث

## الربط الجدلي بين التنمية وآلية التخطيط والأهداف التنموية

### 1.3 المقدمة

يجب أن يكون التخطيط الفلسطيني ذا فعالية وكفاءة ليصبح قادراً على حل جميع مشكلات المجتمع، وإحداث التنمية لرفع مستوى معيشة الفرد وتحسين ظروف حياته. وبسبب خصوصية الحالة الفلسطينية والتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالوضع الفلسطيني.

فالتنمية حق إنساني من أبرز حقوق الإنسان، وهذا الحق أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع من كانون أول 1986م، حيث أكد الإعلان أن الحق في التنمية حق إنساني غير قابل للتصرف، وأن البشر جميعاً يتحملون مسؤولية التنمية، ويتضمن الممارسة الكاملة لحق الشعوب في تقرير مصيرها.[1]

يعتبر النمو الاقتصادي عنصراً هاماً لتحسين الوضع المادي للأفراد وتلبية احتياجاتهم، بالرغم من ضعف القدرة في السيطرة على الموارد الطبيعية، وتزايد أعباء المعيشة، وصعوبة إنجاز المهمات في ظل خصوصية الوضع الفلسطيني، مما يؤدي إلى غياب الرؤية، وارتفاع نسبة الفقر، فالتعامل مع مسألة التنمية تتطلب جهداً كبيراً بدعم من صناع القرار، والتعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص، وبمشاركة شعبية تراعي الموارد المتاحة في الحاضر من أجل تنمية مستدامة قائمة على التعاون. فالتنمية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، فالإنسان هو صانع التنمية والمستفيد من ثمارها.

### 2.3 العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الفلسطينية

التنمية بمفهومها الشمولي الإنساني عملية تحرر الإنسان من براثن الظلم، والاستعباد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتعني شعور الإنسان بالأمن على حياته وعلى مصدر رزقه

---

[1] أبو السعيد، أحمد، ولبد، عماد سعيد: ***دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية***. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، مرجع سابق، ص224.

مع إمكانية العمل والإنتاج. [1] إضافة إلى خصوصية التنمية في فلسطين. أصبح الحق في التنمية مفهوماً ما زال يحتاج إلى المزيد من العمل المنظم شأنه شأن باقي الحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني.[2]

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصادات الناشئة من حيث البنية وصغيرة الحجم، ومعتمدة بالأساس على قطاعي الخدمات والصناعة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى أنه يعاني من التشوه الهيكلي الاقتصادي نتيجة توجيه عناصر الإنتاج نحو القطاعات الإنتاجية الأقل مساهمة في إجمالي الناتج المحلي[3].

هناك ثلاثة مصادر أساسية لإيرادات السلطة، أولاً المحلي يتكون من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فهو لا يتجاوز 22 في المائة من الإيرادات.[4] ثانياً الإيرادات التي يتم الحصول عليها من إسرائيل على حوالي ثلث الإيرادات وتسمى إيرادات المقاصة، ثالثاً الإيرادات الدولية التي تتكون من المنح والمساعدات الخارجية فتتجاوز 40 في المائة من إجمالي الإيرادات، حيث أن معظم إيرادات السلطة الفلسطينية لا يخضع لسيطرتها، مما يؤدي لفقدان السيطرة على الإيرادات.[5]

طبقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية عام 2008 ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7.1 في المائة، ليصل إلى 9.3 في المائة عام 2010، إذ تبين اقتصاره على الضفة الغربية دون قطاع غزة، فكان هذا النمو غير متوازن جغرافياً، ففي قطاع غزة كان

---

[1] سعيد، نادر عزت: **مذكرات التنمية البشرية توثيق وتحليل التجربة الفلسطينية 1998-2007**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، حزيران 2007. ص 48ص18

[2] أبو السعيد، أحمد، ولبد، عماد سعيد: ***دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية***. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، مرجع سابق، ص 225ص224

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية2011. ص1. الموقع الإلكتروني: http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/monitoring%20report%20_ar.pdf

[4] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص184. وفقاً لبيانات وزارة المالية الفلسطينية، بلغت الإيرادات المحلية 21.1 في المائة في العام 2010.

[5] المرجع السابق، ص184.

معدل النمو الاقتصادي سالباً، أي -4.5 في المائة خلال الفترة 2004-2008 [1]. إذ يشير تقرير البنك الدولي والمقرر للجنة الارتباط الخاصة، أن التقديرات البالغة 9.3 % لمستوى النمو الاقتصادي عام2010 تعكس انتعاشاً عند مقارنتها بالقاعدة المنخفضة جدًا التي بلغها ذلك المستوى عندما نشبت الانتفاضة الثانية، ولا يزال هذا النمو مقتصراً في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، ما تزال الجهات المانحة هي التي تقود هذا النمو بشكل أساسي. [2]

وتتوقع خطة التنمية الوطنية (2011-2013) أن يبلغ إجمالي النفقات التطويرية المطلوبة ما قيمته 2.5 مليار دولار منها 500 مليون دولار للعام 2011 و873 مليون دولار للعام 2012 و 1.095 مليون دولار للعام 2013.[3] كما وصل العجز في موازنة السلطة لعام 2011حوالي 800 مليون دولار.[4]

بناءً على المصادر الفلسطينية، فإن 72 في المائة من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، بينما يأتي 28 في المائة من بقية أنحاء العالم عن طريق الموانئ الإسرائيلية، بينما يقدر حجم الصادرات الفلسطينية ب 400 مليون دولار، يصدر 90 في المائة منها إلى إسرائيل.[5] يعاني الميزان التجاري الفلسطيني عجزاً كبيراً، وبخاصة مع إسرائيل، فخلال عام

---

[1] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص184. عن (السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية(رام الله: الجهاز، 2010).

[2] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)**، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2013. ، ص118، عن البنك الدولي .تقرير المتابعة الاقتصادي المقدم للجنة الارتباط الخاصة 7 نيسان2011
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/WESTBANKGAZAINARABICEXTN/0,,contentMDK:22878522~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:475978,00.html

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. خطة التنمية الوطنية 2011-2013، إقامة الدولة وبناء المستقبل. رام الله. نيسان 2011. ص14، ص15. الموقع الالكتروني:
http://www.mopad.pna.ps/attachments/article/3/ArabicNDPforwep.pdf

[4] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص123. عن فياض :عجز موازنة السلطة الفلسطينية وصل العام 2011 إلى 800 مليون دولار.
sshttp://arabic.news.cn/economy/2012-01/09/c_131350736.htm

[5] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص187. (تصريح لرئيس مجلس إدارة جمعية المستوردين والمصدرين الفلسطينيين).

2010 بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري 3.989.2 مليون دولار وبنسبة زيادة 6.3 في المائة مقارنة بعام 2009.[1]

إن غياب السيطرة على الأدوات السياساتية الاقتصادية والمالية الرئيسية ترك الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية هشاً. وقد أبرز البنك الدولي المعضلة التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث صرح بأنها تمتلك "عدداً قليلاً من الأدوات السياساتية، إن كانت تتوفر لها أصلاً، للتعامل مع التقلبات وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي".[2]

الاقتصاد الفلسطيني محكوم بعلاقته مع إسرائيل بموجب الاتحاد الجمركي الذي ينص على إنشائه بروتوكول باريس. حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني مهدداً بالانهيار بسبب القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية، والإغلاق المفروض على قطاع غزة بسبب عدم تطبيق بروتوكول باريس بحذافيره، حيث يمثل إنفاذ بروتوكول باريس وتعديل الاتفاقيات الحالية أمر في غاية الأهمية، وهي تمثل أحياناً شرطاً مسبقاً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. كما يجب إنشاء الهيئات التنظيمية ذات الفعالية في العديد من قطاعات الأعمال والخدمات لتمكين البضائع والخدمات الفلسطينية من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. كما تحكم النشاطات الاقتصادية الفلسطينية مجموعة من القوانين والأنظمة الفلسطينية ولذا يجب استكمال وضع وإعداد قانون الشركات وقانون المنافسة وقانون الإيجارات وغيرها من القوانين والأنظمة الهامة.[3] لأن تحسين مستوى معيشة الفرد الفلسطيني وتحسين الاقتصاد، مصلحتان متماسكتان للشعب الفلسطيني لإنجاز نمو اقتصادي حقيقي يزيد من الدخل القومي، ويعمل على ازدهار الصناعة والتجارة والزراعة الفلسطينية [4].

---

[1] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص187. عن (السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (أداء الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية للعام2010 (رام الله: الجهاز، 2011).

[2] وزارة التخطيط. خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010. رام الله. 30 نيسان /ابريل 2008. ص11. الموقع الالكتروني: http://www.mopad.pna.ps/attachments/article/5/PRDP%202008-2010-1.pdf.

[3] المرجع السابق. ص108.

[4] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005–2011**. مرجع سابق، ص81

لم يحدث أي تغير على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في فلسطين خلال عام2012 حسب الإحصاءات والبيانات المنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فالاقتصاد الفلسطيني ما زال يعاني من ارتفاع نسبة الفقر، وانخفاض مستويات المعيشة والإنتاجية بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة من النمو السكاني[1].

إن طبيعة الحال تؤكد أن الاقتصاد الفلسطيني صغير الحجم ويعاني من عجز في الميزان التجاري، ويعتمد على جهات خارجية ممولة في ظل غياب السيطرة الفلسطينية على الأدوات الاقتصادية والمالية، فذلك يؤدي لتنمية أسيرة وهمية تخضع لبرنامج المانحين ونمو اقتصادي هش. فالنمو الاقتصادي الذي حدث عام 2010 غير متوازن جغرافياً لاقتصاره على الضفة الغربية دون قطاع غزة، بالإضافة للعجز في موازنة السلطة عام 2011. لذا من المستحسن تعديل بعض الاتفاقيات، لتحقيق نمو اقتصادي وتعديل قوانين فلسطينية، وعدم ربط الاقتصاد الفلسطيني بجهات خارجية ممولة تفرض برامجها، وتؤثر بالنمو الاقتصادي الحقيقي لفلسطين.

لذلك فإن الباحثة تنصح بالتوجه إلى بناء اقتصادي حقيقي يعتمد على الجهد الذاتي ويتوجه إلى تحقيق اكتفاء ذاتي من خلال الاستثمار الداخلي وتنمية الاقتصاد و زيادة في فرص العمل، وتحسين ظروف العمل والإنتاج.

### 3.3 تحديات واجهت خطط التنمية الفلسطينية

يؤدي غياب الاستقرار على الساحة السياسية الفلسطينية في تقلبات اقتصادية شديدة ومتواصلة تترك أثراً سلبياً كبيراً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها معدلات الفقر والبطالة والاستهلاك وتضخم الأسعار. ومن أهم المخاطر الأساسية التي تسبب هذا التقلب القيود التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والبضائع، إضافة إلى عدم الوضوح في حجم

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية. 2012. رام الله. ص10. 17.9.2014. الساعة 8:40 صباحاً. الموقع الالكتروني: http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/311%202012%2024-07-2013.pdf

إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية وتوقيت تحويلها وتدفق المساعدات المالية، والتي تشكل الجانب الأكبر من إيرادات الحكومة[1].

حصلت المفاهيم التنموية في فلسطين على بعد سياسي بهدف وقف التدهور الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي، ومقاومة آليات استلاب التنمية. كما تميز المفهوم التنموي في فلسطين، بأهمية توظيف التنمية كآلية من آليات تحصيل الحقوق الراسخة للشعب الفلسطيني، وأهمها حق تقرير المصير، حيث واجهت عملية التنمية في فلسطين عمليات استلاب وتعطيل أثرت على كل جوانبها، فلم يقتصر تأثير الاحتلال على تشويه العملية التنموية، بل على وقفها و تعطيل قدرات المجتمع عن القيام بها.[2]

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أبرز التحديات للقطاع الاقتصادي عبر نقاط التفتيش والحواجز وإغلاق المعابر وسياسة التضييق، والتي أنتجت عوامل طاردة للاستثمار ولمعظم العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص. مما أدى لإصابة مختلف القطاعات الاقتصادية بحالة من عدم القدرة على التطور والاستمرار، ولاسيما فيما ارتبطت فيه السلطة من التزامات عبر الاتفاقيات، حيث كان لاتفاقية باريس الأثر الأكبر في إعاقة السياسات الاقتصادية لبناء "اقتصاد الدولة"، فهي لم تحرر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته، بل زادت من[3] هذه التبعية، وذلك لعدم تمكن السلطة الوطنية من إصدار عملة فلسطينية، وإقامة بنك مركزي وما ينتج عن ذلك من عدم تمكن السلطة ممارسة حقها في التحكم بالضرائب غير المباشرة، حيث إن إسرائيل هي من تفرض قيمة النقد، وحجز عائدات الضرائب، وتتحكم بسعر الفائدة، كما لا تمتلك السلطة الوطنية الفلسطينية القدرة على التحكم بالسياسات النقدية، فهي لا تمتلك من تلك السياسات إلا الدور الرقابي والإداري.[4]

---

[1] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق. ص28.

[2] أبو السعيد، أحمد، ولبد، عماد سعيد: **دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية**. مرجع سابق، ص238

[3] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص86 ص87.

[4] المرجع السابق، ص87. عن الشرفا، ياسر عبد طه: دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني. غزة: الجامعة الإسلامية. ص2-3
http://site.iugaza.edu.ps/yshorafa/files/2010/02/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9 %D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%

يمكن القول أن أهم أسباب الفقر في فلسطين هي القيود التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على حركة البضائع والأفراد داخلياً وخارجياً، والقيود على المنافسة في الأسواق العالمية والتحكم بالإيرادات التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية، فالتنمية في فلسطين أخذت مفهوماً خاصاً هو وقف التدهور الذي يسببه الاحتلال الإسرائيلي في كافة المجالات، وخاصة الحصار الاقتصادي من حواجز وإغلاق معابر، مما يؤدي لطرد أي مشروع استثماري للتنمية الفلسطينية.

يبدو أن بعض الاتفاقيات لها آثار سلبية على الحياة الفلسطينية، استغلت لصالح الاحتلال الإسرائيلي من تحديد لقيمة النقد وحجز عائدات الضرائب فزادت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني وهشاشته. بالإضافة لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، عند حدوث ارتفاع بالأسعار في إسرائيل فإن الأسعار في السوق الفلسطينية ترتفع، حيث يدل ذلك على ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، ليبقى الاقتصاد الفلسطيني مقيد وعاجز غير قادر على الإنتاج أو الاستثمار أو إحداث تنمية.

### 1.3.3 الاحتلال والتنمية الفلسطينية

استمرار تراجع الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية بسبب تداخل العديد من العوامل المختلفة، وفي مقدمتها سياسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد الفلسطيني والحصار المفروض على فلسطين.[1]

**الحصار**

أقترب القطاع التجاري من الانهيار وعانى من الحصار بسبب العقبات المفروضة أمام التجارة والبضائع والخدمات، حيث خسرت المنتجات الزراعية والصناعية الأسواق العربية والعالمية مما أدى إلى خسائر كبيرة للمصدرين، فقد بلغت الخسائر الناجمة عن حصار غزة عام

[1] أبو السعيد، أحمد، ولبد، عماد سعيد: **دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية**. مرجع سابق، ص234

2010م % 25.8 من الناتج المحلي أو ما يعادل 1,908,751 دولار أمريكي، أي ما يزيد على ربع الناتج المحلي الإجمالي للفلسطينيين. كما عرض إغلاق جميع المعابر وانحسارها في معبر واحد المستوردين إلى إلغاء الوكالات والعلاقات التجارية والعربية الخاصة بمستوردي قطاع غزة، مما أدى إلى فقدان الإيرادات من الجمارك والضرائب، و توقف حركة التصدير من القطاع بشكل كامل، و تلف معظم السلع المستوردة بسبب الحجز في الموانئ.[1]

إن المعوقات المفروضة على نقل البضائع تضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودول أوروبا. وقد يمثل الوصول إلى هذه الأسواق فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأمد. [2]

إن ما فعله الاحتلال من سيطرة على الموارد الطبيعية، وحولت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية، ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة.[3]

يبدو أن الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي هدفه الإنسان، لأنه أساس التنمية، وهو القادر على التطوير والعمل، فالتنمية هدفها الإنسان ويقوم بها الإنسان، وهو أحد أهداف خطط التنمية الفلسطينية، فحاصر الاحتلال الإنسان وشل جميع مجالات حياته، وحد من قدرته على التفكير في الإنتاج والاستثمار، وحول الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مصدر للأيدي العاملة الرخيصة، وجعل الإنسان يعاني من اليأس والإحباط من خلال التضييق عليه بالإغلاق والحصار، مما أدى لخسارة المصدرين الفلسطينيين، ووضع العراقيل في الوصول الفلسطيني

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص94، ص95، عن معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. دراسة مشتركة صادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني .ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج). القدس. أيلول 2011 م.5
http://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=2&ved=0CCUQFjAB&url=http%3A%2F%2Fwww.un.org%2Fdepts%2Fdpa%2Fqpal%2Fdocs%2F2012Cairo%2Fp2%2520jad%2520isaac%2520a.pdf&ei=c39vUJ2kLu6K4gSLw4HABg&usg=AFQjCNFnf2u7n0J1vsYAu6hxibv3Wqom0g

[2] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق. ص108.

[3] بمناسبة اليوم العالمي للفقر في **تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار** "بكدار"، مرجع سابق، ص2.

للأسواق الخارجية، لأن ذلك يمثل فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي، فهدف الاحتلال تدمير كل ما من شأنه مساعدة الإنسان في الوصول للتنمية.

**الجدار الفاصل**

ضرب الجدار القطاع الاقتصادي والظروف المعيشية للسكان ممن يملكون الأرض أو ممن كانوا يعملون بها وفقدوا عملهم بسبب الجدار، من خلال مصادرة الأراضي والتي تمثل مصدر الرزق الأساسي، فقد أدى ذلك إلى فقدان الأسر مصدر دخلها الرئيسي، فحرية وصولهم إلى الأرض مقيدة بنظام التصاريح والبوابات. [1]مما قلل من فرص العمل. بالإضافة لذلك فإن سوق العمل الفلسطينية غير قادرة على استيعاب العمالة العاطلة عن العمل ذلك أدى إلى الانخفاض من مستوى معيشتها وهدد استقرارها. [2] فالجدار يعرقل الخطط الوطنية وتنفيذ البرامج، ويجعلها جهود مرتبطة بالإغاثة والطوارئ. [3] كما أدى إلى تدهور الأراضي وتآكل التربة، وتدمير موارد مائية أساسية كالخزانات والآبار والينابيع. [4]

وفيما يتعلّق بالنمو الذي حدث على الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2008 و2010، فهو لم يتحقق طبقاً لتوقعات خطة الإصلاح والتنمية بتحقيق نمو مستدام من تدخلات القطاع الخاص والاستثمارات العامة، بسبب الإغلاق المتواصل على قطاع غزة والقيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية والقدس الشرقية، كما أنه لم يشهد قطاع الصادرات النمو المتوقع له بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة وحركة الأفراد والبضائع، وجدار الفصل العنصري.[5]

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011.** مرجع سابق، ص97، عن أثر الجدار على الوضع الإنساني .مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية- الأمم المتحدة-. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين -للأمم المتحدة-. تموز 2008. ص12 http://unispal.un.org/pdfs/BR_Update8July2008a.pdf.

[2] المرجع السابق، ص97، عن كتاب، إيلين :جدار الفصل العنصري والعائلة الفلسطينية. بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/304-article08.

[3] المرجع السابق، ص98.

[4] المرجع السابق، ص98. عن وحدة مراقبة الجدار ومعهد أريج للأبحاث التطبيقية: الجدار على طول امتداده يلقي بآثار مدمرة على البيئة والتجمعات الفلسطينية. http://www.unrwa.org/atemplate.php?id= 1045

[5] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**، مرجع سابق. ص67.

علماً بأن الجدار الفاصل عرقل تنفيذ برامج الخطط الوطنية، من خلال تدهور الأراضي وتدمير الأنظمة المائية فيها، وعمل على ضرب القطاع الاقتصادي وفقدان الأعمال، كون هذه الأراضي تمثل مصدر رزق للفلسطينيين، بالإضافة إلى الاستيطان الذي يسيطر على الأراضي ويدمر المزروعات الفلسطينية، لذلك من المستحسن أن نحكم سيطرتنا على مواردنا لنصبح بذلك قادرين على تنفيذ الخطط على الأرض وفي الميدان وتصبح هذه الخطط تكمل بعضها وقادرة على التطوير، فالنمو الذي طرأ على الناتج المحلي الإجمالي 2008 و2010 لم يتحقق وفق توقعات خطة الإصلاح والتنمية.

**الفصل الجغرافي**

على الرغم من أهمية المنطقة "ج" للتخطيط الفلسطيني والتنمية، إذ تشمل احتياطي الأراضي اللازمة للتوسع في المراكز السكانية الفلسطينية وتطوير البنى التحتية والقطاع الزراعي والقطاعات الخاصة، كما تقع مستودعات المياه الرئيسية أيضاً في هذه المنطقة، إلا أن غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية يقيمون في المنطقة " أ" و "ب"،، وبالنظر إلى أن المنطقة "ج" هي أقل كثافة سكانية،[1] فقد أدت إجراءات الفصل الجغرافي بما فيها من وقائع جيوسياسية إلى[2] إضعاف إمكانات السلطة الفلسطينية لمنعها من القيام بأي خطوات حقيقية لتحقيق التنمية البشرية. [3]

إن الفصل الجغرافي يجعل إسرائيل تتحكم سياسياً واقتصادياً بكل مقدرات الشعب الفلسطيني، كما يمنع تطوير العلاقات الاقتصادية، ويمنع الدعم العربي في إحداث التنمية الفلسطينية الشاملة.[4]

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011.** مرجع سابق، ص89، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية .2009 مستقبلية** مرجع سابق . ص57

[2] المرجع سابق، ص89.

[3] المرجع السابق. ص90. عن سعيد، نادر: فلسطين والتنمية البشرية. http://www.arab- hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/said.pdf

[4] المرجع السابق، ص100.عن متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية. فلسطين :معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس). حزيران 2003.ص9 .http://www.wafainfo.ps/pdf/relations_arabic.pdf.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تملك السيطرة إلا على أجزاء معينة من شبكة الطـــرق التي تقع ضمن منطقتي (أ) و(ب) أما باقي الأجزاء من هذه الشبكة فهي لا تزال تحت السيطرة الإسرائيلية ما يحد من قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على إجراء التعديلات اللازمة على هذه الشبكة، بالإضافة لتداخل أدوار كل من وزارتي الأشـــغال العامـــة والإســـكان والمواصـــلات، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، وهو ما يؤدي إلى إضعاف السياسات والخطط الهامة التي تحضر لإدارة وتطوير هذا القطاع.[1]

يبدو أن الفصل الجغرافي معوق من معوقات التنمية الفلســـطينية، ويـــؤثر ســـلباً فـــي المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويمنع إقامة أي مشاريع خاصة في منـــاطق (ج) بسبب عدم امتلاك السيطرة عليها، وتقسيم الأرض وتقطيع الأوصال مما يؤدي إلى زيادة مشكلة البطالة، بسبب الأوضاع السياسية السيئة وبقاء الاقتصاد الفلسطيني معزولاً عن العالم الخارجي، كما يؤدي ذلك إلى التحكم في حجم التجارة الفلسطينية مع الدول العربية وتقليصها، حيث كـــان لهذه السياسة أثر كبير في عدم الاستثمار المحلي والأجنبي وهروب رؤوس الأموال، وتقلـــيص حجم الصادرات واستحالة الوصول إلى تنمية، فهذه الإجراءات أدت إلى تحدٍ حقيقي للتنمية.

### 4.3 العلاقة بين المساعدات الخارجية والتنمية الفلسطينية

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي على المساعدات الخارجية إذ تشكل أكثـــر مـــن 60% من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن حجم هذه المساعدات متصل بالأوضاع السياسية الفلسطينية، مما يشكل تحدياً أمام واضعي الخطط في عدم الاســـتطاعة علـــى التنبؤ بكمية هذه المساعدات وبالتالي تحضير الموازنات .[2] ففي خلال الاضـــطرابات السياســـية تتحول المساعدات الخارجية باتجاه برامج الإغاثة الطارئة، وبعيداً عن التنمية والسلطة.[3]

---

[1] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق. ص128.

[2] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص101، عن الصوراني، غازي :**المشهد الفلسطيني الراهن**. مرجع سابق .ص293

[3] المرجع سابق، ص101، عن عبد الكريم، نصر :العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي والأوروبي. مـــؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. الجلسة الرابعة. لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 3-4 - تشرين الأول 2010.ص12.http://www.alzaytouna.net/permalink/4600.html

انخفضت قيمة المنح والمساعدات في سنة2012 لتصل إلى 600 مليون دولار مقارنة بما يقارب 977 مليون دولار في العام2011 حيث انخفضت قيمة المساعدات الخارجية من ما يقارب 30 %من إجمالي النفقات العامة في العام 2011إلى ما يقارب % 17 فقط، حيث أن أرقام المنح والمساعدات الخارجية لأهداف دعم الموازنة ودعم المشاريع التطويرية شهدت تفاوتًا خلال السنوات القليلة الماضية.[1]

ولذلك لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية مرضية بدون إنهاء الاحتلال، حيث وصل مجموع التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية عام 2010 م 1278 مليون دولار.[2]

أدى التراجع في المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية إلى ارتفاع الدين العام على السلطة الفلسطينية بسبب زيادة الاقتراض من البنوك حيث ارتفع الدين العام على السلطة عام 2012إلى ما يقارب 2203 مليون دولار منها ما يقارب 1106.8 مليون دولار دين محلي و 1096.8مليون دولار دين خارجي[3].

وبالرغم من ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية خلال عشرة أعوام (1998–2008) إلى أكثر من200.64 %، إلا أن هذا الارتفاع لم ينجز تطورًا أو تخفيضًا في نسبة الفقر والبطالة[4] .

خلال الفترة 1999–2008 ارتفعت المساعدات الخارجية لفلسطين بنسبة 600 في المائة، حيث قفزت من 607 ملايين دولار عام 1999 إلى 3.25 مليار دولار عام 2008. كما

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية. 2012**. مرجع سابق. ص13.

[2] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005–2011**. مرجع سابق، ص103، عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .**التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2010 م**. ص 81

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية. 2012**. مرجع سابق. ص11.

[4] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005–2011**. مرجع سابق، ص102، عن مركز بيسان للبحوث والإنماء.رغم ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية200 % الدين العام تضاعف والفقر ازداد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلسطين. الاثنين 2011/11/5.الساعة .11:18
http://ar.bisan.org/content/%D8%B1%D8%BA%D9%85

اعتبرت فلسطين خلال الفترة 1993-2008 إحدى أعلى الجهات الحاصلة على المساعدات الخارجية بالنسبة إلى الفرد في العالم. [1] حيث يؤكد التقرير الذي أعده مركز بيسان للبحوث، على حصول الفلسطينيين على مساعدات تفوق العديد من الدول في أفريقيا، وآسيا) وهي مساعدات أكبر من ما تحصل عليه مصر، الأردن، اليمن، الكونغو، هايتي، جمهورية نبال، لبنان) من حيث نصيب الفرد في تلك الدول من المساعدات الخارجية مجتمعة عام 2008 ب 550 دولار أمريكي[2].

أبلت الجهات الدولية المانحة بلاء حسنا في إنشاء البنية التحتية الفلسطينية ودعم للموازنة وتقديم مساعدات فنية للسلطة الفلسطينية قدرت بما يزيد عن 3.450 مليار دولار أمريكي، بالإضافة لأنواع أخرى من المساعدات. وقد أشار مؤتمر الاونكتاد إلى أنه قد تم إنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار الكامل بضخ 1120 مليون دولار أمريكي سنويا في المتوسط بواسطة الجهات المانحة الدولية. [3] حيث أتاح الدعم الخارجي الحكومة من زيادة نفقاتها التطويرية بشكل متزايد من خلال تنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية التي تستهدف تشييد شبكات البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة الأساسية في التجمعات السكانية الريفية التي كانت تعاني من التهميش، وقد أثبتت هذه المشاريع التزام وقدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع التطويرية بشكل فاعل ووفق الاحتياجات الحقيقية للمواطنين. [4]

أتاحت المبادرات التنموية الخارجية عبر نشاطاتها المتنوعة تدريباً وسيولة مالية للمجتمع الفلسطيني، استعملت في تطوير أدائه العام، وهذا أدى إلى تلاؤم أداء معظم المؤسسات

---

[1] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص185.

[2] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص103، عن مركز بيسان للبحوث والإنماء .**رغم ارتفاع نسبة المساعدات الخارجية 200% الدين العام تضاعف والفقر ازداد في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. مرجع سابق.

[3] موناغان، ليزا: **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، ترجمة رانيا فلفل، رام الله، 2010، مرجع سابق، ص29، (تم إنجاز هذا البحث ضمن مشروع مستقبل الشباب بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي ضمن مشروع التعليم العالي وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي).

[4] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. خطة التنمية الوطنية 2011-2013،مرجع سابق. ص67. الموقع الالكتروني: http://www.mopad.pna.ps/attachments/article/3/ArabicNDPforwep.pdf

الفلسطينية مع برامج الجهات المانحة والمتعددة. ولكن عملياً لم يؤد ذلك إلى تطور تنموي فلسطيني متكامل.[1] إن للمجتمع الدولي تأثير في تكوين مؤسسات ومنظمات الحكم الفلسطينية. وقد كان من الصعب على السياسيين والبيروقراطيين في السلطة الوطنية الفلسطينية دفع روزنامة بناء المؤسسات في اتجاه واحد لعدم معرفتهم استجابة المجتمع الدولي للتطورات السياسية وعدم انتظامها.[2] رغم أن المجتمع الدولي للمانحين قد بذل جهداً لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار، فإن هذه النتيجة بذاتها تؤدي إلى شكوك حول قابلية مشروع بناء الدولة في فلسطين المحتلة مما أوجد مشكلة مزدوجة وهي: اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الخارجية، واستناد قطاع التشغيل للقطاع العام بدلاً من الخاص.[3]

وقد أقرت هذه المساعدات بحجة دعم جهود السلام في المنطقة، لكنها حقيقةً استخدمت للتأثير في قرار الفلسطينيين السياسي، من المعروف ضمناً أن هذه المساعدات غير بريئة، ولم يتم استخدامها لتحقيق التنمية المستدامة، فقد تميزت أغلب المساعدات بطابع إغاثي، تعمل على إدارة الأزمة بدلاً من حل المشكلة، واستخدم معظمها لمواجهة المواقف الطارئة، والنفقات التشغيلية لا التنموية ولم تؤدي هذه المساعدات إلى الحد من مشكلتي البطالة والفقر في فلسطين، وهو ما يعكس عدم استطاعة الحكومة على استثمار المساعدات الخارجية في مشاريع تنموية حقيقية.[4]

كما أن جزءاً آخر من هذه المساعدات يؤثر في النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني ويعمل على تغريبه، من خلال التركيز الشديد على برامج ليست ذات أولوية كبيرة بالنسبة

---

[1] أبو السعيد، أحمد، ولبد، عماد سعيد: **دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية**. مرجع سابق، ص238

[2] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق. ص12.

[3] موناغان، ليزا: **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، مرجع سابق، ص29، (تم إنجاز هذا البحث ضمن مشروع مستقبل الشباب بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي ضمن مشروع التعليم العالي وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي).

[4] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص186.

للفلسطينيين، مثل برامج النوع الاجتماعي (الجندر)، وحل النزاعات، والديمقراطية التي تم تنفيذ مئات المشاريع في موضوعاتها، ودعمتها عشرات المؤسسات التمويلية.[1]

الأسلوب المتبع للمنح هو دعم الشعب الفلسطيني مادياً بدلاً من دعم قضيته في التحرر والاستقلال، ويبدو هذا التحدي واضحاً في تأثر كمية ونوعية المساعدات بمقدار التقدم في مسيرة التسوية مع الحكومة الإسرائيلية، وهو ما يؤيد الافتراض الأساسي عند المانحين وهو تمويل عملية السلام وتوفير عوامل نجاحها دون اهتمام للهدف النهائي وهو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.[2]

لاحظ البنك الدولي أن للدول المانحة مصالح كبيرة، ممكن أن تكون في طابعها تنافسية أو اقتصادية أو تجارية أو إستراتيجية، كما لاحظ أن " القضايا المتعلقة بتنسيق المساعدات تحل محل القضايا السياسية، والعكس صحيح". [3]

تتم المساعدات الخارجية عبر ضغط على السلطة الفلسطينية بربط المساعدات بحقوق الفلسطينيين، كما أن وضع المطالبة في القضية الفلسطينية من شأنه أن يقلص حجم المساعدات، لذلك فإن الأسلوب المعتمد للمنح هو دعم الشعب الفلسطيني مادياً بدلاً من دعم قضيته في التحرر والاستقلال.[4]

إن ارتباط الوضع الفلسطيني بالعوامل الخارجية وخاصة في النواحي المالية مصدر قلق لصانع القرار الفلسطيني ومحفزاً لبذل المزيد من الجهود لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل الإنفاق الجاري للسلطة. تشير الإحصائيات إلى أن مستوى المساعدات

---

[1] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص186.

[2] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص102، عن جامعة بيرزيت -مركز دراسات التنمية .**تقرير التنمية البشرية لعام 2004. فلسطين.** 2004. ص117

[3] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق. ص13 ص14.

[4] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص102، عن جامعة بيرزيت -مركز دراسات التنمية .**تقرير التنمية البشرية لعام 2004. فلسطين.** 2004. ص117.

الخارجية الموجهة لدعم الإنفاق الجاري للسلطة قد قل خلال السنوات الماضية حيث انخفض من 1,763 عام 2008 (53% من الإنفاق الجاري) إلى 1,355 مليون عام 2009 (46% من الإنفاق الجاري). واستمر التراجع في عام 2010 ليبلغ الدعم الخارجي للإنفاق الجاري حوالي 1,146 مليون دولار أو ما نسبته 38.4% من إجمالي الإنفاق الجاري.[1]

ترى الباحثة أن التمويل الأجنبي ما زال يشكل جزءاً كبيراً من عمليات التنمية الفلسطينية. حيث تلعب دوراً هاماً في تمويل السلطة الفلسطينية، وتمويل العديد من المشاريع، إلا أنها تشكل تحدٍ لواضعي الخطط لعدم المعرفة الحقيقية بمقدار هذه المساعدات، كما أنها محكومة للوضع السياسي حيث استخدمت للتأثير في القرار السياسي الفلسطيني، كما أنها تؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي الفلسطيني عندما تتراجع هذه المساعدات أو تتوقف، مما يؤدي إلى الاقتراض من البنوك وتراكم الديون على السلطة كما حدث سابقاً، كما يبدو أنها لم تخفض نسبة الفقر أو البطالة، على الرغم من حصول الفلسطينيين على مساعدات تفوق العديد من الدول، لأن هذه المساعدات استخدمت لمواجهة المواقف الطارئة ولم تعمل على تنمية مستدامة، فالهدف من وراء هذه المساعدات هو الدعم المادي بدلاً من الدعم في الاستقلال ليبقى الاقتصاد الفلسطيني مستهلكاً وتابعاً، غير منتج، من المستحسن أن لا تبقى هذه المساعدات بشكل دائم ومستمر لأنها ذات طابع إغاثي ولا تؤدي إلى التنمية، فالبحث عن مصادر بديلة للتمويل لا بد أن يتم وفق تخطيط دقيق للموارد ومتابعة وتقييم لعملية التخطيط.

### 5.3 دور الفساد في عملية التنمية

تعود جذور الفساد لسيطرة الدولة تاريخياً على الشؤون السياسية والاقتصادية، حيث أضعفت من قدرة الشعب على محاسبة السياسيين والرسميين الفاسدين.[2] حسب رأي بعض

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011–2013 الأهداف المنشودة ومحددات التطبيق، مائدة مستديرة "2"، 20 نيسان 2011، ص1. الموقع الالكتروني: http://library.mas.ps/records/1/21131.aspx

[2] الجابري، عبد الله بن حاسن: الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابة، آثاره وعلاجه. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى. قسم الاقتصاد الإسلامي. طبعة تمهيدية. ص12. عن (little, 1996). الموقع الالكتروني: https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4073080/researchs/Al-Fasad%20Al-Eqtisadi.pdf

المحللين أن الفساد الدولي يلعب دوراً هاماً في انتشار بعض أشكال الفساد في أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، فالفساد في أمريكا اللاتينية هو أحد مظاهر التوطن الاستعماري للقارة منذ وقت طويل.[1] يعتبر الفساد سلوك يبتعد عن الواجبات الرسمية بسبب مصالح خاصة ممكن أن تكون مالية أو لمكانة خاصة، أو تصرف يخرق القانون من خلال ممارسة لبعض السلوكيات التي تهم المصلحة الخاصة.[2]

معظم الدراسات الحديثة أكدت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي. وعلاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي. الفساد هو المثبط للاستثمار الأجنبي، ويقلص الموارد المتوفرة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج مكافحة الفقر.[3]

الفساد الاقتصادي له تعريفات متعددة، اتفقت جميعها على الغاية منه، فالفساد يحدث في القطاعين العام والخاص. حيث يمكن تعريفه بأنه "سوء استخدام المنصب لغايات شخصية".[4] أو استخدام الوظيفة العامة لأغراض شخصية.[5]

لذلك يتم التركيز على الفساد وأثره في عملية التنمية، والاهتمام بالحاجة إلى وجود برامج لمساعدة الحكومات في القضاء على الفساد. فالفساد هو المعوق للتنمية المستدامة والأداء الحكومي الجيد، ويجعل البلاد الفقيرة في فقر دائم، ويعوقها من أن تصبح غنية.[6]

---

[1] الجابري، عبد الله بن حاسن: **الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابة، آثاره وعلاجه**. مرجع سابق. ص12

[2] المصري، أشرف: **الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994-2006)**. (رسالة ماجستير غير منشورة). نابلس. فلسطين. 2010م. ص22. عن روبرت كليتجارد، **السيطرة على الفساد**، ترجمة: على حسين حجاج، مراجعة: فاروق جرار، دار البشير، عمان، 1994، ص46.

[3] الجابري، عبد الله بن حاسن: **الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابة، آثاره وعلاجه**. مرجع سابق. ص. 14.

[4] المرجع السابق. ص7. عن (الأموال، 2000م، ص76).

[5] المرجع السابق. ص7

[6] المرجع السابق. ص14

يقود الفساد إلى فشل في إنجاز الأهداف التي تسعى الحكومات إليها، ويضع الأهداف الشخصية والفئوية هي الأساس عند عملية التخطيط التنموي، إضافة إلى ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال وارتفاع نسبة البطالة والفقر.[1] ويُضعف الفساد عمل مؤسسات الدولة العامة ويؤدي لضعف الجهاز الإداري فتتراجع التنمية، ويحد من رغبة المواطنين في المشاركة السياسية. يزيد الفساد من اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع ويؤثر سلباً على الفقراء.[2] ويؤدي إلى المس بسيادة القانون وهيبته، وضعف بالبيئة الثقافية والاجتماعية وتهديد لأخلاقيات المجتمع.[3]

يهدد الفساد الأمن والاستقرار السياسي كما حدث في أندونيسيا والبيرو والأرجنتين وغيرها، كما يؤدي إلى زيادة الخلافات بين مختلف الأحزاب لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، لذلك يضعف الفساد من شرعية الدولة.[4] الفساد يجعل التخطيط للمستقبل صعباً لأن المصالح الخاصة ستكون أساسية في أي عملية تخطيط، فيقود ذلك لتعطيل جهود التنمية وضعف عمليات الإصلاح الاقتصادي.[5]

أصدرت منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع مؤسسة أمان أكبر مقياس للفساد على مستوى العالم لعام 2013، يعتبر مقياس الفساد العالمي استطلاع لرأي المواطنين في أماكن مختلفة من العالم تقوم به منظمة الشفافية الدولية بواسطة مراكز وشركات متخصصة باستطلاعات الرأي ويتم إجراؤه كل سنتين مرة. أما على المستوى العالمي تصدرت الرشوة

---

[1] المصري، أشرف: **الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994-2006)**. مرجع سابق. ص36. عن سعاد عبد الفتاح محمد، **الفساد الإداري والمالي**.

[2] المرجع السابق. ص39. ص38

[3] المرجع السابق. ص37. عن جواد كاظم الموسوي، الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الفساد، موقع جريدة الإتحاد على شبكة الإنترنت، http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=14439

[4] المرجع السابق. ص37 ص38. عن مايكل جونسون، ما هو الفساد، موقع المؤتمر نت على شبكة الانترنت (16/12/2006)، متاح في http://www.almotamar.net/news/42712.htm

[5] المرجع السابق. ص37. عن عبد الرحيم أحمد بلال، الشفافية والفساد والتنمية، موقع سودان نايل على شبكة الانترنت، متاح في http://www.mafhoum.com/press7/196S30.htm

قائمة الفساد، حيث كان قطاع الشرطة الأكثر عرضة للفساد في العالم حسب 36% من المستطلعين، والقضاء المرتبة الثانية بنسبة 20%.[1]

أما على المستوى العربي أفاد أكثر من نصف المبحوثين أن الفساد قد ازداد في العامين الماضيين حسب رأي 53% من المبحوثين. أما الوضع الأخطر للفساد في القطاع العام كان في الجزائر والمغرب ولبنان إذ حصلت كل منهما على 4.6 درجة على المقياس، أما بالنسبة للفساد في القطاع العام حصلت فلسطين على درجة 3.9 من 5 على المقياس.[2] أما في فلسطين أظهر المقياس أن 44% من المبحوثين يرون أن مستوى الفساد قد ازداد بينما 27% منهم يرون أنه قل و 30% يرون أنه بقي كما هو. كما أفاد 85% من الفلسطينيين بتأثير استخدام العلاقات الشخصية "الواسطة" في الحصول على الخدمات العامة وحسب آراء المستطلعين في فلسطين أن أكثر المؤسسات عرضة للفساد هي الأحزاب السياسية. ورأى 48% من المبحوثين في فلسطين أن هناك تأثيراً للمصالح الشخصية العليا لبعض الجهات المتنفذة في الحكومة على تصرف وسير الحكومة.[3]

تبين من المقياس أن أقل الدول العربية دفعاً للرشوة هي فلسطين حيث كانت أكثر الخدمات العامة التي يدفع الفلسطيني رشوة للحصول عليها هي الخدمات الشرطية، وأقلها دفعاً للرشاوي التعليم بنسبة 6% حيث تبقى هذه النسب أقل من نسب الدول العربية ولا سيما لبنان والمغرب.[4]

وفق استطلاعات ودراسات أمان المختلفة أن الواسطة أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاعين العام والخاص والأهلي في فلسطين. أبدى المواطنون الفلسطينيون المبحوثون تحمسهم

---

[1] وكالة معاً الإخبارية. استطلاع عالمي: فلسطين تعاني من الواسطة والمحسوبية والفساد السياسي. 9.7.2013. تاريخ الدخول 23.12.2014. ص1. الموقع الالكتروني: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=612361

[2] المرجع السابق. ص1. ص2.

[3] المرجع السابق. ص1، ص2

[4] المرجع السابق. ص2

الشديد لمحاربة الفساد 82% عن طريق انخراطهم في مكافحة الفساد، و 68% يفضلون مكافحة الفساد عن طريق الاعتصامات السلمية والاحتجاجات.[1]

إن استخدام المنصب العام للحصول على امتيازات عن طريق احتكار خدمات ومشاريع البنية التحتية والوكالات التجارية، من خلال الحصول على عمولات مقابل تسهيل الحصول على هذه الامتيازات.[2] أو من خلال احتكار عطاءات بطرق غير قانونية لشركات لها علاقة بمسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية، يؤدي إلى تحويل موضوع الخصخصة من سياسة اقتصادية تقود للتنمية إلى سياسة مضرة بالاقتصاد الفلسطيني والتنمية.[3]

قال رئيس هيئة مكافحة الفساد في مقابلة مع وكالة فرانس برس، أنه تم تحويل عدد من ملفات الفساد إلى النيابة، ويوجد العشرات من الملفات الأخرى مفتوحة للتحقيق. حيث قدمت النيابة لوائح اتهام للمتورطين في الفساد وسينظر في ذلك في محكمة جرائم الفساد، وأضاف أنه لم يتم ترك أي شخص مشبوه إلاَ وتم طلب الكشف عن أملاكه في الطابو وأرصدته في البنوك هو وعائلته. إضافة للتحقيق مع متهمين موجودين خارج فلسطين بطلب المساعدة من العرب في ذلك. حيث تم استرجاع 388 دونم من أراضي تبلغ مئات الآلاف من الدولارات لملكية السلطة الفلسطينية بعد أن كانت مسجلة لأشخاص لا يمتلكونها، ونحو خمسة ملايين دولار. فالأموال المسروقة لا تسقط بالتقادم أو بموت الشخص المتهم.[4]

حيث وصف النائب العام أحمد المغني علناً وبالتفصيل تحقيق يضم مئات ملايين الدولارات المختلسة من الأموال العامة وعشرات المشبوهين، حيث أشار في مقابلة صحفية مع

---

[1] وكالة معاً الإخبارية. **استطلاع عالمي: فلسطين تعاني من الواسطة والمحسوبية والفساد السياسي** مرجع سابق. ص2.

[2] المصري، أشرف: **الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994-2006)**. مرجع سابق. ص78. عن سعيد يوسف كلاب وآخرون، **دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الفساد**. ديوان الرقابة الإدارية والمالية.

[3] المرجع السابق. ص78. عن عزمي الشعيبي، **المبادرة التشريعية في محاربة الفساد، في: الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون، ص110

[4] النتشة: هيئة مكافحة الفساد أحالت أولى القضايا إلى المحكمة. صحيفة الحياة الجديدة. العدد 5493. 2011. الخميس 17 شباط(14 ربيع الأول). الموقع الالكتروني: http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=130480&cid=2141

جريدة الوطن القطرية، إلى أن الوضع الفلسطيني اختلف على صعيد محاربة الفساد بعد عام 2005 عما سبق، وذلك لأسباب منها أن الدعم الخارجي والمصادر الداخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت في جهة واحدة هي وزارة المالية الفلسطينية، وهي المسؤولة عن تمويل البرامج المختلفة والمشاريع التي تشرف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، وأضاف أن هناك محاسبة من مختلف المجالات تشرف عليها جهات ذات اختصاص مثل ديوان الرقابة الإدارية والمالية ونيابة مكافحة الفساد، بالإضافة إلى عدد من القضايا التي حقق بها، وقد اعتبر النائب العام هذا الوضع محاربة للفساد على الطريق الصحيح.[1]

ستقود محاربة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تحسن في أداء المؤسسات العامة وتعزيز دورها، وتشعر المواطنين بالعدل والمساواة، والحصول على الخدمات العامة في مناحي الحياة المختلفة، فتقود محاربة الفساد إلى صدق بالانتماء السياسي.[2]

أما في نطاق تزايد الفقر والبطالة وهيمنة الرأسمالية، وإساءة استخدام السلطة، جعل الاعتماد على الربح الوفير والسريعأساس العمل وبذل الجهود للحصول على تمويل من الوكالات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وتركيز الاهتمام على تغليب المصالح الذاتية على المصالح الجماعية، حيث وفر ذلك أرضية للهيمنة عن طريق الوصول للنخب السياسية والاقتصادية وأصحاب النفوذ. حيث تم تأسيس احتكارات بحجة تطوير المجتمع والاستثمار فالكثير من الرأسماليين الفلسطينيين كانوا من أصحاب المليارات تلاعبوا بالنخب السياسية لتأسيس هذه الشركات الاحتكارية، حيث كان هدفهم الحصول على زيادة في الربح، فالجشع يقود إلى الفساد والسيطرة. [3]

---

[1] المصري، أشرف: **الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994-2006)**. مرجع سابق. ص107، ص108. عن مقابلة خاصة مع النائب العام الفلسطيني احمد المغني، جريدة الوطن القطرية، السنة الرابعة عشر، العدد: 5189، تاريخ/2009/11/17، موقع الجريدة على شبكة الانترنت، متاح في http://www.al-watan.com/data/20091117/innercontent.asp?val=report1

[2] المرجع السابق. ص104

[3] نخلة، خليل: **فلسطين وطن للبيع**. ترجمة عباب مراد. الطبعة الأولى. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. 2011. ص56، ص57، ص58، ص59.

أما إذا نظرنا للاقتصاد المحلي سوف نصل إلى حقيقة أن هذا السوق خطير وقذر، لأن الخطر يكمن في الفاسدين والرأسماليين الجشعين وقلة الأداء يؤدي لتعزيز الاتكال على الاقتصاد الاسرائيلي، ويحاصر ويمنع تطور الانتاج المحلي، حيث يتم هذا خداعاً تحت مظلة "التنمية الاقصادية الوطنية". إن استثمارات طبقة الرأسماليين لم تهتم في معالجة الفقر المتزايد ولا على مشاريع انتاج أساسية، حيث تم دفع الاستثمارات باتجاه إنشاء مؤسسات لتوفير أموال للإقراض السريع مما أدى إلى ارتفاع مديونية الشخص والمجتمع. كما أن معظم أرباح هذه الاستثمارات تحول خارج فلسطين ولا تستثمر في مشاريع تنمية فلسطينية من أجل الناس وبواسطتهم. [1]

يبدو أن للفساد دوراً كبيراً في تخريب الاقتصاد من خلال سلب الأموال العامة واستخدامها للمصالح الشخصية، كما ترى الباحثة ان انتشار الواسطة والمحسوبية يعوق التنمية الفلسطينية، ويؤدي إلى عدم وجود عدالة بين المواطنين من خلال العلاقات الشخصية القائمة على الواسطة والمحسوبية، مما يؤدي إلى الاغتراب بين الأفراد، وهدر المال العام وتصبح نتيجة ذلك رغبة في الهجرة، فنفقد الإنسان القادر على التنمية والصانع لها والذي من أجله نسعى للتنمية. ويؤدي إلى تفسخ العلاقات بين الناس ويهدم النسيج الاجتماعي. كما يؤثر الفساد سلباً على التنمية ويؤدي للكراهية بين الناس ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتعدي أصحاب النفوذ على حقوق البقية التي يجب أن تأخذ دورها في المجتمع.

### 6.3 دور التخطيط الفلسطيني في إحداث التنمية

اعتمدت خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008-2010 في إستراتيجيتها على عدة سياسات هي: دعم القطاع الخاص، وخلق بيئة استثمارية ودعم المنتجات الفلسطينية، وتصدير الأيدي العاملة إلى إسرائيل. أما المشهد الأول فقد افترض بأن يزداد العدد الكلي للعمالة في إسرائيل،[2] حيث يعتبر العمل في إسرائيل من الطرق السريعة لزيادة الدخل للعمال الفلسطينيين إلا

---

[1] نخلة، خليل: **فلسطين وطن للبيع**. مرجع سابق. ص103، ص141.

[2] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص119، عن وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**، ص37

أنه يقود لا تكالية الاقتصاد الفلسطيني على الإسرائيلي، وهذا يعيق تنمية الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل. أما فيما يخص دعم القطاع الخاص فقد اهتمت خطة التنمية بـــالتركيز علـــى دور القطاع الخاص في توفير الأمن الاقتصادي، غير أن معظم مشاريع التنمية في السنوات السابقة لم تذهب إلى تنمية القطاع الخاص بشكل كبير، لأن الاعتماد على القطاع الخاص لتوفير فرص العمل كان نظريًا. كما ركزت خطة الإصلاح والتنمية على أهمية دور الحكومة حيث أقامـــت المجلـــس الوطني لحماية المستهلك، لينعكس بشكل إيجابي على المواطن الفلسطيني، وتشجيع الاستثمار في السوق الفلسطينية وتوفير البضائع والخدمات[1].

كما طالبت الخطة بإزالة القيود الإدارية والمادية وتوفير بيئة اقتصادية، حيـــث طالبـــت الاحتلال والرباعية توفير هذه البيئة لتطوير القطاع الخاص، إلا أن الخطة لم تهتم بضرورة إلزام إسرائيل باتفاقية جنيف وأحكام القانون الدولي، وكأن الخطة لا تزال مرتبطة بأحكام اتفاقية باريس الاقتصادية، الأمر الذي سيؤثر سلبًا على الاقتصاد الفلسطيني.[2]

أصدر مجلس الوزراء خطة وإطارًا قانونيًا جديدًا لإعادة هيكلة الإدارة العامة للمعـــابر الحدودية، من أجل تكوين مجلس إدارة يكون مسؤولاً أمام مجلس الوزراء بشكل مباشر، يتـــولى تنفيذ وتطوير خطة إعادة هيكلة المعابر الحدودية، يتكون من ممثلين عن الوزارات الأساسية في السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص ويكون برئاسة أحد الوزراء. وعلى المدى المتوسط، سيتم بذل الجهود الضرورية لتشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال ثلاثة برامج تستهدف الإصلاحات المؤسساتية، وتسهيل الأعمال التجارية، وتطوير الأعمال الخاصة حيث أن مثل هذه الإصلاحات، إذا ما تلازمت بالتحرر من الاحتلال، سيتحول إلى وجهـــة للاســـتثمارات الأجنبية المباشرة وستقود إلى تطور الاقتصاد على مستوى التجارة الإقليمية. كما سيتم التركيـــز على تنفيذ الاتفاقيات والترتيبات التجارية ذات العلاقة بالمعاملة التفضيلية التي تم عقدها مع الدول

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص119اص121

[2] المرجع السابق، ص122

العربية والأوروبية ودول شمال أمريكا، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات جديدة مع الأسواق الأساسية الأخرى[1].

وإعادة تفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة وجمع الدعم الدولي لتنفيذ بروتوكول باريس بشكل عادل، من أجل خلق بيئة تمكن القطاع الخاص من النمو والتوسع، وممارسة الضغط على إسرائيل لتغيير سياساتها ومراقبة المعوقات التي تضعها على التنقل عبر نقاط العبور معها، بما في ذلك إقامة هيئة فلسطينية تراقب الحركة على هذه المعابر[2].

أما برنامج تنمية الزراعة لتشجيع الصادرات إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وتشجيع زراعة المحاصيل ذات القيمة المضافة المرتفعة التي تساهم في توفير مصدر دخل، وتطوير خدمات تسويق المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية اللازمة لقطاع التجارة وسيركز برنامج تنمية الزراعة، على تزويد المزارعين بمساعدات فنية ليتمكنوا من زيادة كمية إنتاجهم وتقوية قدراتهم لاستخدام مواردهم المحدودة بصورة مجدية، وعلى تشجيع إقامة شركات تجارية تقوم بتوفير خدمات تسويق المحاصيل الزراعية بما فيها المعالجة، والتعبئة، والتسويق، وتشجيع التصدير، والتوزيع.[3]

يلعب القطاع الزراعي دورًا حيويًا وهاماً في الاقتصاد الفلسطيني على المدى القصير، إلا أن إمكانيات نموه على المدى الطويل لا تزال محدودة. لذلك يجب على قطاعي الصناعة والخدمات إنتاج بضائع وخدمات ذات قدرة وقيمة تنافسية عالية والدخول إلى أسواق جديدة، أما على المدى المتوسط، يجب الاهتمام بتطوير قطاع الخدمات والاقتصاد القائم على المعرفة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المقدمة من خلال التعاقد مع جهات خارجية[4].

ترى الباحثة أنه لا بد من وجود خطة صلبة واضحة المعالم، وذات خطوات تتابعية، لأن القطاع الزراعي يلعب دوراً حيوياً وهاماً في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال زراعة

---

[1] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق.ص111 ص113.

[2] المرجع السابق. ص114.

[3] المرجع السابق. ص114 ص115.

[4] المرجع السابق. ص115.

المحاصيل وتصديرها، من أجل توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل واستيعاب العمال الفلسطينيين.

ويهدف برنامج تنمية القدرة الصناعية إلى إعادة الترابط الداخلي في سلسلة الإنتاج المحلي، وتشجيع التصدير إلى الأسواق الحالية والجديدة، وإعادة تأهيل الأدوات الصناعية واستبدال القديم منها بأخرى حديثة، وتوفير المساعدات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بناءً على الطلب. حيث تساعد تنمية أصول قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، من قبيل إقامة المناطق الصناعية والمحال التجارية والمستودعات الكبرى، على تحسين الطاقة الإنتاجية على المدى المتوسط[1].

أدخلت السلطة الوطنية الفلسطينية بعض التعديلات المهمة على إجراءات تنفيذ الموازنة، حيث تم تحديد الموازنة ضمن سقف واقعي عام يجب أن يحصل على التمويل الشامل، وأن ذلك مقيد بالحصول على الدعم الخارجي الكافي والمتوقع من أجل التقليل من المخاطر المترتبة على أهمية إعادة توزيع الموارد المالية دون تخطيط سابق، وهو ما يمكن أن يضعف مصداقية الموازنة بشكل عام[2].

خلال العامين 2009-2010 أطلقت المشاريع التجريبية لتطوير استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتأمين الطاقة التي نحتاجها. وفي قطاع المياه العادمة عملت الحكومة على إقامة محطة جديدة في محافظة نابلس لمعالجة المياه العادمة، حيث يجب أن تعالج ثلاثة ملايين متر مكعب كل سنة. وسيستعمل المزارعون قسماً من المياه التي تعالجها هذه المحطة لتجاوز النقص المتزايد في كميات المياه التي يحتاجونها في المناطق المجاورة.[3]

عملت الحكومة الفلسطينية في خطة الإصلاح والتنمية عام 2010 على تقوية الإيرادات المحلية على حساب الإيرادات الخارجية في تمويل الموازنة الجارية، بعدم تخصيص أي جزء من

---

[1] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق. ص115.

[2] المرجع السابق. ص170

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**، مرجع سابق. ص59.

الدعم الخارجي لدعم الموازنة الجارية على أن يتم تحويلها بالكامل لتمويل النفقات التطويرية، لتتجنب ارتهان تنفيذ سياسة الإنفاق العام بتخفيض عجز الموازنة الجاري للسلطة، وكذلك تنفيذ الخطط التنموية بالدعم الخارجي. فباشرت السلطة العمل على تقوية مواردها المالية الذاتية بكل السبل المتوفرة لتقليص اعتمادها على المساعدات الخارجية ودعم موازنتها الجارية، حيث غيرت قانون ضريبة الدخل وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعديل أساليب الجباية لزيادة الإيرادات المحلية، فقد شهدت الإيرادات العامة تطورًا ملموسًا عام 2010 عنها في عام2009 ، كما ارتفعت إيرادات المقاصة في عام 2010 بنسبة15.5% لتبلغ1.26 مليار دولار.[1] مما أدى إلى أثر إيجابي في فهم الحكومة لمبدأ الاعتماد على الذات في تمويل الموازنة الجارية، وهذا ما أكد عليه رئيس حكومة تسيير الأعمال د .سلام فياض أواخر عام2011 أصبح الاعتماد على الذات مبدأ لامناص منه خاصة في تمويل الموازنة الجارية[2] . فإن الزيادة في معدلات الإيرادات يبين دور الإصلاحات المالية التي قامت بها السلطة في نظامها المالي في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية، والذي سينتج عنه زيادة في تقديم الخدمات للمواطنين. إن تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية، وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية عن طريق إبرام قانون جديد لضريبة الدخل رقم 8 لعام 2011.[3]أثار ردود فعل غاضبة لدى غالبية الطبقات الاجتماعية، لأن الحكومة لم تأخذ بالاعتبار أن الاستقرار الاقتصادي مازال هشاً، كما أن هناك من يرى بأن الوقت ليس مناسباً لتقليل الاعتماد على المساعدات وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية، عن طريق فرض المزيد من الضرائب، مع وجود البطالة والفقر والغلاء وأن السوق الفلسطينية ما زالت ضيقة ولا تستطيع إتاحة سوى عدد محدود من فرص العمل سنوياً، وليس من الضروري تحميل المواطن الفلسطيني نتائج عدم التوصل إلى السلام، وإعفاء الدول الراعية لعملية السلام من مسؤوليتها، بل يجب أن تستمر في

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص123عن سلطة النقد الفلسطينية. **التقرير السنوي 2010**. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية 2011، ص31-32.

[2] المرجع السابق، ص123عن فياض، سلام-قناة فلسطين الفضائية 2012/1/12.

[3] المرجع السابق، ص123

التزاماتها المالية للسلطة[1]. إذ يشير مؤتمر الأونكتاد إلى عدد محدود من الأدوات المتاحة لـــدى السلطة الفلسطينية لإدارة اقتصادها.[2]

اهتمت مختلف القطاعات الفاعلة في المجتمع الفلسطيني بالجهود التنمويـــة. واكتســـبت خطة التنمية الوطنية 2011–2013 أهمية خاصة لتزامنها مع الاستعدادات الحثيثة لبناء الدولـــة الفلسطينية. وشكلت الاستدامة المالية وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجيـــة أحـــد أهـــم الأهداف التي تسعى السلطة لإنجازها في خطة التنمية.[3]

كما تتحدث الخطة الوطنية العامة 2011–2013 عن مشـــهدين افتراضـــيين، المشـــهد الأساس ومشهد الوضع القائم. مشهد الأساس يفترض حدوث تحسن في الوضع القائم، وتحقيـــق تقدم في إزالة العوائق الخارجية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وعوائق التنقل والحركـــة، ورفع الحصار عن قطاع غزة بالإضافة لتوفير دعم مالي كافٍ.[4]

وحسب هذا المشهد يتوقع أن يزداد النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي من 9.3% في عام 2010، إلى 12.0% في عام 2013، ويتوقع أن يؤدي الاستمرار في تطبيق السياسات المالية والإصلاحات المؤسسية الواسعة إلى خفض نسبة العجز التجاري مـــن النـــاتج المحلـــي الإجمالي من 15.5% في 2010، إلى 4.1% في 2013 وفي نفس الوقت سترتفع نسبة النفقات التنموية من الناتج المحلي الإجمالي من 3.7% في 2010 إلى 9.9% في 2013.[5]

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005–2011**. مرجع سابق، ص124، عن الشنار، حازم: **أزمة الاقتصاد الفلسطيني والتـــدخلات الممكنـــة**. فلســـطين. 2013. ص29.

[2] موناغان، ليزا: **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، مرجع سابق، ص26، (تم إنجاز هذا البحث ضمن مشروع مستقبل الشباب بالشراكة مع وزارة التربية والتعلـــيم العـــالي ضمن مشروع التعليم العالي وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي).

[3] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، **الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011–2013 الأهداف المنشـــودة ومحددات التطبيق**، مائدة مستديرة "2"، مرجع سابق، ص1.

[4] المرجع السابق، ص9.

[5] المرجع السابق، ص9.

علماً بأن هذا المشهد يتوقع أن يرتفع النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الاستمرار في تطبيق السياسات المالية لتقليل نسبة العجز التجاري من الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذه السياسات المالية ليست تنموية.

أما مشهد الوضع القائم، الذي يفترض بقاء الأوضاع الحالية سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وزيادة الفقر ورفع معدلات البطالة، وزيادة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية والنفقات الإغاثية الطارئة إضافةً لتأثيره على فرص تطوير البنية التحتية.[1]

حققت الحكومة خلال عام 2011 بعض الإنجازات وفق خطة التنمية الوطنية وتمثلت هذه الإنجازات في وزارة الاقتصاد حيث قامت بإعادة تفعيل الاتفاقيات التجارية الدولية مع الأردن والصين وأوروبا وتركيا. وعقد اتفاقيات جديدة مع فيتنام ومالطا ومجموعة (الماركسيو)، وانضمت فلسطين رسمياً لمجموعة أغادير والتي تشمل في عضويتها الأردن، مصر، المغرب، تونس، الأمر الذي يفتح مجال للصناعة والمنتج الفلسطيني القدرة على استخدام مدخلات إنتاج هذه الدول في التصدير البيني مع دول المجموعة، والاتحاد الأوروبي[2].

أما مشروع تحسين البيئة الاستثمارية، ولمواءمة جهود فلسطين للانضمام لمنظمة التجارة العالمية فقد تم العمل على دراسة ومراجعة أنظمة حقوق الملكية الفكرية مع قانونيين مختصين من الولايات المتحدة. كما وسيتم التعاقد مع شركة أردنية لمراجعة نص القانون النهائي، وبناء قدرات الوزارة والتدريب على حقوق الملكية الفكرية. وعلى مستوى مشروع تجارة الخدمات تم إعداد الموقف الفلسطيني للتفاوض مع الشركاء الدوليين إضافة إلى زيادة الوعي لدى الجهات ذات العلاقة بتحليل بيئة الأعمال وتجارة الخدمات وتقوية القطاع الخاص بهدف زيادة الصادرات.[3]

---

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، **الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013 الأهداف المنشودة ومحددات التطبيق**، مائدة مستديرة "2"، مرجع سابق، ص10.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية2011**. مرجع سابق. ص66، ص67.

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. تقرير المتابعة نصف السنوي لخطة التنمية الوطنية. 1.1.2012- 30.6.2012. ص25. الموقع الالكتروني: http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/bi-annual%20monitoring%20report_%2001012012-30062012.pdf.

كما ينبغي العمل على تنمية مساحات كبيرة من الضفة الغربية التي عزلها ودمرها الاحتلال، فتوفير شبكة متكاملة في البنية التحتية العامة من حيث إقامة الرابط الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية سيؤدي إلى تقاسم الموارد الطبيعية بعدل، وتوفير الخدمات العامة بأسعار معقولة، ويمكننا من إدارة بيئتنا ومواردنا الطبيعية بشكل مناسب، ويرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، فمن شأن ضمان جودة نوعية المياه وزيادة كمياتها، تقليل نسب التلوث وانتشار الأمراض. [1]

وتتمثل الالتزامات السياساتية الأساسية التي تم تحديدها على مدى سنوات الثلاث لخطة (2011–2013) في مجال الوصول إلى الاستقرار المالي والاقتصادي وفتح الحدود مع العالم الخارجي ورفع القيود عن الحركة التجارية، وتوسيع القاعدة الضريبية لزيادة الإيرادات الحكومية، والعمل المستمر على إصلاح إدارة الضرائب، وتقوية إدارة الجمارك لضمان جاهزيتها[2]. واستمرار العمل على تنفيذ البرنامج في إصلاح قطاع إدارة المال العام، بما يشمله من إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي، والارتفاع بنوعية الحسابات الحكومية ونشرها في مواعيدها. وتقوية عمل مؤسسات الرقابة العامة، بما فيها أعمال التدقيق المستقلة. وإعداد إطار مؤسساتي للاسترشاد في تحضير سياسة الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية والمالية الضرورية لدولة فلسطين بما يتضمنه ذلك من الإعلان عن إقامة البنك المركزي الفلسطيني وتمكينه من إصدار العملة الوطنية الفلسطينية والسندات الحكومية وإدارتها وتنظيمها.[3] ومساندة الإجراءات التي تستهدف إصلاح القطاع المالي وتطوير قطاعات المصارف والأوراق المالية، والإقراض والتأجير التمويلي، والتأمين، والرهن العقاري، والارتقاء بمستوى تنظيمها[4].

يبدو أن مواصلة العمل على تنفيذ البرنامج في إصلاح قطاع إدارة المال العام، الذي ذكر في خطة التنمية الوطنية (2011–2013) لا يؤدي إلى حدوث تنمية، بسبب القيود

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011–2013**، مرجع سابق. ص15ص25.

[2] المرجع السابق. ص32.

[3] المرجع السابق. ص32.

[4] المرجع السابق. ص32.

الإسرائيلية والاعتماد على المصادر الخارجية ولاسيما في التمويل، كما أن الاحتلال هو من يتحكم بالإيرادات وبسعر الفائدة. بالإضافة إلى أن الدول الخارجية لن تتعامل بالعملة الوطنية الفلسطينية، وسيتم الحصار والمقاطعة الدولية من قبل العالم الخارجي سياسياً ومادياً، كما حصل خلال السنوات الماضية. كما يبدو أن أي موقف سياسي يتخذه الفلسطينيون سوف يتم دفع لقمة العيش ثمناً له.

أما في مجال خلق البيئة المناسبة للاستثمار في فلسطين، تشمل الأولويات السياساتية في هذا المجال، على مدى السنوات الثلاث لخطة (2011-2013) استضافة ثلاثة مؤتمرات عن الاستثمار في فلسطين. وإقامة حوار مع المستثمرين من القطاع الخاص وممثلي صناديق الاستثمار لتحفيزهم على الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية من الاقتصاد، كالقطاعات التي لديها إمكانات مرتفعة في التصدير وقطاعات الخدمات العامة المبنية على المعرفة بما فيها قطاعي الرعاية الصحية والتعليم.[1]

هناك عجز في موازنة السلطة لعام 2012 بحوالي ثلاثمائة وخمسون مليار دولار نتج عن قلة الموارد الخارجية المدفوعة للسلطة،[2] والتي تؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني تتمثل في ارتفاع نسبة الضريبة وتزايد أزمة غلاء المعيشة، وتزايد أزمتي البطالة والفقر وإفلاس وإغلاق المؤسسات الاقتصادية.[3]

يبدو أن الحديث عن التنمية عام حتى الآن، ولا يوجد تركيز على موضوع خلق فرص عمل الذي يشكل محور الاهتمام في هذه الدراسة، كما يفضل أن تكون الخطة مدعومة بأرقام، واضحة وصلبة المعالم، وذات خطوات تتابعية، فهناك اعتماد كبير على الآخرين لتسيير الحياة اليومية، فخطط التنمية اعتمدت على المساعدات الخارجية لدعمها، إضافة إلى أن هذه الخطط لا

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**، مرجع سابق. ص50.

[2] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق، ص124، عن فياض 3.54 :مليار دولار موازنة السلطة لعام 2012 والعجز الجاري ينخفض إلى أقل من مليار دولار .رام الله: مركز الإعلام الفلسطيني. -http://www.palestine pmc.com/atemplate.php?id=20238

[3] المرجع السابق، ص124

تكمل بعضها البعض، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية المتقلبة، يمكن القول أن ما تم الحديث عنه بأن السلطة ستعزز مواردها المالية الذاتية بكل الأساليب المتاحة، لدعم موازنتها وتخفيض اعتمادها على المساعدات الخارجية، عن طريق إقرار قانون لضريبة الدخل بفرض المزيد من الضرائب لن يؤدي لحدوث تنمية فالاستقرار الاقتصادي ضعيف وهش ويصعب الحصول عليه نظراً لوجود العديد من المعوقات، لذلك من المستحسن الزيادة من خلال العمل، وعن طريق السيطرة على الاستيراد وتطوير الزراعة، وليس من خلال المواطنين الذين يعملون ويبحثون عن لقمة عيشهم، لأن هناك تبذيراً بالأموال العامة.

### 1.6.3 الاقتصاد والتعليم

تضع السلطة آمالاً كبيرة على تطوير القدرات التعليمية ومخرجات عملية التعليم ويتبين ذلك في إطار باريس لبناء دولة فلسطين الذي وضعته السلطة الفلسطينية بدعم مجتمع المانحين الدولي. فالهدف المركزي من التعليم معرف بالارتقاء بنوعية الحياة وتطوير رأس المال الاجتماعي وتحقيق الرخاء القومي والنمو الاقتصادي. [1]

توجيه جزء هام من الاستثمارات صوب قطاع التعليم لتحقيق رؤية إقامة اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والتجديد، وأفضل استثمار هو إمداد الشباب بالمعرفة والمهارات للرقي ببلدهم وتطوير أنفسهم، حيث سيتم التحضير على مدى سنوات الخطة الثلاث (2011-2013) نظاماً جديداً لاختبارات الثانوية العامة بحيث يعكس التقدم في التعليم المدرسي في المنطقة وفي كل أنحاء العالم.[2] إضافةً لتوفير الحوافز لتطوير نوعية التعليم الأساسي والثانوي، ومن الممكن أن يتحول قطاع التعليم العالي المتطور والمؤهل في فلسطين إلى مصدر هام للدخل على المدى البعيد فموقع فلسطين وأهميتها الثقافية سوف تجذب الطلبة من الخارج للالتحاق بمؤسسات التعليم

---

[1] موناغان، ليزا: **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، مرجع سابق، ص40، (تم إنجاز هذا البحث ضمن مشروع مستقبل الشباب بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي ضمن مشروع التعليم العالي وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي).

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**،مرجع سابق. ص11.

العالي فيها.[1] إن السعي نحو الاقتصاد القائم على المعرفة يضع التعليم في أولويات أي عملية تخطيط اقتصادي. إن الضرورة لتنمية رأس المال البشري في "اقتصاد يستند للمعرفة" من أجل زيادة النمو الاقتصادي والمحافظة عليه يشكل حافزاً لإصلاح التعليم، الذي يتبنى فكرة من المدرسة إلى العمل.[2]

يجب على الناس من كافة الشرائح أن يساهموا في تحديد نوع وجودة التعليم والجهة التي ستوفره، فالتعليم الجيد هدف وطني يجب أن يتم دعمه محلياً، فهو ليس أمراً ذات علاقة بالسوق بل هو انتاج وطني هام لتدريب الأجيال على حماية بقاء نسيج المجتمع الذي يقاوم التذويب والقمع. حيث لا يزال يتخرج الآلاف من الجامعات سنوياً دون توفر فرص عمل، فثقافتنا ثقافة "الشهادة الجامعية" لأن الحصول عليها أهم من الحصول على التدريب أو اكتساب مهارات، لذا يجب أن نهتم أكثر بالمهارات والخبرة الجديدة، كما يجب على السوق أن يحدد المهارات حسب الحاجه وتطوير المجتمع.[3]

ترى الباحثة أن التعليم هو الخطوة الأساسية لتحسين الاقتصاد، لأن هناك علاقة إيجابية بين التعليم وارتفاع مستوى دخل الأفراد، لذا يجب تطوير القدرات التعليمية وتحسين مخرجات التعليم، لأن التعليم يشكل الثروة الأساسية للفلسطينيين لتطوير رأس المال البشري والاجتماعي، وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يفضل توجيه جزء هام من الاستثمارات نحو قطاع التعليم سواء من القطاع الخاص أو من القطاع الحكومي، ليتحول قطاع التعليم لمصدر هام للدخل في فلسطين. بالإضافة إلى تعزيز قدرات أصحاب المهارات والتركيز على اكتساب الخبرة الجديدة حسب ما يحتاجه السوق، وضمان تنوع الخبرة في السوق الفلسطيني واحتوائه على مؤهلات خريجي الجامعات من جهة وأصحاب المهارة والخبرة من جهة أخرى، لأن هناك العديد من

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**،مرجع سابق. ص40.

[2] موناغان، ليزا: **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، مرجع سابق، ص67 ص68، (تم إنجاز هذا البحث ضمن مشروع مستقبل الشباب بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي ضمن مشروع التعليم العالي وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي).

[3] نخلة، خليل: **فلسطين وطن للبيع**. ترجمة عباب مراد. الطبعة الأولى. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. 2011. ص57، ص59.

التخصصات المهنية التي من الممكن أن يتوجه إليها الطلاب، بدلاً من تكدس الشهادات الجامعية وتكرار التخصصات في الجامعات وتزايد أعداد العاطلين عن العمل.

### 7.3 تحقيق الترابط والتكامل في الخطة التنموية الفلسطينية

الخطة الرشيدة واقعية وقابلة للتحقيق ومتناسبة مع البيئة، والبداية في عملية التخطيط هي تأمين المعرفة الكاملة والخبرة للعمل ومعوقاته، ودراسة واعية للفرص بهدف الحصول على أفضل النتائج وتحقيق الترابط والتكامل في التخطيط من خلال:

* شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والأهلي وممثلي الحكم المحلي في نقاش روزنامة السياسات الوطنية ووضع الأهداف العريضة لخطة تنموية متوسطة المدى وإقرارها.[1] وضع حوافز تشجيع المجتمعات المحلية لأن تتحمل مسؤولية أكبر في التنمية والنهوض، من الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية، حيث يتعاون الحكم المحلي مع القطاعين الخاص والأهلي في الإقليم وفي تطوير ميزات تنافسية. مما يرفع بشكل مباشر مستوى المعيشة للمواطنين. إضافة ً للفهم التام لروزنامة السياسات الوطنية بجميع عناصرها وأبعادها وتبنيها من كافة المعنيين.[2]

* على المستوى العملي يحتاج ذلك مراجعة جميع الخطط المحلية من خلال الوكالة الحكومية المرتبط بها إصدار الخطة ومناقشة الخطط المحلية في مجلس التخطيط الأعلى، الذي يضع في حسابه أن تصب كافة الخطط في الاتجاهات المطلوبة، وأن تُلبي أهداف روزنامة السياسات الوطنية. واتباع جميع الخطط المحلية لأهداف الخطة الوطنية، والالتزام بالجدول الزمني، وإقامة أجهزة تخطيط إقليمية. [3]

---

[1] قسيس، نبيل: **نحو ترشيد الجهد التخطيطي للتنمية وزيادة فعاليته في الأرض الفلسطينية المحتلة**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2012، ص87، الموقع الالكتروني: http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/development%20planning%202012.pdf

[2] المرجع السابق، ص87 ص88.

[3] المرجع السابق، ص88.

ترى الباحثة أن الخطة المتينة يجب أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق ومتلائمة مع البيئة، يفضل دراسة عملية التخطيط والمعوقات التي تحيط بها، ودراسة واعية للفرص من أجل الحصول على أفضل النتائج لتحقيق الترابط والتكامل في التخطيط، كما أن خطط التشغيل لم تظهر في خطط التنمية الفلسطينية بوضوح، كما ترى الباحثة أنه لا بد من وجود عملية المتابعة والتقييم، لمعرفة ما تم إنجازه وفق ما هو مخطط له، وأن هناك تطابقاً بين الإطار النظري وأرض الواقع والميدان، إضافة لتوفر إحصائيات وأرقام عن مدى تنفيذ الخطة، حيث تكون واضحة المعالم ومدعومة بأرقام.

يبدو أن هناك الكثير من الإجراءات التي ينبغي القيام بها لاستنهاض الطاقات والمشاركة في عملية التنمية، من خلال استثمار الطاقات والموارد المتاحة بالرغم من محدوديتها، فالقطاع الخاص يبقى المحرك الأساسي لتفعيل التنمية الاقتصادية في فلسطين، كما أن القطاع الخاص الفلسطيني لم يأخذ دوره بالشكل المطلوب منه لإحداث التنمية بسبب عوامل تخص القطاع الخاص نفسه، وعدم وجود بيئة استثمارية محفزه، كما يجب الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة لكل من القطاعين العام والخاص من أجل وضع تصورات واقعية تؤدي لإحداث تنمية، والأخذ بعين الاعتبار دور كل من قطاعات التعليم، والزراعة، وإدراك أهمية التنمية التي تبدأ بالإنسان وتنتهي به.

# الفصل الرابع

# العلاقة بين خطط التنمية الفلسطينية وخطط التشغيل وخلق فرص العمل

# الفصل الرابع

## العلاقة بين خطط التنمية الفلسطينية وخطط التشغيل وخلق فرص العمل

### 1.4 المقدمة

يعتبر البحث عن فرص عمل والحصول على مصدر للدخل من المقومات الأساسية للحياة، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والدينية، لكسر حلقة الفقر وتحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة بشكل عام، فكل إنسان يطمح أن يعيش في كنف دولة توفر له سبل العيش الكريم، وتوفر له خططاً وبرامج يستطيع من خلالها تلبية احتياجاته في تأمين لقمة العيش، على الرغم من وجود معوقات في مجتمعنا الفلسطيني تحول دون تحقيق الأمن الاقتصادي وتوفير فرص عمل والحصول على تنمية مستدامة، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بإعاقة التنمية في مجتمعنا الفلسطيني ونهب الأرض وتقسيمها، وإقامة الجدار وتقطيع الأوصال، مما يجعلنا نعتمد أكثر على المساعدات الخارجية لنصبح دولة مستهلكة غير منتجة، ونكون غير قادرين على إقامة اقتصاد أو بناء دولة.

ففي عام 1994م، وهو العام الذي أُنشئت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1999مكانت السلطة حديثة، أما في عام 2000–2005 حدثت انتفاضة الأقصى، وفي عام 2006 حدثت الانتخابات التشريعية الفلسطينية وفوز حركة حماس بالانتخابات، وحدوث انقسام داخلي وتوقفت المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، أما في عام 2007م برزت الحاجة الحقيقية والمقدرة لوضع خطط للتنمية الفلسطينية.

للتعرف على الواقع الفلسطيني أكثر وخطط التنمية الفلسطينية التي وضعت، لابد من دراسة سوق العمل الفلسطيني ونسبة البطالة الموجودة، والقطاعين العام والخاص وأساليب التعيين، إضافةً لوجود عوامل داخلية وأخرى خارجية تتحكم بالتنمية الفلسطينية وتحد من قدرتنا على بناء ذاتنا وتطوير قدراتنا، واعتمادنا على أنفسنا وحسن استخدام مواردنا.

### 2.4 انتشار البطالة المزمنة

تشير الإحصاءات أن عدد الفلسطينيين العاطلين عن العمل المتواجدين على أرضي السلطة يزيد عن 301 ألف فرد من الذكور والإناث في نهاية عام 2013 يشكلون نحو 25.2% من إجمالي القوى العاملة المشاركة ونحو 11.2% من الأفراد في سن العمل[1]. كما تبين من النتائج اعتماد الإناث على وسائل الإعلام بشكل أساسي في بحثهن عن عمل، وعدم اهتمام الباحثين عن عمل في اللجوء إلى مديريات العمل الموجودة في المحافظات لمساعدتهم في إيجاد عمل مناسب، وهذا ينطبق على الذكور والإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، علماً أنه يستخدم في هذه المديريات نظام لمعلومات سوق عمل جديد ومطور. إضافةً إلى أن 59% من المتعطلين في فلسطين راجعوا أصحاب العمل واستفسروا عن مصير طلباتهم عند بحثهم عن عمل.[2]

من الأهداف المهمة للاقتصاد أن تكون نسب بطالة منخفضة، ولكن تُظهر لنا الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفاع في نسبة البطالة حيث ارتفعت من 20.9 % عام 2011 إلى ما يقارب 23% في عام 2012، وتجدرالإشارة هنا إلى أن قطاع غزة شهد زيادة في نسبة البطالة أكثر من الضفة الغربية حيث زادت نسبة البطالة من 28.7% عام 2011 إلى 31% عام 2012، أما الضفة الغربية فقد زادت نسبة البطالة من 17.3 %عام 2011 إلى 19% تقريباً عام 2012.[3]

ومما أدى إلى زيادة مشكلة البطالة وحدوث ركود اقتصادي سياسة الإغلاق الإسرائيلية، مما أدى إلى تحويل الموارد المالية القليلة من الاستثمارات العامة طويلة الأجل إلى مشاريع طارئة قصيرة الأجل. [4] فالقيود المفروضة على الحركة أثرت سلباً على خلق بيئة استثمارية

---

[1] وزارة العمل الفلسطينية، وحدة السياسات والمشاريع، إنجازات وزارة العمل. التقرير السنوي 2013. رام الله. شباط 2014. ص9. الموقع الالكتروني: http://www.mol.pna.ps/pdf/r2014.pdf.

[2] وزارة العمل الفلسطينية، وحدة السياسات والمشاريع. سوق العمل والقوى العاملة الفلسطينية. رام الله. تشرين أول 2013. ص14. الموقع الالكتروني: http://www.mol.pna.ps/pdf/m2014.pdf.

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية.** 2012. مرجع سابق. ص12.

[4] زين الدين، صلاح: **الاقتصاد الفلسطيني استراتيجيات البقاء والتنمية الإنسانية.** مرجع سابق. ص202

تدعم الاقتصاد الفلسطيني، حيث أدت إلى إعاقة إقامة مناطق صناعية فمن خلال دراسة أعـدها مركز بيسان بعنوان المنطقة الصناعية في محافظة جنين أن الكثير من المؤسسات تقودنا إلى توقع فشل المناطق الصناعية في فلسطين، ولاسيما تجربة المنطقة الصناعية في قطاع غزة كتجربـة عملية، تبرهن استحالة إنشاء تنمية صناعية دون وجود الاستقلال السياسي المتمثل بحرية القرار بالاستثمار والسيطرة على الأرض، لصالح متطلبات التنمية في الدولـة، دون التقيـد بقـرارات الاحتلال، الذي يؤدي إلى إفشال أي محاولة من محاولات التنميـة، والأخـرى مقيـدة بالـدول الخارجية، المدافعة عن مصالحها في المنطقة. [1]

إن إنشاء منطقة صناعية حرة مرتبطة بالقرارات الإسرائيلية تؤدي إلى استمرار مشـكلة البطالة، ومنع الفلسطينيين من الاستثمارات بسبب عدم إصدار أي قانون لاستملاك الأراضي التي ستنشأ عليها المدن الصناعية مثل منطقة جنين الصناعية، حيث تساعد هذه المناطق الصـناعية الفلسطينيين على حل مشكلة البطالة وجلب الاستثمارات، فالمناطق الصناعية المحيطة بالمنـاطق (ج) لا تخضع للسيطرة الفلسطينية، وبالتالي تؤدي إلى صعوبة تنفيذ هذه المشاريع الصناعية وبطء في إنجازها.[2]

يمكن القول أنه تعددت وتنوعت وسائل البحث عن فرص عمل في السوق الفلسـطينية، فالبطالة تزداد عاماً تلو آخر، والمعوقات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني المتمثلة في القيـود الإسرائيلية تؤدي إلى صعوبة تنفيـذ أي مشـروع اسـتثماري أو منطقـة صـناعية لتشـغيل الفلسطينيين، حيث حولت الاستثمارات طويلة الأجل لمشاريع طارئة قصـيرة، فسـببت هـذه المعوقات تحدياً للتنمية الفلسطينية وأدت إلى حدوث ركود اقتصادي، فلا يمكن إحداث تنمية دون

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011** مرجع سابق، ص121، عن: أشرف سماره: المنطقة الصناعية في محافظة جنين. سلسلة أوراق تنموية مركـز بيسان للبحوث والإنماء 2011. ar.bisan.org/.../wrsh_lml_hwl_lmntq_lsny_fy_mdyn_jnyn__2___2_.....، ص14

[2] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق. ص121

التخلص من هذه القيود وامتلاك الأرض والموارد الفلسطينية واستغلالها أحسن استغلال من قبل الشعب الفلسطيني.

### 3.4 فوضى التعيين

هناك تحديات تواجهها مؤسسات السلطة منها تضخيم الجهاز الحكومي بسبب سياسات السلطة الفلسطينية في التعيينات بدون الاعتماد على معايير محددة، فقد بينت دراسة بعنوان" آليات إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة، رؤية المواطنين الفلسطينيين"، أن السلطة عملت منذ إنشائها عام 1994 م على التوسع في الوظائف العامة، وأن معظم التعيينات جاءت التفافاً على قواعد التوظيف على أساس الجدارة، وذلك أدى إلى عدم وجود نظم فعالة وكافية لتقديم الخدمات.[1]

ومما أدى إلى إرهاق القطاع العام بزيادة عدد الموظفين وانتشار ما يعرف بالبطالة المقنعة، هو الاهتمام الكبير من قبل المواطنين بالوظائف الحكومية، حيث استوعب القطاع العام أكثر من عشرين ألف موظف إضافي خلال الثلاث أرباع الأولى من عام 2009 ليصبح عدد العاملين في القطاع العام حوالي 180 ألفاً لتزداد[2] نسبته في التشغيل من 24.7% إلى 25.2% أما القطاع الخاص انخفض إسهامه في تشغيل العاملين لتصل 60.5% بعد أن كانت 63.8% عام 2008.[3]

فالحاجة ليست مرتبطة بتخفيض النفقات دائماً وإنما إلى ضبطها، فيرى عزمي الشعيبي مفوض ائتلاف أمان لمكافحة الفساد وممثل فلسطين في منظمة الشفافية الدولية، أهمية معرفة العدد

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**. مرجع سابق. ص85 ص86. عن أبو خلف، نايف، أبو الر ب، محمود، أحمد، حسين: آليات إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة الفلسطينية (رؤية المواطن الفلسطيني). مجلة جامعة القدس المفتوحة. http://blogs.najah.edu/staff/hussein/article/article-4

[2] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**، مرجع سابق. ص119

[3] المرجع السابق. ص120. عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، مسح القوى العاملة:التقرير السنوي 2009.فلسطين. نيسان 2010. www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1657.pdf ص 36.

الصحيح لموظفي جهاز الأمن، كما يجب تحديد العاملين في القدس والذين يتقاضون رواتب وهم ليسوا في وظائفهم، وإعادة تأهيل الموظفين الحاصلين على رواتب بدون عمل بدلاً من تعيين موظفين جدد، إضافةً للعاملين في السفارات الذين يتنقلون للعمل في بلد آخر وهم في الحقيقة لا يعملون.[1]

إن توفير فرص العمل المنتج يطور مهارات الشباب ويعود بالفائدة على الأسرة والمجتمع ويعزز الانتماء. أما بعض وظائف القطاع العام التي تكون مبنية على الواسطة وتحوي بطالة مقنعة، تشكل هدراً للإنسان والوطن وتؤدي لضياع أصحاب المهارات، حيث يبحثون عن الوظائف ولا يجدونها، كما ينبغي على أماكن العمل في القطاعين العام والخاص السير عكس هذا الاتجاه والمساهمة في عملية البناء.[2]

يبدو أن التوسع في الوظائف العامة أدى إلى إرهاق القطاع العام بالعمالة الزائدة وحدوث البطالة المقنعة، إضافة إلى انخفاض إسهام القطاع الخاص بالتشغيل وزيادة الاعتماد على القطاع العام، مما يؤدي إلى إرهاق الدولة مادياً وينعكس سلباً على أداء المؤسسات الحكومية وإحداث التنمية بسبب الالتفاف على قواعد التعيين، لذلك من المستحسن أن تتم معالجة ذلك الوضع من خلال زيادة فعالية التعيين على أساس الجدارة، للحصول على إنتاج أعلى والعمل بكفاءة وفاعلية أكثر لحل مشكلة البطالة بشكل عام ولاسيما البطالة المقنعة، وإتباع أساليب لضبط النفقات والاستعانة بخبراء اقتصاديين، وإتباع أساليب التخطيط السليم، حتى لا يتم هدر وخسارة الطاقات البشرية والمؤهلات التي تعمل على تنمية المجتمع.

### 4.4 خطط التنمية الفلسطينية

ظهرت الحاجة لوضع رؤية تنموية جديدة بعد انتفاضة الأقصى وما حدث من تغييرات، فبدأت السلطة الوطنية الفلسطينية وضع خطط من أجل التنمية الفلسطينية متوسطة المدى، متمثلة

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005-2011**، مرجع سابق. ص125 عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس،طاولة مستديرة 2. موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012، نيسان 2012، .-http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Round%20Table%202 دكتور عزمي الشعيبي ص4، PA%20Budget%20.pdf

[2] نخلة، خليل: **فلسطين وطن للبيع**. مرجع سابق. ص58.

في خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005–2007، وخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008–2010، وخطة التنمية الوطنية 2011–2013 إقامة الدولة وبناء المستقبل[1].

قامت خطة التنمية المتوسطة المدى (2005–2007) بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكانت خطة التنمية متوسطة المدى نتاج جهود وزارة التخطيط مع عدد من الوزارات والمسؤولين الفلسطينيين. [2] وتبين الخطة بأن معالجة الفقر تحتاج تخفيض نسبة البطالة، والحصول على فرص العمل يزيد من استثمار القطاع الخاص. فكانت أكثر الخطط الثلاث اهتماماً بموضوع التشغيل والبطالة، وتبين أنه كان ضمن المعايير العامة لمعظم برامج الخطة معيار" إمكانية خلق فرص عمل وفرص تشغيل مستدامة" كذلك احتوت الخطة أكثر من برنامج لتشغيل الشباب وخلق فرص عمل.[3] ركزت هذه الخطة على أربعة محاور هي: الحماية الاجتماعية، ودعم تنمية القطاع الخاص، والاستثمار في الرأسمال البشري والرأسمالي، والاستثمار في مؤسسات الحكم الرشيد.[4]

لم تطبق الخطة على أرض الواقع ولم تحقق انجازات، حيث كان للعديد من العوامل آثار سلبية على هذه الخطة منها المقاطعة الدولية والحصار، وإيقاف الدول المانحة مساعداتها للفلسطينيين، إضافةً للصراع الفلسطيني الداخلي وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة أثناء انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 وشكلت حكومتها الأولى.[5]

تلقت فلسطين عام 2007 أزمة اجتماعية واقتصادية كبيرة، وانخفضت حصة المواطن من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من الثلثين، وازداد إجمالي الديون المتراكمة لموظفي القطاع

---

[1] شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني 2005–2011**، مرجع سابق. ص66

[2] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص179. عن (السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية متوسطة المدى، 2005–2007 (رام الله: {الوزارة}، 2005) ص12 ص13

[3] المرجع السابق. ص179. عن (السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية متوسطة المدى، 2005–2007 (رام الله:{الوزارة}، 2005) ص45، ص58، ص73

[4] المرجع السابق. ص179. عن المصدر نفسه ملحق رقم 4 من الخطة، ص185.

[5] المرجع السابق. ص179

العام وللموردين من القطاع الخاص 1.3 مليار دولار، وأدى إضراب موظفي القطاع العام بسبب عدم صرف رواتبهم إلى إعاقة الخدمات الصحية والتعليمية، وهبوط مستوى استثمارات القطاع الخاص في المشاريع العامة بسبب تزعزع ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وهروب رؤوس الأموال والأيدي العاملة منها، وتقهقر تكوين رأس المال في جميع مناطق فلسطين المحتلة. ومن أجل معالجة ذلك الوضع، جاءت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 وضع الأسس لترسيخ مبدأ الحكم الرشيد، إقامة دعائم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، وتقوية الأمن وسيادة القانون[1].

أشرفت وزارتا التخطيط والمالية على إعداد خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010)، ويفترض السيناريو الأساس لهذه الخطة حدوث تحسن قليل في الأوضاع السياسية والأمنية، والتقليل من المعوقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والبضائع. [2] وكانت هيكلية العمل مقسمة في هذه الخطة بناء على القطاعات المعنية لتسهيل عملية تحديد الأولويات وتطابق الخطط والسياسات وتوزيع الموارد المالية.[3] وقد قدمت جميع وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية وأكبر المؤسسات العامة فيها المشاريع التفصيلية للموازنات والخطط التي أعدتها وحددت فيها أهدافها الإستراتيجية ومقترحاتها المختصة بالنفقات الجارية والرأسمالية والتطويرية.[4]

تستند هذه الخطة في أساسها إلى إطار واقعي ينظم الاستثمارات العامة والإنفاق العام، وتنص على تعزيز إدارة المال العام وتخفيض نسبة الاعتماد على المساعدات الخارجية تدريجياً. وقد حظيت خطة الإصلاح والتنمية بدعم مالي ومساندة واسعة في مؤتمر المانحين في باريس

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013، إقامة الدولة وبناء المستقبل**. مرجع سابق. ص21.

[2] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص 180

[3] المرجع السابق. ص180. عن: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 2008-2010**، صiii.

[4] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013، إقامة الدولة وبناء المستقبل**. مرجع سابق. ص180

بتاريخ 17 كانون الأول 2007.[1] وتفترض الخطة التزام الممولين الخارجيين بتعهداتهم التي تصل حوالي 6 مليارات دولار لسنوات الخطة الثلاث. التي تصل تكلفتها إلى 10 مليارات دولار،[2] وتقر هذه الخطة بأن أي تقصير من جانب الممولين في سد عجز الموازنة سيقود إلى زيادة الأزمة المالية التي تعيشها السلطة الفلسطينية واتساعها وزيادة نسبة البطالة الفقر.[3]

احتوت الخطة أربعة محاور هي: [4] تحسين مستوى الحياة وجودتها، وتعزيز التقدم والازدهار الوطني، والحكم الرشيد، ومحور السلامة والأمن الذي خصص له ثلث الموازنة. وتضمنت خطة التنمية والإصلاح برنامجاً مباشراً لمكافحة البطالة خصص له 57 مليون دولار على مدى سنوات الخطة الثلاث، أما فيما يخص قطاع الشباب، فقد خصصت الخطة 13 مليون دولار لتمكين الشباب على مدار سنوات الخطة الثلاث، وهو ما يؤكد مشاركتهم في مختلف المجالات، وخاصة القطاع الاقتصادي. [5]

يبدو أن القطاع الخاص الفلسطيني يعتمد كثيراً على القطاع العام ويتأثر به سلباً أو إيجاباً، ويظهر ذلك بشكل كبير خلال عام 2007 عندما حدثت الأزمة المالية وتراجعت ثقة المستثمرين بالاقتصاد الفلسطيني، وعكست الأوضاع السياسية السيئة آثارها السلبية على الاقتصاد الفلسطيني وأدت إلى هروب رؤوس الأموال منها. كما يمكن القول أن ربط الإغاثة بالتنمية يؤدي إلى الابتعاد عن موضوع التنمية والمشاريع طويلة الأجل والتركيز على موضوع الإغاثة أكثر، حيث تصبح البرامج طارئة ولفترة زمنية محددة، وخاصة في ظل خصوصية

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013، إقامة الدولة وبناء المستقبل**. مرجع سابق. ص21.

[2] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق ص180. عن (السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 2008-2010**، ص174

[3] المرجع السابق. ص180. عن(السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة **الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 2008-2010**.

[4] المرجع السابق ص180. عن (السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة **الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 2008-2010**، ص7

[5] المرجع السابق. ص180. عن (السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 2008-2010**، ص218

الحالة الفلسطينية المتمثلة في اقتصاد هش وضعيف واحتلال يقيد جميع مجالات الحياة الفلسطينية.

لقد ظهر جلياً أن خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى (2005–2007) لم تنجح في تخفيض مستويات البطالة بالرغم من تركيزها على موضوع البطالة والتشغيل، ومحاور الحماية الاجتماعية والاستثمار ودعم تنمية القطاع الخاص، وذلك بسبب مجموعة من العوامل التي أدت إلى إجهاضها من أولها، منها الوضع الفلسطيني الداخلي وما نتج عنه من انقسام، إضافة للعقبات الخارجية المتمثلة في توقف الدعم الدولي وتحكم الاحتلال في جميع الموارد، فتدهور الوضع الاقتصادي ولم تؤد الخطة الأهداف الذي وضعت من أجلها. على الرغم من أن هيكلية العمل في خطة (2008–2010) مقسمة على أساس قطاعات معينة من أجل تسهيل عملية تحديد الأولويات وانسجام الخطط والسياسات، إلا أن ذلك لم يطبق بسبب عدم مواءمة احتياجات هذه القطاعات مع خطط التنمية.

وهنا تنصح الباحثة بضرورة عدم الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل الخطط الوطنية لأن الدول الممولة سوف تُملي علينا الكيفية التي سوف يتم السير بها أو الأسلوب الذي سوف ننتهجه، وتتحكم بمعنى التنمية والأهداف المراد تحقيقها فخطة (2008–2010) تقر بأن أي تردد من جانب المانحين في سد عجز الموازنة سيؤدي إلى تعمق الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، على الرغم من أن خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية تضمنت برنامجاً مباشراً لمكافحة البطالة خصص له 57 مليون دولار ولقطاع الشباب 13 مليون دولار على مدى سنوات الخطة الثلاث، إلا أن الخطة لم تفلح في حل مشكلة البطالة، كما أنها لم تعمل على دعم ومساعدة الشباب في خلق فرص عمل وبالتالي لم تود لتنمية وضع الشباب الفلسطيني.

**شكل التوظيف**

يمثل التوظيف في القطاع العام "صمام الأمان" الذي قلل من معدلات البطالة المرتفعة، ويشكل نظام التقاعد في القطاع العام ونظام" الإقراض الصافي" عنصرين أساسيين في مجمل شبكة الأمان الاجتماعية بتمويل من القطاع العام. ولكن لعدم وجود قطاع خاص نشط في مجال

التصدير، أصبح القطاع العام الفلسطيني والدول المانحة المصدر الرئيسي لتوفير الدخل للأفراد وللتوظيف[1]. أما تقليص حجم فاتورة الرواتب من خلال الالتزام بعدد محدد من الموظفين يبلغ 150ألف موظف، مع السماح بزيادة سنوية متوازنة من الموظفين الجدد في قطاعي الصحة والتعليم لتقديم الخدمات الأساسية في هذين القطاعين لعدد السكان الذي يزداد سنوياً ما يقارب 4% وسيكون هذا الاستخدام الإضافي مقيداً بسقف يبلغ 3000 موظف في السنة ولن يكون هناك ارتفاع في الرواتب العامة، باستثناء الزيادات العادية المنصوص عليها قانوناً خلال سنوات الخطة، يتوقع أن تقل نسبة رواتب موظفي القطاع العام من 27% من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 22% عام2010 .[2]

بالرغم من أن القطاع العام مثقل فهو العمود الأساسي في التوظيف في مجتمعنا الفلسطيني، حيث يشكل الحصول على وظيفة في القطاع العام صمام أمان بالنسبة للباحثين عن عمل ولاسيما فئة الشباب وخريجي الجامعات، لذلك يفضل عدم اعتماد هذا القطاع على المساعدات الخارجية لدفع رواتب موظفيه، لأنه سوف تتحكم الدول المانحة بالرواتب كما حدث سابقاً، وتؤثر في الاقتصاد لذلك لا بد من تخطيط دقيق وسليم من أجل اعتمادنا على مصادرنا الذاتية، وذلك بتنمية مواردنا الطبيعية والمالية والبشرية وتطويرها بدلاً من الاستمرار في الاعتماد على أطراف خارجية، تتحكم في مواردنا ومقدراتنا تعطي متى تشاء وتمنع متى تشاء فنصبح غير قادرين على اتخاذ قرار.

خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011–2013 تستند في تحضيرها ومنهجيتها إلى خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008–2010 وهي تضيف تحسينات على منهجيتها بما يتضمنه من مشاورات كثيرة مع الجهات المعنية. حيث جاءت هذه الخطة لإجراء تحضيرات مسبقة لقيام دولة فلسطينية. وتنص خطة التنمية الوطنية على تنشيط المؤسسات الدبلوماسية وتقوية المشاركة في المنظمات والمنتديات الدولية والمحافل وإقامة علاقات قوية ومستمرة مع

[1] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010**. مرجع سابق. ص51.

[2] المرجع السابق. ص58.

أعضاء الأسرة الدولية. [1] كما ويرتكز إطار الاقتصاد الكلي الذي تتبعه خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011–2013 إلى تصور رئيسي يفترض متابعة تنفيذ السياسات المالية المدروسة، والإسراع في التخلص من جميع العقبات المفروضة على حركة الأفراد والتجارة الخارجية والبضائع. وإطلاق مشاريع التنمية الاقتصادية في المنطقة التي تسمى (ج) دون معوق أو شرط وفك الحصار عن قطاع غزة وتوفير المساندة المالية من المجتمع الدولي. [2] تم من أجل تحضير هذه الخطة صياغة 23 إستراتيجية قطاعية وعبر قطاعية بهدف إطلاق تدخلات ومبادرات الإصلاح والتنمية في القطاعات المختلفة. واحتوت الخطة أربعة محاور أساسية هي: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والبنية التحتية، والحكم.[3]

يبدو أن الخطة لم تهتم بمكافحة البطالة كأولوية، فعلى الرغم أن هدف "مكافحة البطالة وتعزيز سوق العمل" جاء كهدف استراتيجي لمحور التنمية الاقتصادية كما جاء في الخطة، لتقليل معدلات البطالة الإجمالي، فقد خصص له مبلغ قليل في الخطة لم يتجاوز 31 مليون دولار لسنوات الخطة الثلاث بالرغم من تخصص أكثر من 232 مليون دولار للأجهزة الأمنية لذات الفترة.[4]

عقدت الحكومة أثناء تحضير خطة التنمية الوطنية اجتماعات تشاورية عديدة حول أولويات السياسات العامة مع عدد كبير من الجهات ذات العلاقة، وقد نظمت الحكومة في هذه العملية ما يزيد على 240 اجتماعاً تشاورياً شارك فيها ما يزيد عن 2000 شخص بمن فيهم

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011–2013**، مرجع سابق. ص19. ص10.

[2] المرجع السابق. ص12.

[3] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص181، عن (السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية،2011–2013: إقامة الدولة وبناء المستقبل**. رام الله: الوزارة، 2011. ص181، عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية،2011–2013: إقامة الدولة وبناء المستقبل**. رام الله: الوزارة، 2011، ص15–19. ص14 و 19– 20

[4] التميمي، صلاح الزورو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. ص182، عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية،2011–2013: إقامة الدولة وبناء المستقبل**. رام الله: الوزارة، 2011، ص95

143 ممثلا عن مؤسسات القطاع الخاص، و172 ممثلا عن المنظمات الدولية، 1300 ممثل عن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، و45 ممثلا عن هيئات الحكم المحلي.[1]

إلا أن هناك مجموعة من المعوقات انعكست سلباً على تنفيذ الخطة الوطنية:

عدم وجود توافق بين الخطة الوطنية والخطط الاسراتيجية القطاعية مما أدى إلى تغييب الأهداف القطاعية الخاصة بكل قطاع وعدم وجود إطار عمل واضح لدى كافة المؤسسات الحكومية. عدم وجود قاعدة بيانات منظمة في الكثير من المؤسسات الحكومية والوزارات، حيث تعتبر هذه البيانات دعامة أساسية في عملية المتابعة والتقييم، إذ تشارك في معرفة مقدار النجاح باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ومن مدخلات عملية التخطيط السليم.[2]

عدم جاهزية المشاريع وعدم القدرة على تنفيذها بسبب الوضع السياسي الموجود، وعدم وجود مقومات التنفيذ في الوقت الراهن كمشروع الممر بين قطاع غزة والضفة الغربية، ومشاريع الربط مع شبكات الكهرباء على الصعيد الإقليمي، مثل الربط مع الأردن ومصر، ومشاريع المنافذ الدولية التي تحوي إعادة بناء ميناء ومطار غزة. كما ينعكس غياب السلطة التشريعية سلباً أمام تنفيذ إجراءات الإصلاح المؤسساتي التي تحتاج مراجعة وسن القوانين المقترحة، والأنظمة القائمة ووضع اللوائح التنفيذية.[3]

على الرغم من أن خطة التنمية الوطنية عقدت اجتماعات تشاورية مكثفة مع أطراف عديدة، إلا أن الخطة لم تفلح في خفض مستوى البطالة، ولم تخلق فرص عمل تتلاءم مع نسب البطالة المتزايدة وخاصة في صفوف الشباب وخريجي الجامعات، وقد خصص مبلغ قليل في

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**. مرجع سابق. ص96.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. تقرير المتابعة النصف سنوي لخطة التنمية الوطنية 1.1.2013 – 30.6.2013. رام الله. ص56 ص57. الموقع الالكتروني:
http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%81%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%20%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%202013.pdf

[3] المرجع السابق. ص56 ص57.

الخطة لمكافحة البطالة عند مقارنته بحجم البطالة في المجتمع الفلسطيني لم يتجاوز 31 مليون دولار لسنوات الخطة الثلاث فيما خصص للأجهزة الأمنية أكثر من 232 مليون دولار للفترة نفسها، وذكرت الخطة أن القيود المفروضة على اقتصاد فلسطين تشكل انتقاصاً لسيادتها، لذلك من المستحسن التركيز على حل مشكلة البطالة وإزالة هذه القيود من خلال التخطيط الواضح، وإتباع أساليب يمكن تطبيقها على الواقع وفي الميدان حتى لا تبقى في إطار نظري، ووضع برامج تشغيلية لخريجي الجامعات والعاطلين عن العمل لزيادة الدخل والتقليل من نسبة الفقر.

### 1.4.4 قطاع التنمية الاقتصادية

تتضمن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008–2010) الاهتمام بتحقيق قفزة نوعية على مستوى التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والحصول على ثقة الشعب في قدرات الإدارة الاقتصادية التي تتمتع بها السلطة الوطنية الفلسطينية على المدى القصير، ووضع منهجية تهتم بأعمال التنمية من خلال إقامة بيئة تمكن من قطاع خاص مزدهر، واعتبار المحرك الأساسي للتنمية الوطنية هي الموارد البشرية والحصول على اقتصاد معرفي منفتح على الأسواق العالمية.[1]

تتضمن خطة التنمية الوطنية (2011–2013)، تعهد الحكومة ببناء اقتصاد قادر على المنافسة وقوي من خلال التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتقوية القدرات والموارد المحلية وتهيئة بيئة مناسبة للاستثمارات، واستدامة مشاريع التنمية للتخلي عن الاعتماد على المساعدات الخارجية والتخفيف من حدة الفقر.[2]

عملت الحكومة منذ عام 2007 في نطاق خلق البيئة الاستثمارية في فلسطين، على إيجاد بيئة مناسبة لجذب وإطلاق المشاريع الاستثمارية الجديدة إلى فلسطين، ففي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على سبيل المثال دعمت الحكومة الشركة الوطنية

[1] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010**. مرجع سابق. ص98 –99.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011–2013**، مرجع سابق. ص46.

للاتصالات لتدخل إلى سوق الاتصالات الخليوية وهو ما أدى لجذب الاستثمارات الجديدة وإيجاد المزيد من فرص العمل في هذا القطاع.[1]

وضعت الأهداف الإستراتيجية لقطاع التنمية الاقتصادية الواردة في خطة التنمية الوطنية 2011 – 2013 ضمن الاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات التالية: قطاع الصناعة والخدمات وتعزيز بيئة الأعمال، قطاع حماية المستهلك، قطاع الزراعة والتنمية الزراعية، قطاع السياحة والآثار، قطاع التجارة والاستثمار، وقطاع العمل وحماية العمال. [2]

يفضل عند استعادة ثقة المواطنين في إمكانيات الإدارة الاقتصادية التي تتمتع بها السلطة، أن يكون هناك تركيز على أعمال التنمية بشكل كبير وخاصة في القطاع الاقتصادي من خلال الاهتمام بالموارد البشرية باعتبارها هدف التنمية والمحرك الأساسي لها، ويمكن ذلك بزيادة مساندة ودعم الحكومة للقطاع الخاص وتقديم تسهيلات يتم منحها للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل، وتهيئة بيئة استثمارية مناسبة من خلال علاقة وثيقة بين القطاعين العام والخاص، والتخطيط المشترك واستشارة أشخاص ذوي خبرة واسعة في مجال التخطيط والتنمية.

**أ. قطاع الزراعة**

القطاعات التي تركز على إنتاج صناعات بسيطة، أو التي تشغل أعدادًا كبيرة من العمال كقطاعي إنتاج الحجر والزراعة، ذات أهمية في الاقتصاد من ناحية توفير فرص عمل، وإمكانات التصدير التي تتمتع بها، فالقطاع الزراعي ذات أهمية بالغة في فلسطين، لأنه يستطيع أن يقدم انتعاش فوري للاقتصاد الفلسطيني من خلال إعادة بناء وتوسيع وسائل الإنتاج الموجوة. كما أن قطاع الزراعة قطاع إنتاجي مهم ويشغل 15% من مجموع القوى العاملة، ويساهم بمقدار 20% من الصادرات و10% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحتوي الصادرات الرئيسية التي يصدرها

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011–2013**، مرجع سابق. ص49.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. تقرير **المتابعة النصف سنوي لخطة التنمية الوطنية 1.1.2013 – 30.6.2013**. مرجع سابق. ص31.

هذا القطاع الزيتون والزيت، والخضار والفواكه، والزهور ولكن هناك معوقات عديدة تواجه هذا القطاع، منها قطع التواصل الجغرافي بين أنحاء الأرض المحتلة، وإبعاد التجمعات السكانية بعضها عن بعض، وتخريب البنية التحتية لهذا القطاع على مدى سنوات من الاحتلال والصراع.[1]

تتضمن خطة (2011–2013) التزام الحكومة العمل على تنمية القطاع الزراعي لأنه يعتبر من القطاعات ذات الأهمية ويساهم في تقدم عجلة النمو الاقتصادي، ويوفر الأمن الغذائي للمواطنين. وسوف يشمل الاستثمار في قطاع الزراعة والتنمية الريفية دعم البرامج التي تستهدف خلق فرص العمل.[2] كما أن أهم إنجازات الحكومة الفلسطينية للقطاع الزراعي تلخصت في إعطاء الأولوية لدعم المزارع الفلسطيني على أرضه، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي والوقاية النباتية للمزارعين باستمرار من خلال مديريات الزراعة في المحافظات ومساندة تنفيذ مشروع التأقلم مع ظاهرة التغير المناخي، وتوفير الخدمة البيطرية.[3] وشق الطرق الزراعية ومشروع تخضير فلسطين حيث وزعت وزارة الزراعة ما يقدر بمليون شتلة مثمرة وإنتاج 547 ألف شتلة تقريباً رعوية حرجية وظلية، كما تم حفر وتأهيل 1529 بئراً خلال عام 2011. وتم تنفيذ مشروع إنشاء الإنذار المبكر للجفاف والعديد من المشاريع، ومشروع تطوير أنظمة الري والبنية التحتية للري، إضافة إلى إنشاء محطة تحلية للمياه في الأغوار. كما نفذ مشروع " دعم المناطق المتضررة من الجدار والاستيطان والمناطق المهمشة" بميزانية تقدر 10 مليون دولار تقريباً، وتم كذلك البدء بمشروع تقوية الأمن الغذائي ومصادر الكسب للمجتمعات الفقيرة الريفية.[4]

وتنصح الباحثة بناء على ذلك أن تقوم الدولة بالتركيز على الاستثمار في قطاع الزراعة من خلال إقامة مشاريع، ودعم البرامج التي تستهدف توفير فرص عمل، ومساندة المزارعين

---

[1] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010**. مرجع سابق. ص114. ص102 –103.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011–2013**، مرجع سابق. ص89.

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية2011**. مرجع سابق. ص72.

[4] المرجع السابق. ص73.

على أرضهم لدفع عجلة النمو الاقتصادي، لأن قطاع الزراعة من القطاعات المهمة ويلعب دوراً في الاقتصاد من خلال مساهمته بنسبة في التصدير والناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، إذ يشكل تطوير قطاع الزراعة فرصة لتحسين الاقتصاد الفلسطيني وتطوير قطاع الصناعة، فالباحثة ترى أن جهود الدولة في تطوير قطاع الزراعة ما زالت ضعيفة بالرغم من الدعم الجزئي الذي تقدمه الحكومة للقطاع الزراعي وتنفيذها لبعض المشاريع من إرشاد ووقاية للمزارعين، وشق الطرق وحفر الآبار وزراعة الأشجار، وهنا يجب زيادة التركيز على الاستثمار الزراعي لما يوفره من بديل عن الاعتماد على الدول المانحة و المنح الخارجية.

**ب. قطاع السياحة**

يقوم قطاع السياحة بدور هام في الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة في الفترات التي تشهد الاستقرار فأثناء السنوات التي تم فيها التحضير لاستقبال الألفية الميلادية الثالثة، ضخت استثمارات مهمة في هذا القطاع، وتم توفير فرص عمل لما يقدر عددهم ب 12,000 عامل وأحياناً، تجاوزت مساهمة هذا القطاع 10% من الناتج المحلي الإجمالي[1]. كما ويعد قطاع السياحة والآثار الفلسطيني من القطاعات الوطنية ذات الأهمية والمردود الاقتصادي، سواء على صعيد فرص العمل والدخل الفلسطيني أوفي مجال الاستثمارات المحلية والخارجية، وتسعى الحكومة الفلسطينية توجيه مساندتها واستثمارها لتعزيز وتقوية قطاع السياحة، وتشجيع أصحاب المشاريع على زيادة الاستثمارات العامة لذا قامت الحكومة الفلسطينية بتعزيز وتنمية هذا القطاع إنشاء البنية التحتية السياحية الضرورية واتساع المنشآت والمرافق السياحية، وتقوية صناعة السياحة، وضمان حماية المناطق الأثرية والتاريخية[2].

أما ما تم إنجازه، كان من خلال الفعاليات تنظيم حملة إعلامية للتصويت للبحر الميت، كونه أحد عجائب الدنيا السبع وأنه جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة والتأكيد على

[1] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**. مرجع سابق. ص104

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية2011**. مرجع سابق.ص73.

ذلك، كما تم الإعلان رسمياً عن تسليم ملف ترشيح بيت لحم على لائحة التراث العالمي. كما تستمر الحكومة في حماية وتطوير المواقع الأثرية، حيث عملت الحكومة على إعادة تأهيل وصيانة الكثير من المتاحف الوطنية في مختلف المدن مثل يعبد وعرابة وسبسطية، و تم ترميم تل السلطان وتل بلاطة، وحوسبة وحصر المواقع الأثرية. كما تم تجهيز جميع الاقتراحات والدراسات والانتهاء منها لمشروع البنية السياحية في فلسطين تحت عنوان "تطوير وحماية البنية التحتية للتراث الثقافي الفلسطيني"، وإنتهاء المرحلة الثالثة من المشروع الفلسطيني الروسي المشترك لأعمال البحث والتطوير في أريحا.[1]

وتؤكد الباحثة على ضرورة العمل على ترميم المتاحف الأثرية والمحافظة على البنية التحتية لقطاع السياحة يعزز من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النهوض، لأنه يؤدي لاستثمارات كبيرة ومتنوعة، فتصبح هذه الأماكن مراكز لجذب السياح ورؤوس الأموال للاستثمار فيها، ويخلق العديد من فرص العمل في المجالات كافة بإنشاء مشاريع سياحية للتشغيل من خلال دراسة واعية لاحتياجات القطاع السياحي، ومواءمة تخصصات الجامعة مع احتياجات هذا القطاع السياحي، ليكون لهذا الاهتمام والإنجاز في هذا القطاع فائدة مضاعفة متمثلة في الحصول على مصدر للدخل أولاً والمحافظة على المواقع الأثرية التاريخية ثانياً وبذلك تكون فلسطين مركز من مراكز الحضارة.

**ت. قطاع العمل وحماية العمال**

سياسة العمل التي تتبعها الحكومة الفلسطينية من أجل زيادة مشاركة القوى العاملة في سوق العمل الفلسطيني ومحاربة البطالة، نتج عنها ارتفاع طفيف في نسبة مشاركة القوى العاملة في فلسطين عام 2011، حيث بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر 42% مقارنة مع عام 2010 حيث بلغت 42.7%.[2]

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية2011**. مرجع سابق. ص74 ص75.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية 2011**. مرجع السابق. ص68.

تنفذ وزارة العمل من خلال الإدارات العامة مشاريع لها علاقة بقطاع العمل وحماية العمال. حيث تقوم بتنفيذ برنامج يسمى GTZ TAPOOLING وهو برنامج يعتمد على التمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الفني يحوي مشاريع تطوير نظام معلومات سوق العمل LMIS. وتطوير مكاتب التشغيل متعددة الخدمات One stop shop، حيث تم تطوير مكاتب تشغيل نموذجية، إضافة إلى طاقم مؤهل، ومزود بدورات تدريبية للعمل ضمن مكاتب التشغيل متعددة الخدمات. ومجالس التشغيل والتعليم المهني والتقني LET councils. وبرنامج التدريب المجتمعي على بعث المشاريع الصغيرة تم العمل من خلاله على ربط 82 خريج استفادوا من التدريب مع مؤسسات الإقراض لإقامة أعمال خاصة بهم تكون عبارة عن مشاريع صغيرة. أما مشروع تعرف إلى عالم الأعمال KAB، وهو برنامج تأهيل مدربين حيث نفذ منهاج 100 ساعة تدريبية للمتدربين في جميع المراكز التدريبية. بالاضافة إلى إستراتيجية التشغيل، وبرنامج تعزيز التدريب المهني وسوق العمل.[1]

أما في مجال تقدم سير العمل في إطار مراكز التدريب المهني والتوظيف فالعمل مستمر على تنفيذ برنامج تعزيز التدريب المهني وسوق العمل، وتم العمل بواسطته على تصنيف وتوصيف للبرامج المهنية المتنوعة من أجل تعريفات موحدة، إضافة إلى عمل موقع الكتروني TEVET. ويتم التعامل كوحدة واحدة مع مجموعة المشاريع، حيث تغذي الوكالة الألمانية للتعاون الفني الحساب المشترك لمجموع هذه المشاريع، بشكل عام بلغ الالتزام المالي للبرنامج بشكل عام 468,648.6 دولار أمريكي، أما مقدار الصرف المالي لآخر شهر حزيران 2012 حوالي 459,324.6 دولار أمريكي تقريباً. [2]

أنشأت وزارة العمل "مراكز خدمات التوظيف" في الجامعات الفلسطينية لتخفيض نسبة البطالة بين صفوف الخريجين، ومواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وقد تم التوقيع مع الجامعات الفلسطينية العشر مذكرات تفاهم، لإنشاء مراكز خدمات توظيف. إضافة

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة نصف السنوي لخطة التنمية الوطنية**. 2012/1/1-2012/6/30. مرجع سابق ص26 ص27 ص28.

[2] المرجع السابق. ص27، ص28.

لذلك تم بالشراكة مع القطاع الخاص إطلاق مشروع التشغيل المضمون للخـريجين حيـث تـم تشغيل 100 خريج لمدة ستة شهور من الذكور والإناث.[1]

لكن هناك وجود بعض التحديات في قطاع العمل وحماية العمال منها: هناك مؤشـرات خاصة بالقطاع لم يتم تعديلها وفق خطة التنمية الوطنية. وضعت بما يتناسـب مـع إستراتيجية الوزارة وحسب الموازنة الخاصة بالوزارة. وعدم دقة المعلومات الخاصة بما نفذ من مشـاريع من خلال جهات عديدة بالإضافة إلـى وزارة العمـل. وعدم وجود نظام وطني موحد للتعلـيم والتدريب المهني. إضافة لوجود فجـوة واسـعة بين ما هو مخطط لـه وفـق خطة الـوزارة الإستراتيجية، وكمية ما تحصل عليه الوزارة من دعم.[2]

يتبين للباحثة أن كل ما ذكر من خلال قطاع العمل وحماية العمال لـم يحـل مشـكلة البطالة، إضافةً لوجود العديد من التحديات، من المفضل أن يتم التغلب على معوقات قطاع العمل من خلال تقليل الفجوة بين ما هو مخطط له وبين ما يتم تنفيذه، والاعتماد على معلومات أكثـر دقة وشمولية من ذي قبل، لذلك يجب أن تكون المعلومات الخاصة بالمشاريع دقيقة وموحدة وأن تتوافق الخطة مع الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة. ويجب أن يكون ما خطط له في الوزارة منسجم مع خطة التنمية الوطنية حتى يسهل تطبيقها وتحقيق أهدافها بواسطة الجهود المشتركة، كما أن من المستحسن أن تتم توعية الطلاب أكثر في مجال التعليم والتدريب المهني، وتعريفهم بمراكز خدمات التوظيف في الجامعات بهدف التقليل من نسبة البطالة وتحقيق المواءمـة بـين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وتعريف الباحثين عن عمل وأربـاب العمـل أكثـر بمكاتب التشغيل المتعددة الخدمات من أجل التسجيل على نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني.

### 2.4.4 قطاع التنمية الاجتماعية

تتمثل الأهداف الإستراتيجية في قطاع التنمية الاجتماعية في مساندة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة، وإعداد الأطفال والشباب للعيش حياة كريمة، واستعادة مركز فلسطين في قطـاع

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنيـة 2012**. مرجع سابق. ص83.

[2] المرجع السابق. ص84.

التعليم العالي والأبحاث الأكاديمية وذلك بتشجيع الحكومة للطلاب على دراسة والالتحاق بتخصصات ذات معدلات قليلة من الالتحاق والدراسة فيها، وسوف يتم العمل على تطوير وتحديث مساقات التخصصات في برامج التعليم العالي ومناهجها بحيث تناسب احتياجات سوق العمل، لمعالجة مشكلة البطالة التي يعاني منها خريجو الجامعات، والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، وتمكين الشباب من خلال الاستثمار فيهم من إطلاق طاقاتهم في وطنهم وتقديم أقصى ما لديهم من خبرات، وضمان استدامة صحة المجتمع، وصون التراث والثقافة الوطنية.[1]

**أ. قطاع الحماية الاجتماعية والتمكين**

الخطط في مجال الحماية الاجتماعية والتمكين تشتمل على تخصيص 56 مليون دولار على مدار سنوات الخطة الثلاث (2011–2013)، وسيتم صرف جزء مهم من هذا المبلغ على شكل قروض صغيرة لتأمين مصادر دخل مستقلة للأسر الفقيرة. كما خصصت الحكومة مبلغاً يصل إلى 37 مليون دولار لتحسين جودة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها للمواطنين أصحاب الاحتياجات الخاصة، وما مجموعه 18 مليون دولار لتنفيذ مجموعة من المبادرات لتوفير الرعاية للنساء والأطفال والسنين والأسرى المحررين ممن يعانون من الحاجة وتقديم المساعدات المتخصصة لهم. [2]

أهم الإنجازات التي تمت في قطاع الحماية الاجتماعية والتمكين قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية 50 قرضاً لإنشاء مشاريع إنتاجية كمصدر للدخل لأشخاص وأسر ذوي الاحتياجات الخاصة. كما وقعت الوزارة اتفاقية مشروع خاص بإنشاء مشاريع صغيرة ل300 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة من الهلال الأحمر الإماراتي. وعلى مستوى تأهيل الأسرى المحررين عمل قطاع الحماية الاجتماعية ومن خلال وزارة شؤون الأسرى والمحررين على تقديم العديد من الخدمات تضم التدريب المهني. وفي مجال القروض المصروفة في عام2011، فقد بلغ

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011–2013**. مرجع السابق. ص37، ص40.

[2] المرجع السابق. ص86.

عددها 108 قروض بقيمة مالية تبلغ 1,019,000 دولار منها قـروض خدماتيـة، زارعيـة، صناعية، تجارية[1].

أما أهم ما تم إنجازه في مجال التدخلات الخاصة بالأطفال عام 2012، تم استقبال 300 طالب وطالبة تقريباً لعام 2014 /2013 في مراكز تأهيل الشبيبة وتخريج 199 طالباً وطالبـة تقريباً وتشغيل 24 فتاة من قسمي الكمبيوتر لشهرين في نابلس وجنين. ففـي مجـال الاهتمـام بأصحاب الإعاقة تم إعطاء قروض ل 179 شخصاً لتمويل مشاريع تدر دخلاً، ومُنحت قروض ل 39 معاقاً من مركز الشيخ خليفة، وتم تزويد 358 بالتدريب والتأهيـل المهنـي، بلـغ عدد المشاريع الجارية حوالي 461 مشروعاً[2].

أما في قطاع تمكين المرأة انخفضت نسبة مشاركة النساء في سوق العمـل عـام2011 عنها في عام 2008، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي السيئ، إلا أن السلطة الفلسـطينية تريـد زيادة في مشاركة المرأة، وتشريع المزيد من القوانين التي تحميها من أشكال التمييز، كمـا أن نسبة النساء العاملات في الوزارات الفلسطينية ارتفعت لتبلغ 38.9% نتيجة دعوة المؤسسـات للتوظيف على أساس المنافسة من قبل المؤسسات النسوية وتوعيتهن بضرورة المنافسـة، كمـا تشهد السنوات ازدياداً في عدد النساء اللائي يتبوأن مناصب قيادية فـي مختلـف القطاعـات، وارتفعت مشاركة المرأة في القوى العاملة[3]. كما وتتمثل الأهداف الأساسية والثانوية التي تسعى خطة الإصلاح والتنمية للأعوام 2008–2010 الوصول إليها هي ضمان حصول 1,000 امرأة على دخل مستمر من المشاريع الصغيرة، وحصول1,000 فتاة من الخريجات على خبرة عمليـة تمكنهن من الحصول على وظائف ذات مردود مادي في المستقبل، وضمان حصول 1,000 امرأة من القرى على دخل ثابت من المشاريع الاقتصادية[4].

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية 2011**. مرجع السابق. ص11.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية 2012**. مرجـع سـابق. ص21 ص22.

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية 2011**. مرجع سابق. ص31.

[4] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010**. مرجع سابق. ص97.

تبين للباحثة أن خطط التنمية الفلسطينية تعمل على تعزيز وتمكين المعاقين وتأهيل الأسرى والمحررين، وزيادة مشاركة المرأة على الرغم من أن مشاركتها في سوق العمل ما زالت ضعيفة عند مقارنتها بمشاركة الذكور، كما أن السلطة الفلسطينية ترغب في زيادة نسبة النساء العاملات في سوق العمل نتيجة لتوعيتهن بضرورة المنافسة من خلال المؤسسات النسوية، إضافةً للشروط الغربية لتفعيل دور المرأة واهتمامها بقضايا الجندر، حيث شهدت السنوات الأخيرة زيادة في مشاركة النساء في القطاعات المختلفة.

تم إعداد برنامج تمكين الشباب لتقوية دور الشباب في المجتمع وتعزيز مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية وجلب فرص مناسبة لتطويرهم. وتتمثل الأهداف الرئيسية والثانوية التي تسعى خطة الإصلاح والتنمية للأعوام2008–2010 إلى إنجازها في ذلك هي ضمان حصول ما مجموعه 10,000 شاب وشابة على الدعم في مجال تطوير مهاراتهم وتوفير فرص العمل لهم، تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا وإعداد قانون فلسطيني للشباب وإنفاذه بحيث يحمي حقوقهم ويستجيب لاحتياجاتهم[1].

تهدف نشاطات قطاع الشباب والرياضة الوصول للهدف الاستراتيجي الخاص بالاستثمار في الشباب وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم وتقديم أفضل ما لديهم من قدرات في وطنهم. تتراوح أعمارهم بين 15و29 سنة وتقدر نسبتهم من مجمل السكان ب 30%، أما العاطلون عن العمل في فئة الشباب فيشكلون ما يزيد عن الثلث، وحوالي الثلث منهم يفكر في الهجرة، فإن الحكومة الفلسطينية تقوم بدور مهم يجعل الشباب يشعرون بقيمتهم وذلك لأهمية فئة الشباب ودورها في بناء الدولة، وبناءً على ذلك تم وضع الالتزامات السياساتية الآتية لأعوام الخطة الثلاثة، حيث تتضمن إطلاق برنامج أساسي يستهدف توجيه الاستثمارات لقطاعات الرياضة، والمراكز الشبابية ومرافق الترويح في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. وتمكين الشباب الفرصة للمشاركة في منظمات الشباب العالمية وبرامج التبادل الشبابية، وإعداد برنامج" قادة الغد" لتشجيع الشباب على المشاركة في مؤسسات العمل السياسي[2].

---

[1] وزارة التخطيط. **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010**. مرجع سابق. ص97.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية2011**. مرجع سابق. ص33.

أما الإنجازات لإعداد شباب المستقبل أُقيمت 15 دورة تدريبية متخصصة في إعداد القيادات الشابة بواقع 400 شاب وشابة، وتنفيذ 32 معسكر شبابي على مستوى الضفة الغربية والقدس، و5 دورات في المهارات الحياتية ودورة في إدارة وتنظيم المؤتمرات، ومشاركة جمعية الكشافة والمرشدات الفلسطينية في المؤتمر التاسع والثلاثون المنعقد في البرازيل بمشاركة ستة من قادتها ممثلين للضفة وغزة والشتات الفلسطيني.[1]

نفذت الوزارة وللعام الثاني على التوالي "ماراثون القدس الدولي الثاني" لتنفيذ قرار مجلس الوزراء العرب وبرعاية جامعة الدول العربية، واهتمت الوزارة بالمرافق من ملاعب ومسابح واستادات حيث نفذت مشاريع عديدة في هذا المضمار. وضمن عملها مع المؤسسات والأندية الشبابية تم إطلاق مشروع "تدريب مدربين شباب" حيث استمر المشروع لمدة شهرين وانطلق بداية عام 2011 واستهدف تطوير خبرات العاملين مع الطلائع والأطفال في الأندية الشبابية. نفذت الوزارة بالتعاون مع منظمة الأغذية الدولية الفاو "مشروع الزراعة والحياة" والذي يهدف إلى تقليل اعتماد الأندية على المساعدات الخارجية وتوفير فرص دخل لها. واهتمت الوزارة أن تكون النسبة بين الذكور والإناث المشاركين بالمعسكرات الشبابية متساوية حيث بلغ عددها 32 معسكراً شبابياً. وأقامت ورشة عمل وطنية بموضوع صحة الشباب، ودورة تدريبية لمدة عشرة أيام شملت الاهتمام بموضوع إعداد الأوراق السياساتية لقضايا التنمية والسكان.[2]

تبين للباحثة أن معظم الاهتمام بقطاع الشباب وإنجازات هذا القطاع كانت متمثلة في دورات ومعسكرات ونشاطات ولم تركز على التوظيف وخلق فرص عمل، فخطط التنمية الفلسطينية ذكرت الاستثمار في الشباب فكيف سيؤدي الاستثمار بالشباب دوره من دون توفير فرص عمل لفئة الشباب فمن دون توفير فرص عمل لا يمكن أن ينمو قطاع الشباب ويتطور،

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية2011**. مرجع سابق. ص34

[2] المرجع السابق. ص35

فالهدف الرئيسي من التنمية هو مشاركة الشباب في سوق العمل بشكل أساسي، ومن ثم تأتي الأهداف الأخرى المتمثلة في إنشاء مرافق ترويحية وأندية ومعسكرات شبابية ودورات.

**ب. قطاع التعليم العالي**

خصصت الحكومة جزءاً قليلاً من النفقات التطويرية لتمويل الإصلاحات في مؤسسات التعليم العالي ومشاركة القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ سياسة التعليم العالي، مع مراعاة احتياجات سوق العمل من الحقول المعرفية والتخصصات، كما رصدت الحكومة حوالي 9 مليون دولار تقريباً لإقامة صندوق وطني يعتني بالبحث الأكاديمي وتوفير ما يحتاجه من البنية التحتية الأساسية، بالإضافة إلى الأجهزة التي تيسر عمله في إجراء الأبحاث، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية في دول أخرى. رفع مستوى معايير البحث الأكاديمي، وتشجيع عدد أكثر من طلاب الجامعات على التسجيل في تخصصات العلوم والطب.[1]

حوالي 30% من الفلسطينيين الشباب يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي فقد تعهدت الحكومة بالاستثمار في هذا القطاع والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والفصل من الازدواجية في عملها.[2] أما مؤشر نسبة البطالة بين خريجي التعليم العالي، فلم يتم تخفيض هذه النسبة، بل زادت ويعود ذلك للزيادة الكبيرة في عدد الخريجين والطلبة إضافة للوضع الاقتصادي الفلسطيني. ومن أبرز التحديات التي يعاني منها هذا القطاع عدم موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وافتقار البحث العلمي للموازنات اللازمة. [3]

يبدو أن الازدواجية في عمل الجامعات وتكرار التخصصات الموجودة، وازدياد في عدد الطلبة المقبلين على دراسة نفس التخصصات وخاصة الاجتماعية، وقلة دراسة التخصصات العلمية ولاسيما تخصص الطب، وندرة بعض التخصصات التي لا تتوفر في جامعاتنا

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**، مرجع سابق. ص85.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية. 2012**. مرجع سابق.ص28 ص29.

[3] المرجع السابق. ص30 ص31.

الفلسطينية، إضافةً لضيق سوق العمل الفلسطيني، وسط اقتصاد هش هــذه العوامــل مجتمعــه وغيرها تؤدي إلى اختلال التوازن في سوق العمل الفلسطيني. علماً بأن للتعليم دور فاعل ومهم في عملية التنمية، فمجتمعنا الفلسطيني بحاجة لدور ذو فعالية وكفاءة أكبر لتوســيع الاقتصــاد، فالموارد الطبيعية الفلسطينية محدودة بالإضافة لفقدان السيطرة عليها، فيصبح التعليم بذلك ثروة الشعب الفلسطيني، لذلك يفضل أن تواءم مخرجات عملية التعليم احتياجات سوق العمل لزيــادة المساهمة في خلق فرص عمل.

**ت. التعليم والتدريب المهني والتقني**

تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني مع نهاية عام 2010 من خلال وزارتا التعليم العالي والعمل، لتعزيز نوعية التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين ومواءمة مخرجاته مع متطلبات سوق العمل. [1]بما يجعل الشباب قادرين على تطوير مهــاراتهم ويفتح أمامهم فرص عمل جديدة تعد الأولوية الرئيسية في مجــال التعلــيم والتــدريب المهنــي والتقني. حيث يتم العمل على تفعيل المجلس الأعلى للتعليم والتدريب الذي سيضم في عضويته ممثلين عن المؤسسات الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.[2]

خصصت الحكومة 8 ملايين دولار لتطوير البنية التحتية الهامة لقطاع التدريب المهني والتقني على مدار سنوات الخطة الثلاث، ويشمل ذلك تهيئة الورش التعليمية والتدريبية والمرافق في جميع مناطق فلسطين. كما ستخصص الحكومة بعض النفقات لتجديد وتطوير مناهج التدريب المهني والتقني بما يتضمن إضافة تخصصات مهنية وفنية حديثة والصعود بمهارات المعلمــين والمدربين في هذا القطاع. [3]

يمكن القول أن هناك اهتمامات متزايدة بموضوع التعليم والتدريب المهني علــى كافــة المستويات، ولاسيما اهتمام وزارتي التعليم والعمل بزيادة فعالية التعليم والتدريب المهنــي فــي

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنيــة. 2012**. مرجع سابق. ص31.

[2] المرجع السابق ص 31 ص32.

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**. ص85 ص86.

فلسطين، وتوعية الطلاب بأهميته، حيث تمت إقامة العديد من الدورات للتركيز على موضـــوع الإرشاد والتوجيه المهني، وقد اتسع الاهتمام والتركيز على هذا الموضوع في ظـــل معـــدلات مرتفعة من البطالة، حيث تعددت وتنوعت برامج التدريب المهني لتشهد معدلات التحاق متزايدة لتسهيل الحصول على فرصة عمل.

**ث. قطاع الصحة**

تهدف نشاطات هذا القطاع لإنجاز الهدف الاستراتيجي الخاص لضـــمان واســـتمرارية صحة المجتمع. حيث يهدف لتمكين كافة المواطنين من الحصول على الخدمات الصحية وتطوير مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء الوطن. أما في مجال التدخلات الرئيسية لقطاع الرعاية الصحية: على مستوى التطوير والتدريب المهني الصحي تم تنفيذ تـــدريبات خاصـــة لأطبـــاء وممرضي جراحة القلب وعمليات القسطرة كما تم تدريب وتخريج 18 عاملة بدويـــة صـــحية للعمل في منطقة القدس. [1] أما في مجال البنية التحتية الصحية تم إنشاء مستشفى طوباس والذي يعد إنجاز صحي هام في المحافظة. حيث تم تخصيص جزء من الموازنة العامة للعـــام 2013 للعمل على توفير الطواقم الطبية والإدارية الضرورية لتشغيل المستشفى حسب المقـــدرة 120-100 كادراً.[2]

يمثل القطاع الصحي أهمية كبيرة في مجتمعنا فعلى الرغم من الأزمة المالية التي عانت منها السلطة الفلسطينية منذ سنوات ووقف التعيينات في القطاع العام عدا قطاعي التعليم والصحة دلالة واضحة على أهمية هذا القطاع الصحي، فالتركيز على الاهتمام بالقطاع الصـــحي لازال قائماً، إلا أن إنشاء أو افتتاح مراكز صحية وتزويدها بالكوادر اللازمة يتم من خلال تخصـــيص جزء من الموازنة لهذه الكوادر.

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية 2012**، مرجـــع ســـابق ص32، ص36.

[2] المرجع السابق. ص37 ص36.

ترى الباحثة أن التنمية السياسية مرتبطة بالتنمية الاجتماعية، لأن التنمية تعني حدوث تغيرات في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومرتبطة بعضها مع بعض، فلا يمكن الحديث عن تنمية من جانب دون الآخر.

### 3.4.4 قطاع الحكم

صنف ضمن قطاع الحكم تسعة قطاعات وطنية فرعية وهي قطاع العدل وسيادة القانون، الحكم المحلي والإداري، التنمية الإدارية، وإدارة الأراضي، العلاقات الدولية، الأمن، المال العام، الإعلام والمعلومات والإحصاء.[1] لوحظ من خلال قطاع إدارة الأراضي إقبال شديد من المواطنين على تسجيل الأراضي في مكاتب السلطة الموجودة في المحافظات، حيث وصل عدد طلبات التسجيل في مكاتب المديريات21 ألف معاملة، وذلك بسبب زيادة الوعي لدى المواطنين بضرورة عملية تسجيل الأراضي، إضافة للتحسينات التي حدثت على البنية التحتية لاسيما بعد تجديد مكتبي جنين ونابلس، وزيادة سرعة إتمام المعاملات بسبب ارتفاع عدد الموظفين.[2]

يتبين للباحثة أنه عند زيادة عدد الموظفين لوحظت السرعة في إنجاز معاملات المواطنين، حيث أن للتوظيف آثار إيجابية على المجتمع في إنجاز العمل، فالاهتمام بالبنية التحتية وتحديث المنشآت يزيد من التوظيف ويساهم في بناء وازدهار الدولة، فالاهتمام بالموارد البشرية هدف لخطط التنمية بوصفها المحرك الأساسي للتنمية.

#### أ. قطاع العدل وسيادة القانون

تشمل السياسات التي تم تحديدها للسنوات الثلاث (2011–2013)، والتي تحتل الأولوية في قطاع العدل وسيادة القانون إعداد إستراتيجية كاملة وتنفيذها لتطوير المهارات الفنية الأساسية ذات الاختصاص لدى العاملين في المهن القانونية والقضائية، ومتابعة برنامج تحديث البنية

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية 2012**. مرجع سابق. ص99.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية 2011**. مرجع سابق. ص99 ص100.

التحتية للمحاكم. أما إنجازات مجلس القضاء الأعلى على مستوى التدخلات في مجال إجراءات الإصلاح المؤسساتية، حيث قام المجلس بتوظيف مجموعة من القضاة في الضفة الغربية ليصبح مجموع القضاة الكلي 217 قاضياً، عددهم في الضفة الغربية 182 قاضياً، أما في قطاع غـزة 35 قاضياً، هذا وتبين سجلات مجلس القضاء الأعلى إلى ارتفاع عدد القضاة في عـام 2012، إلى 217 قاضياً، مقارنة بعام 2011، 211 قاضياً. [1]

**ب. قطاع الأمن**

تعلم السلطة الوطنية الفلسطينية بأن للأمن دوراً أساسياً لبلوغ التنمية في فلسطين فبدونه يتأثر الوضع الاقتصادي والتنمية. ومن ضمن تحديات هذا القطاع: النقص في الكوادر البشـرية بالنسبة لعدد المراكز العاملة حالياً في نطاق تقديم الحماية المدنية، أو الدفاع المدني .[2]

يبدو للباحثة أنه على الرغم من اهتمام خطط التنمية الفلسطينية بالعديد من المواضيع إلا أنه الاهتمام الأكبر يبدو في قطاع الأمن، فخطة الإصلاح والتنميـة خصصـت حـوالي ثلـث الموازنة لدعم الأجهزة الأمنية، وربطت ذلك بتزايد مشكلة البطالة. أما في خطة التنمية الوطنية (2011–2013) خصص للأجهزة الأمنية أكثر من 232 مليون دولار. أما مكافحـة البطالـة وخلق فرص عمل وهو الموضوع الذي تم التركيز عليه خلال هذا البحث بسبب تزايد مشـكلة البطالة في أوساط المجتمع الفلسطيني، فالمبلغ المخصص غير كافي عند مقارنته بقطاع الأمن. فخلق فرص عمل هي التي تؤدي للاستقرار في المجتمع على جميـع المسـتويات الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية.

**ت. قطاع المعلومات والإحصاء**

يؤدي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسـطيني دوراً كبيـراً مـن خـلال المسـوحات والاستطلاعات التي يقوم بها، والمعلومات التي يوفرها حول القضايا المختلفة، والبيانات التـي

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنيـة. 2012**. مرجع سابق. ص106.

[2] المرجع السابق. ص108ص114.

يحللها. في مساعدة الحكومة على وضع الخطط، وتصميم السياسات العامة وإدارتها. [1] بالإضافة لتوقيع الكثير من مذكرات التعاون مع الوزارات، التي أصبحت تستند إلى البيانات التي يقوم الجهاز بإصدارها للقيام بعملية التخطيط المعتمدة على المعطيات الرقمية. كما أن الوزارات تستعمل تصنيفاتها الخاصة، ولا تستخدم تصنيفات الجهاز رغم المحاولات المستمرة والمبذولة من خلاله، ورغم القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بهذا الخصوص[2].

على الرغم من أن بعض القطاعات مثل الزراعة وتمكين المرأة والشباب في خطط التنمية الفلسطينية تضمنت الحصول على فرص عمل، إلا أنها جاءت مجزأة وتدل على ضعف البيانات التي اعتمد عليها وضعف القدرة على التنسيق، ووجود فجوة بين خطط التنمية الفلسطينية والموارد المادية، بالإضافة إلى ضعف المتابعة والتقييم لهذه الخطط، فمتابعة الخطط من أهم أهداف نجاح الخطة.

### 5.4 الإنجاز لم يكن بقدر التوقعات

تبنى خطط التنمية بعضها على بعض، فخطة التنمية المتوسطة المدى كانت جهداً كاملاً لوزارة التخطيط وضعت لمنع انهيار الوضع الفلسطيني و لمحاولة إصلاح ما تم تدميره خلال انتفاضة الأقصى، لكن بسبب التطورات السياسية التي حصلت أدت إلى عدم تطبيقها، وكانت هذه الخطة مفصولة عملياً عن الخطط التي تليها. وخطة الإصلاح والتنمية (2008-2010) خلاصة خطط الوزارات والمؤسسات العامة كانت ذات الحظ الأكبر في المساندة والتطبيق، واقترنت برجوع الدعم الدولي، وعوائد الضرائب من الطرف الإسرائيلي، لكن لم تتم أي عملية تقييم لمعرفة مقدار ما أحدثت من أثر. بالإضافة إلى أن العديد من المؤشرات التي توقعتها الخطة لم تتحقق، [3]كما أنها رصدت نسبة عالية تبلغ حوالي ثلث الموازنة لمساندة الأجهزة

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة النصف سنوي لخطة التنمية الوطنية** 2013/6/30-2013/1/1. مرجع سابق. ص53.

[2] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية 2012**. مرجع سابق. ص129.

[3] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص182

الأمنية، وتزداد كثيراً عما خصص لقطاعي التعليم والصحة على مدار سنوات الخطة الثلاث. أو ما خصص لقطاعات البنية التحتية، والحكم، والاقتصاد، وقد اعتبرت الخطة أن تزايد مشكلة البطالة من المبررات لرصد هذه النسبة العالية من الموازنة للقطاع الأمني، حيث أشارت إلى أن " الأعداد المتزايدة للعاطلين عن العمل، ولا سيما في أوساط الشباب، تشكل تحدياً رئيساً يواجه الأجهزة الأمنية الفلسطينية في عملها على فرض القانون والنظام".[1]

خصصت هذه الخطة 57 مليون دولار لبرنامج مكافحة البطالة، لكن هذا المبلغ قليل عند مقارنته بحجم مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني ووردت ضمن القطاع الاجتماعي. فالبطالة مشكلة تهم القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، وتهم أكثر القطاع الاقتصادي لأنها هي المسؤولة عن فرص عمل، اشتملت تنفيذ برنامج مكافحة البطالة من خلال وزارة العمل، كما أن برامج وزارات أخرى كالصناعة والزراعة، وبرامج تمكين الشباب والمرأة تحتوي نشاطاً من المفترض أن يؤدي إلى زيادة التوظيف والتشغيل لكنها جاءت مجزأة، ذلك يؤدي إلى صعوبة معرفة عدد العاطلين عن العمل الذين يمكن أن يشملهم تطبيق خطة الإصلاح والتنمية، ونسبة الانخفاض المتوقع في معدلات البطالة. [2]

تراجعت معدلات البطالة في الضفة الغربية منذ نشر خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية من 17.7% في عام 2007 إلى 15.2% في الربع الثاني من عام 2010 وخلال هذه الفترة نفسها زادت معدلات البطالة في قطاع غزة من حوالي 30% إلى حوالي 40%. ويرتفع المعدل الإجمالي للبطالة التي بلغت 22.9% عند نهاية النصف الأول من عام 2010 عن المستوى الذي كان عليه في عام 2007 21.5% وبذلك ينسجم مع الاستهداف الذي حددته خطة الإصلاح والتنمية بما نسبته 23% للفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010. [3] وفيما يتعلق

---

[1] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص 183، عن: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 2008-2010**، ص49

[2] المرجع السابق. ص183

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**، مرجع سابق. ص66.

بالنمو الذي حدث على الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2008-2010 فهو لم يتحقق طبقاً لتوقعات خطة الإصلاح والتنمية بتحقيق نمو مستدام بسبب تدخلات القطاع الخاص بالإضافة إلى الاستثمارات العامة، ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى الإغلاق المستمر والشديد على الحركة والتنقل.[1]

أما بخصوص خطة التنمية الوطنية (2011-2013)، فإن الأزمة المالية التي حدثت في وسط عام 2010 تجعل الآمال في انخفاض حجم البطالة أحلام فقط.[2] كما تمتاز خطة التنمية الوطنية(2011 -2013) عن الخطط السابقة أنها تشمل إطار المتابعة والتقييم الذي يشمل مراقبة الأداء في تنفيذ برنامج السياسات الوطنية. ويشمل إطار المتابعة والتقييم مؤشرات وطنية توضح أثر تنفيذ الخطة على المجتمع الفلسطيني، والمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الفلسطيني التي تركز على أداء الاقتصاد الفلسطيني، والإنجازات التي تحققت، التحديات التي واجهتها الوزارات والمؤسسات في تنفيذ التدخلات الأساسية، وتوصيات تهدف إلى تطوير الأداء في تنفيذ التدخلات لتحقيق الأهداف المنشودة.[3]

معظم خطط التنمية الفلسطينية كانت خطط إغاثة وطوارئ، ولمنع انهيار اجتماعي واقتصادي، أما الدول والجهات المانحة التي لم تهتم بتنمية القطاع الإنتاجي، شجعت على الاهتمام بالجانب الاجتماعي، ذلك يدل على أن سياسات التنمية الوطنية الفلسطينية كانت تابعة لقوى "العرض" التي تلزم بها الجهات الممولة. لم يضعها الشعب الفلسطيني وفق احتياجاته الحقيقية. فلذلك خطط التنمية لم تطبق عملياً على أرض الواقع، والتنمية الاقتصادية لم تتحقق ولم تتم.[4]

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. **خطة التنمية الوطنية 2011-2013**، مرجع سابق. ص67.

[2] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق. ص183

[3] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. **تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية 2012**. مرجع سابق. ص1 ص2.

[4] التميمي، صلاح الزرو: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**. مرجع سابق.ص183 ص184

ويظهر للباحثة أن التركيز في خطط التنمية الفلسطينية تم على قطاعات خدمية وغير إنتاجية وهذا بسبب تحكم الجهات الخارجية الممولة، لذلك لم نستطع التغيير في بنية سوق العمل أو توسيعه، كما أن أغلب الحديث حول ترتيبات إدارية ضمن إطار نظري، لأن هناك بعض المواقع في خطط التنمية تتحدث عن مُثُل.

وترى الباحثة أنه لا بد من بذل جهود حقيقية ووضع خطط عملية و الخروج عن الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي حتى نتمكن من رؤية إنجاز على أرض الواقع فالميدان هو المحك.

كما توجه الباحثة إلى التعامل مع معطيات المجتمع الفلسطيني خلال وضع الخطط ، مثل فتوة المجتمع الفلسطيني وتزايد عدد الباحثين عن عمل، ومشاركة ضعيفة للمرأة في سوق العمل، لذلك ترى الباحثة لا بد من محاولات وتكرار المحاولات لتجاوز المعوقات على الرغم من تعددها داخلياً وخارجياً، لاسيما المعوقات المتعلقة بالاحتلال وسيطرته على الموارد وتقييده لحركة الأفراد لأن الشعب الفلسطيني يملك ثروة التعليم بالإضافة للموقع الجغرافي والأرض، إلا أن الاستبداد السياسي يهدم التقدم العلمي ويمنع التطور، لأنه بدون إرادة حقيقية واستثمار ما لدينا من طاقات وإمكانيات لا يمكن أن يكون هناك تنمية للمجتمع الفلسطيني. من المستحسن أن يكون هناك تعاون مشترك بين الوزارات ووضع خطة تنمية وطنية موحدة، بناءً على معلومات دقيقة وشاملة وإحصائيات ودراسة معمقة، وتخطيط واضح ضمن الموارد المتاحة حتى يمكن تحقيق الأهداف.

# النتائج والتوصيات

## النتائج

- للحالة الفلسطينية خصوصيتها في ظل واقع محاصر يشل كافة جوانب الحياة.
- لا يوجد لدينا سوق وطني يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إن وضع سوق العمل الفلسطينية جعلها تعاني من الاختلال في توزيع القوى العاملة مما أدى إلى ارتفاع عدد العاملين في قطاع الخدمات.
- أعداد العاطلين عن العمل تتزايد خاصة في صفوف الشباب وخريجي الجامعات.
- إن سياسة الإغلاق والقيود الإسرائيلية أدت إلى زيادة مشكلة البطالة وإحداث ركود اقتصادي مما أثر سلباً على الاستثمار في فلسطين.
- انتشرت البطالة المقنعة بسبب الالتفاف على قواعد التعيين، وانتشار الواسطة والمحسوبية والفساد السياسي والاقتصادي.
- يشكل القطاع العام الفلسطيني والدول المانحة الأساس في توفير الدخل للفلسطينيين بسبب ضعف وهشاشة القطاع الخاص، لذلك النمو الاقتصادي هش وغير حقيقي سببه رواتب القطاع العام وهذا ما يفسر أن الخطط التي وضعت لم تفلح في تخفيض مستويات البطالة.
- تسعى الحكومة الفلسطينية لمواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من خلال حث مؤسسات التعليم العالي على تطوير برامجها وعدم الازدواجية في عملها.
- غياب السلطة التشريعية يشكل عائقاً نظراً لأهمية وضع ومراجعة القوانين في عملية الإصلاح المؤسساتي.
- اهتمت الدول والجهات المانحة بالمشاريع المؤقتة ولم تهتم بالاستثمارات العامة طويلة الأجل، كما أن هذه المساعدات كانت مرهونة بمقدار الالتزام بما تفرضه الدول الممولة ولم

تكن حسب الاحتياجات الفعلية للشعب الفلسطيني فالتنمية لم تتحقق وخطط التنمية لم تطبق. إضافة لغياب السيطرة الفلسطينية على الأدوات المالية والاقتصادية مما أدى لهشاشة الوضع المالي.

- يعتبر الفساد من أهم معوقات التنمية الفلسطينية من خلال سوء استغلال المنصب العام لتحقيق مآرب شخصية والحصول على أموال بالطرق غير المشروعة مثل الرشوة وغيرها، أو من خلال تعيين أشخاص غير مؤهلين.

- النمو السكاني في فلسطين مرتفع وهذا بالطبع يؤدي لزيادة نسبة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتدهور الاقتصاد.

- تعتبر فلسطين من أقل الدول العربية فساداً.

- يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تقلبات مستمرة بسبب عدم معرفة كمية الأموال وتوقيت تحويلها سواء من الجهات المانحة أو من إيرادات الضرائب، مما يؤثر سلباً على جميع مناحي الحياة الفلسطينية.

- المعوقات المتمثلة في الحواجز والتفتيش وعراقيل نقل البضائع تؤثر سلباً على العلاقات التجارية مع العالم الخارجي، وتسبب خسائر كبيرة للمصدرين الفلسطينيين وتمنع الاقتصاد الفلسطيني من تحقيق فرصته في التنمية المستدامة والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الدول.

- تملك إسرائيل السيطرة على شبكة الطرق مما يؤدي على إضعاف خطط التنمية الفلسطينية ويعرقلها.

- إن تحقيق النمو الاقتصادي لفلسطين يجب أن يترافق معه الاهتمام بتنمية رأس المال البشري من خلال التركيز على تطوير نظام التعليم، فالتعليم هو بداية أي عملية تخطيط اقتصادي.

- تعتبر فلسطين منطقة خطرة على الاستثمار بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة ولا سيما صعوبات شحن البضائع، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتكنولوجيا القديمة، إضافة لعدم القدرة على السيطرة على الأرض.

**التوصيات**

- يجب على واضعي الخطط حل الصعوبات قبل التنمية والتطوير، ولا سيما القطاعين الاجتماعي والاقتصادي.
- يجب على الحكومة أن تقوم بعمل أسس حكم رشيد قبل البدء بعملية التخطيط.
- من أجل الحصول على أفضل النتائج المرجوة، وتحقيق الترابط والتكامل في التخطيط، يجب أن تكون شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، والأهلي وممثلي الحكم المحلي في نقاش روزنامة السياسات الوطنية.
- وضع حوافز تشجيع المجتمعات المحلية لأن تزيد من مشاركتها في عملية التنمية الفلسطينية وتتحمل قدرا أكبر من المسؤولية في النهوض، من كافة الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية. كما يجب البحث عن المبدعين وتبني آراءهم وأفكارهم بما يحقق التنمية الفلسطينية المستدامة.
- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في القطاعين العام والخاص، من أجل تطوير القطاع الانتاجي وإحداث التنمية.
- يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين روزنامة السياسات الوطنية، ومدى التقدم الحاصل في تحقيق الأهداف.
- يجب تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل للسلطة، لأن هذه المساعدات تكون مشروطة ومؤقتة، لذلك يجب التخلص منها والبحث عن مصدر ذاتي بديل.

- معالجة أوجه الخلل في مؤسسات السلطة وتعزيز دور هذه المؤسسات والاستفادة مما لديها من قدرات وإمكانات وخاصة في الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة، والاستفادة من الخبرات المتراكمة في القطاع العام.

- جمع معلومات كثيرة ومن مصادر متعددة لضمان عملية تخطيطية رفيعة المستوى، قادرة على حل المشكلات المستعصية للمجتمع.

- مواءمة مخرجات عملية التعليم مع متطلبات سوق العمل، حيث يجب أن تقوم الجامعات بدراسة لمعرفة حاجة سوق العمل المحلي من التخصصات، والتركيز على التخصصات النادرة أو القليلة لدراستها ليكون هناك توازن بين العرض والطلب.

- التركيز على موضوع الإرشاد والتوجيه المهني أثناء مراحل الدراسة، لمعرفة ميول الطلاب وقدراتهم، حتى يتم تخريج كوادر بشرية تعمل بكفاءة وفاعلية في السوق المحلي، سواء من حملة الشهادات الجامعية أو من أصحاب الخبرة والمهارة.

- يجب أن تدرس خطط التنمية الفلسطينية واقع السوق المحلي في مجال خلق فرص عمل، والتركيز على مدى حاجة كل قطاع من القطاعات للموارد البشرية من أجل حل مشكلة البطالة.

- معرفة أهمية التنمية وشموليتها من مساواة وعدالة والحفاظ على حقوق الأجيال، والتركيز على التنمية البشرية لأنه لا تنمية بدون الإنسان.

- يجب قطع دابر الفساد فهو من المعوقات الأساسية لعملية التنمية بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبشرية، ويهدم النسيج الاجتماعي والثقافي، ويؤدي للمشاكل وانتشار البطالة المقنعة، ويحرم الأشخاص المؤهلين من التوظيف حيث يبحثون عن الوظيفة ولا يجدوها.

# قائمة المصادر والمراجع

**الكتب**


بني حمدان، خالد محمد ووائل محمد إدريس: **الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، منهج معاصر**. الطبعة العربية، عمان/الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007م.

حلاوة، جمال و صالح، علي: **مدخل الى علم التنمية**، الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار الشروق للتوزيع، 2009.

سعيد، نادر عزت: **مذكرات التنمية البشرية توثيق وتحليل التجربة الفلسطينية 1998-2007**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، حزيران 2007.

الطاهر، علاء فرج: **التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى. الأردن- عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.2011م/1432ه.

غنيم، عثمان محمد: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، الطبعة الأولى. عمان- الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع. 1998م-1419ه.

المرواني، عبد الله بن علي: **التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة، 1425ه/ 2005م

موناغان، ليزا: **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، ترجمة رانيا فلفل، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، 2010، (تم إنجاز هذا البحث ضمن مشروع مستقبل الشباب بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي ضمن مشروع التعليم العالي وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي)

نخلة، خليل: **فلسطين وطن للبيع**. ترجمة عباب مراد. الطبعة الأولى. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. 2011.

**الرسائل الجامعية**

شيب، فداء محمود: **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني(2005-2011)**، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2013.

المصري، أشرف: **الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994-2006)**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2010م.

**مؤتمر وأبحاث وتقارير**

أبو السعيد، أحمد/ ولبد، عماد سعيد: **دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات- العدد السادس عشر- حزيران 2009.

الحج محمد، أسماء / وقرارية، حاتم: **مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني**، ورقة سياسية- رقم (6). معهد الصحة العامة والمجتمعية. جامعة بير زيت. تشرين ثاني. 2013. عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2013. تقديرات منقحة مبنية على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، رام الله، فلسطين.

الزرو، صلاح: **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**، عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2- المجلد الأول- خريف 2012.

زين الدين، صلاح: **الاقتصاد الفلسطيني استراتيجيات البقاء والتنمية الإنسانية**. المؤتمر السنوي السابع لكلية الحقوق – جامعة المنصورة، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة

الدول العربية: **القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته على الأراضي المحتلة**، في الفترة من 5- 6 ابريل 2003.

**المراجع الإلكترونية**

بمناسبة اليوم العالمي للفقر في تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار"، الموقع الإلكتروني:
http://www.pecdar.ps/userfiles/file/The%20poverty%20in%20Palestine.pdf

الجابري، عبد الله بن حاسن: الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابة، آثاره وعلاجه. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ قسم الاقتصاد الإسلامي. طبعة تمهيدية. الموقع الالكتروني:
https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4073080/researchs/Al-Fasad%20Al-Eqtisadi.pdf

قسيس، نبيل: نحو ترشيد الجهد التخطيطي للتنمية وزيادة فعاليته في الأرض الفلسطينية المحتلة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2012، الموقع الالكتروني:
http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/development%20planning%202012.pdf

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013 الأهداف المنشودة ومحددات التطبيق، مائدة مستديرة "2"، 20 نيسان 2011. الموقع الالكتروني: http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/round2.pdf

النتشة: هيئة مكافحة الفساد أحالت أولى القضايا إلى المحكمة. صحيفة الحياة الجديدة. العدد 5493. 2011. الخميس 17 شباط(14 ربيع الأول). الموقع الالكتروني:
http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=130480&cid=2141

وزارة التخطيط الفلسطينية. خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008–2010. فلسطين – رام الله. 30 نيسان /ابريل 2008. الموقع الالكتروني:
http://www.mopad.pna.ps/attachments/article/5/PRDP%202008-2010-1.pdf

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. تقرير المتابعة نصف السنوي لخطة التنمية الوطنية. 1.1.2012– 30.6.2012. الموقع الالكتروني:
http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/bi-annual%20monitoring%20report_%2001012012-30062012.pdf

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. خطة التنمية الوطنية 2011–2013، "إقامة الدولة وبناء المستقبل". فلسطين. رام الله. نيسان 2011. الموقع الالكتروني:
http://www.mopad.pna.ps/attachments/article/3/ArabicNDPforwep.pdf

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. تقرير المتابعة السنوي الثاني لخطة التنمية الوطنية. 2012. رام الله. 17.9.2014. الساعة 8:40 صباحاً. الموقع الالكتروني:
http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/311%202012%2024-07-2013.pdf

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. تقرير المتابعة النصف سنوي لخطة التنمية الوطنية 1.1.2013 – 30.6.2013. رام الله. 8:20 صباحاً، 17.9.2014. الموقع الالكتروني:
http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D

8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%8
6%D8%B5%D9%81%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%20
%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8
%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84
%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%202013.pdf

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم. تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية2011. الموقع الإلكتروني:
http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/monitoring%20report%20_ar.pdf

وزارة العمل الفلسطينية، وحدة السياسات والمشاريع. سوق العمل والقوى العاملة الفلسطينية. رام الله. تشرين أول 2013. 17.9.2014.الساعة 9 صباحاً.الموقع الالكتروني:
http://www.mol.pna.ps/pdf/m2014.pdf

وزارة العمل الفلسطينية، وحدة السياسات والمشاريع، إنجازات وزارة العمل. التقرير السنوي 2013. رام الله. شباط 2014. الموقع الالكتروني:
http://www.mol.pna.ps/pdf/r2014.pdf

وكالة معاً الإخبارية. استطلاع عالمي: فلسطين تعاني من الواسطة والمحسوبية والفساد السياسي. 9.7.2013. تاريخ الدخول 23.12.2014. الموقع الالكتروني:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=612361

**An- Najah National University**
**Faculty of Graduates Studies**

# The Impact of the Palestinian Development Plans in Strengthening the Capacity of Employment Plans to Create Jobs (2007-2014)

**By**
**Zain Husam Aldeen Toqan**

**Supervised by**
**Prof. Abdul Sattar Qasem**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**
**2015**

**The Impact of the Palestinian Development Plans in Strengthening the Capacity of Employment Plans to Create Jobs (2007-2014)**

**By**
**Zain Husam Aldeen Toqan**
**Supervised by**
**Prof. Abdul Sattar Qasem**

## Abstract

This study surveys the impact of Palestinian development plans in enhancing the capacities of employment schemes in creating work opportunities since 2007 as it is the year when the Palestinian schedules of development had been created in a real, actual manner. The study aimed at illustrating the relation among the plans of Palestinian development, employment and the concepts of relation besides to awareness of the importance extent made by the plans of development and employment in the various sectors. It aims as well at showing the evolution of the historical relation between the plans of Palestinian development opportunities via talking about the political policies and development concerning (employment, investment & development, the public and private sectors).

The study has submitted an analysis for the problem, the subject of research, in four main chapters where the first one contained an introduction for the study and its approach; such as, the limitation of the study problem, then the questions of the study and the hypotheses, the importance of the study, the aims of the study, the scientific approach and its limits (periodical, spatial, historical and topical).

The study ended by the conclusions reached to and its recommendations; such as, the policies of Palestinian national development, being restricted by the effects of offer tendered by the sponsoring countries, the ambiguity in the size of tax incomes to be distributed among the work forces, the presence of powers expelling investment, the increase of unemployed people; especially among the youths and university graduates, as well as the Israeli policy of closing. The economical development in Palestine is weak and unreal.

The study showed that there are challenges of negative impact against executing the national plan; such as, the feebleness of mechanism to determine the priorities concerning the projects of development, the lack of harmony between the national plan and the strategic sector plans, as well as the scarcity of a data basis duly arranged by ministries and governmental associations. The absence of the legislative authority forms an obstacle in front of implementing the procedures of reformation in institutions based on a requirement for reviewing the laws and standing articles, besides to imposing bills for implementation. The study has recommended not to connect the Palestinian situation with the foreign factors; especially, the financial affairs, simply because that forms a source of anxiety to the Palestinian decision maker, enhancing the personal abilities of the Palestinian society, activating and developing the capacities to realize the national targets, adapting the outcomes of the teaching process with the requisites of the work market, the role of universities in studying the need of the local work market specialties for the sake of making balance

between the offer and demand. Development in general requires cooperation between the whole groups of society; i.e., between the public and private sectors so as to obtain a fruitful development effort capable and activating, supporting the role of the private sector throughout creating a development environment that is motivating to attract investment, concentrating on the human development due to the fact that there's no development without Man. The plan implementation must be followed up so as to know what was achieved, besides to entering amendments on the process of future planning hoping that the plans of Palestinian development might be completed gathered together with efficiency and affectivity.